

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021-2022 : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

3. مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛
4. مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛
5. مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛
6. مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛
7. مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛
8. مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الأفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛
9. مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛
10. مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.
- محضر الجلسة رقم 025 ليوم الثلاثاء 22 جمادى الآخرة 1443 (25 يناير 2022) 10423
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

فهرست

دورة أكتوبر 2021

صفحة

- محضر الجلسة رقم 023 ليوم الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1443 (18 يناير 2022) 10370
- جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 024 ليوم الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1443 (18 يناير 2022) 10399
- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
1. مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديبير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بفران باسم (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتدبير المتكامل للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019؛
2. مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

محضر الجلسة رقم 023

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1443هـ (18 يناير 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيخين، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيخين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة ضمن جدول أعمال جلستنا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع المستشار السيد لحسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لدى مكتب المجلس مقترح قانون حول آليات تشجيع السياحة الداخلية، شيكات العطل.

وأودع أيضا لدى المكتب أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقترحي القانونين التاليين:

- مقترح قانون يتعلق بتنظيم أسعار المحروقات بالمغرب؛

- مقترح قانون يتعلق بتفويت أصول شركة "سامير" في طور التصفية القضائية لحساب الدولة المغربية.

كما اطلع مكتب المجلس على تصريح السيد رئيس الفريق الحركي، يعلن بموجبه انتماء هذا الفريق للمعارضة.

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 4 يناير 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 37 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 21 جواباً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس من السيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم، حول موضوع "النقص الحاد في أدوية علاج السعال والنزلات البردية، في الوقت الذي تتفشى فيه جائحة كوفيد-19".

وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل بالإيجاب مع هذا الطلب.

في الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على 10 مشاريع قوانين تتعلق بتسع (9) اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف وبتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والكفاءات، عفواً..

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك الساعي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

نود إثارة واحد النقطة التي هي مهمة بمكان، ألا وهي الأسئلة الكتابية التي ترد على الحكومة لا توليها أي اعتبار، السيد الوزير، لأن الحقيقة السادة المستشارين يتساءلون على هذه الأسئلة، لأن الحكومة ما تحترمش.. ما احترمتش الأجل الدستورية.

ولهذا احنا نتطلبو من الحكومة تتفاعل مع الأسئلة الكتابية ديال السادة المستشارين، لأن هاذ الأسئلة الكتابية تتكون فيما مسائل التي هي محلية وإقليمية التي ما يمكنش طرح في هذه الجلسة، ولهذا نطلب

من الحكومة تتفاعل مع هذه الأسئلة الكتابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجه لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"، الرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "سبل تنفيذ البرنامج الحكومي" "أوراش" للنهوض بمجال التشغيل.

أحد السادة والسيدات المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

بالرغم من الوضع الاقتصادي الحالي المرتبط بالأزمة الصحية لـ"كوفيد-19"، والذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات نسبة البطالة على الصعيد الوطني، إلا أن الحكومة التزمت في برنامجها الحكومي "أوراش" بالنهوض بمجال التشغيل.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الآجال التي تعتزمون فيها تنزيل هذا الورش الإستراتيجي لما له من أهمية وراهنية في تمكين فئات واسعة من المواطنين والمواطنات من الولوج إلى فرص الشغل، في أفق الرفع من استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية في البلاد، وهل سيستهدف المناطق الجبلية والعالم القروي؟ وما مدى مراعاته لتشجيع تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد سلسلة اللقاءات التشاورية الجهوية التي قمتم بها، السيد الوزير، في مختلف الجهات حول موضوع الشغل والتشغيل، أعطت الحكومة في الأيام القليلة الماضية الانطلاقة الفعلية لبرنامج "أوراش"، الذي يهدف إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل إجراء مضامين ومحاوور هذا البرنامج، الذي نرى فيه فرصة لتجاوز تداعيات سوق الشغل التي عرفتها بلادنا من جراء آفة كورونا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الرامي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر خلال سنتي 2022 و2023".

الكلمة لأحد السادة والسيدات المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعلنت الحكومة عن الخطوط العريضة لبرامج مبتكرة، غايتها تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني وتشجيع المبادرة الفردية، حيث يعد برنامج "أوراش" أحد أهم هذه الأوراش.

وفي هذا الصدد نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تفاصيل هذه البرامج أو هذا البرنامج وعن خطة تنزيهه على أرض الواقع؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع من الفريق الحركي، موضوعه "برنامج "أوراش "".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار سياسة التشغيل، نسائلكم عن أهداف برنامج "أوراش" وكيفية تنزيله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس من الفريق الاشتراكي موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش "".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش"؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش "".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مراحل تنزيل برنامج "أوراش" الرامي لإحداث 250.000 منصب شغل مؤقت؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب حول "سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش "".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، حول سياسة الحكومة بخصوص تنزيل برنامج "أوراش" الرامي إلى خلق 250.000 فرصة شغل مباشر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات المتخذة لتنزيل برنامج "أوراش"، ومدى نجاعته في تقليص البطالة والتخفيف من تداعيات جائحة "كوفيد-19" على مستوى التشغيل".

الكلمة لأحد السيدات والسادة من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتنزيل برنامج "أوراش" ومدى نجاعته في تقليص البطالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع من مستشاري مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، موضوعه "تنفيذ برنامج "أوراش "".

السيد يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أود أن أشكركم جزيل الشكر على طرحكم لهذا السؤال،
الذي يخص موضوعا هاما اللي هي إشكالية التشغيل والبطالة بصفة
عامة، هاذ الموضوع الذي يتسم بخصوصيته في هذه المرحلة بالذات
التي نعيشها جميعا، ألا وهي مرحلة الجائحة وتداعياتها - كما لا يخفى
عليكم - على المجالين الاقتصادي وبطبيعة الحال الاجتماعي.

الموضوع الذي سألتموني فيه اليوم يعتبر أحد الالتزامات الحكومية
الهامة التي تندرج في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة
نصره الله، والتي تعكس نظرة جلالته السديدة من أجل مواكبة كل
المحتاجين والمقصين، لاسيما من سوق الشغل في هته الفترة العصبية
التي يمر منها العالم بأسره.

ولعل الأمور التي أتى بها النموذج التنموي وخلصات النموذج
التنموي كذلك تؤكد على ضرورة العمل بشكل مغاير في إطار سياسة
تفاعلية تأتي بالجديد بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

والبرنامج الحكومي الذي قدمه أمام أنظاركم السيد رئيس الحكومة
المحترم، يأتي في الصميم في هذا المجال، لأنه وبالإضافة إلى سياسة
هيكلية تعتمد في المقاربة متاعها دبال التشغيل على الاستثمار وخلق
فرص الشغل عن طريق تعبئة كل القطاعات المنتجة في البلاد، فإنه
أتى كذلك بسياسة تفاعلية لها بعد ظرفي ولكنه بعد قوي جدا، لأنه
جاء التزاما بإحدى الدعوات اللي كاينة في البرنامج الحكومي، ألا وهو
الدولة الاجتماعية.

وهاذ القضية دبال الدولة الاجتماعية إلى اسمحتو لي نتوقف
عندها لبضع ثواني فقط، لأنه كما تعلمون في سيرورة الفكر السياسي
والاقتصادي مرت الدول والحكومات بعدد من المراحل عبر التاريخ،
ولعل المرحلة اللي يشناق إليها الكثير هي ما يسمى بالدولة الراعية
(l'Etat providence) أو الدولة الحاضنة، والتي - كما تعلمون - لم يعد
بالاستطاعة في العالم بأسره الاستمرار فيها منذ عقود.

وقد جاء بعدها المرحلة اللي كان فيها واحد التوجه نقدر نسميوه
ليبرالي قوي جدا، أعطى عدد من المقصين وأعطى الإقصاء وأعطى
آفات اجتماعية، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار التوازن اللي خصو يكون
في المجتمع، لم يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاجتماعية وأصبح الجميع
واع ابتداء من سنوات التسعينات وسنوات الألفين على أنه من اللازم
بطبيعة الحال على الدول أن تلعب دورا متجددا، فأصبح السؤال الذي

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير، حول مدى فعالية برنامج "أوراش" لمعالجة
هيكلية لإشكالية البطالة وخلق فرص شغل قارة، تحترم شروط العمل
اللائق والمقتضيات التشريعية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال ما قبل الأخير، موضوعه "سياسة الحكومة بخصوص
تنزيل برنامج "أوراش" الرامي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في
أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

كناكدو السؤال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بارك الله فيك.

السؤال الأخير من المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل،
وموضوعه "معايير اختيار المستفيدين من برنامج "أوراش" وضمانات
احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش"؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

نسائلكم، السيد الوزير، حول معايير اختيار المستفيدين، بالإضافة
للسبل دبال احترام قانون الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى
والتشغيل والكفاءات للإجابة على الأسئلة المتعلقة بسياسة الحكومة
بخصوص تنزيل البرنامج.

تفضل السيد الوزير للمنصة.

في هذا الاتجاه وكانوا إعلانات في هذا الاتجاه، وراكم شفتوا أنه ابتداء من فبراير، مارس وما إلى ذلك عدد من الفئات والشرائح الهامة من المجتمع المغربي سوف تستفيد من هذا التعميم.

إذن طرحنا على أنفسنا السؤال في الحكومة بعد التعيين ديال سيدنا الله ينصرو في 7 أكتوبر وبعد التنصيب أمام البرلمان بقبتيه، بمجلسيه، في هذه الأوليات الحكومية أشنوالي خصنا نخرجو للوجود بشكل سريع ويتفاعل معكم ومع الساكنة.

جاءت الفكرة ديال البرنامج ديال الأوراش الهامة الكبرى والصغرى المؤقتة، اتصل بي السيد رئيس الحكومة، قال لي: شوف، السيد الوزير، الله يخليك هاذ البرنامج خصنا نخرجوه في أقرب وقت ممكن، وليني بغيناه يكون برنامج من جيل جديد، قلت له: كيفاش؟ قال ليأ خص هاذ البرنامج، أولاً وقبل كل شيء، يكون برنامج ديال الحكومة كلها، يعني القطاعات كلهم خصهم يساهموا فيه، لأن التشغيل هي قضية الجميع، هاذي الأولى.

ثانياً، أنه هاذ البرنامج هذا خص يكون عنده واحد البعد ترابي، خص حتى الجماعات الترابية تساهم فيه في التفعيل ديالو باش كل واحد يأخذ المسؤولية ديالو، في إطار المقاربة اللي بغاها سيدنا للبلاد، ألا وهي الجهوية اللي بغينا نمشيو فيها، واللاتمركز ما ننساو هوش حتى هو، وبطبيعة الحال اللامركزية اللي بداتها بلادنا منذ 1976.

فانطلاقاً من هاذ التوجهات المهمة انطلقنا بالعمل، تلاقيت واحد العدد ديال الوزراء، أذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر السيد الوزير ديال التجهيز السي نزار، السيد الوزير ديال التعليم السي شكيب، السيد الوزير ديال الشبيبة والثقافة والإعلام السي محمد مهدي بن سعيد، السيدة الوزيرة المكلفة بالتعمير وسياسة المدينة فاطمة الزهراء المنصوري، السيدة الوزيرة المكلفة بالسياحة والاقتصاد التضامني الأستاذة فاطمة الزهراء عمور، والسيد وزير الصحة والسيد وزير الفلاحة السي الصديقي والسي خالد آيت طالب، هاذو كلهم قطاعات بالإضافة بطبيعة الحال لجولات مكوكية مع وزارة المالية، ولاسيما السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، باش هاذ الشيء خص يوجد في وقتو، وبطبيعة الحال كانت لقاءات أخرى مع الأستاذة حيار والأستاذة غيثة مزور والسيد مزور كذلك، كانت عدد ديال اللقاءات مع الوزراء كلهم.

هاذ الشيء حاولنا نديروه في واحد الوقت قياسي، علاش؟ باش نشوفو التصور ديال كل واحد في إطار هاذ الأوراش أشنو غادي نديرو فيه.

من بعد هاذ الشيء انطلقنا في واحد الجولات جهوية، هاذ العملية كلها استغرقت 58 يوم، والحمد لله، توفقنا في زيارة كل جهة من الجهات الإثنى عشر ديال المغرب، وفي كل جهة كنا نشوفو السادة الولاة والعمال، وكان واحد الدعم قوي ديال السيد وزير الداخلية باش هاذ

يطرح نفسه بالحاح: ما هو الدور الجديد للدولة في إطار تفاعلها، من جهة، مع مستلزمات الاقتصاد الدولي من تنافسية ومن تعبئة شاملة للموارد ومن إصلاحات هيكلية، وما بين، من جهة أخرى، المسائل الاجتماعية والأساسية؟

لأنه في نهاية المطاف، ما يهمنا كشعوب وكحضرارات هو أن نخدم شعوبنا ومواطنينا من أجل استمراريتها ومن أجل إبداعها ومن أجل تجددنا، وهنا جاءت الدولة الاجتماعية.

ولكن اسمحو لي مرة أخرى أن أفتح قوساً آخر لكي نميز ما بين مفهومين، المفهوم ديال "الدولة الاجتماعية" اللي عندها واحد الحياد سلبي، إذا اسمحتولي نعبر عليه بهذا الشكل، وما بين ما أصبح يسمى بـ "الدولة الاجتماعية النشطة" (l'Etat social actif)، هذه "الدولة الاجتماعية النشطة" اللي أهم الركائز ديالها هو تقوية الفرد، عبر إعطائه كل المستلزمات باش يقدر هاذ الفرد ينخرط في النظم الاقتصادية ويكون منتج ويبني الحياة ديالو ويبني المستقبل ديالو عن طريق العمل وعن طريق الشغل والتشغيل.

ومن هنا جاء البرنامج الحكومي بهذه الدعامة، بهذا المنظور، الذي يعتمد فيما يعتمد كما لا يخفى عليكم على، أولاً، واحد السياسة إرادية للدولة باش تتدخل وتحاول تعاون في المجال ديال التشغيل عبر السياسات النشطة اللي تنقوموها في واحد العدد ديال البرامج، راه عندنا اليوم وغادي نقويوها، كما جاء على لسان السيد رئيس الحكومة المحترم.

هاذ البرامج ديال الوساطة، هاذ التعبئة ديال الاستثمار، وراكم شفتوا أننا درنا عدد كبير من الاجتماعات ديال لجنة الاستثمار، ولقد جاء الوزير المكلف بالاستثمار كذلك باش يقول على أنه كايين عمل عميق تدار وقريب غادي يخرج للوجود، في إطار إعادة هيكلة الميثاق كله ديال الاستثمار، باش ياخذ بعين الاعتبار الفوارق المجالية، ياخذ بعين الاعتبار القطاعات الواعدة، ياخذ بعين الاعتبار المستلزمات ديال المواكبة ديال الاستثمار باش يكون بلدنا جذاب بما يكفي في هذا الوقت الجديد والمستجد، ولكن أيضاً هنالك برامج من هذا النوع بحال هاذ "أوراش".

المسألة الثانية جاء في البرنامج الحكومي على أنه هذه الدولة الاجتماعية سوف تترسخ عبر خلق طبقة متوسطة مهمة، لأن هي الدعامة ديال النمو والتنمية والاستقرار.

ثالثاً، خص تكون خدمات ذات جودة عالية في المجال تاع الإدارة والخدمات المقدمة للمواطنين، وراكم شفتوا أنه بضع أيام هذه فقط كان إطلاق واحد الاستراتيجية رقمية كبيرة وتتعرفو أنه الخدمات من جودة عالية تمر فيما تمر عبر المسائل الرقمية، ثم تعميم الحماية الاجتماعية وهذا الورش الكبير والمهم اللي أطلقه سيدنا الله ينصرو، واللي الحكومة منكبة بطبيعة الحال على تفعيله، وراه كانوا اجتماعات

ثالثا، هاذ الناس خصهم يكتاسبو واحد المهارات، إذن درنا واحد المفهوم كيتسمى (الورش المدرسة) بحال مدرسة الورش (l'école chantier) اللي في وسط الأوراش باش يقدرو الناس ملي يدخلو للورش يستافدو من هاذ التكوين.

رابعا، هاذ الناس خص يكون عندهم في الآخر ديال المسار ديالهم واحد الشهادة ديال هاذك المشغل باش يقدرو يستعملوها إلى بغاوشي خدمة أخرى، إن شاء الله، في المستقبل.

إذن هاذ الدعم ديال قابلية التشغيل عبر برنامج "أوراش" فكرنا فيها، ولكن قلنا ملي دخلنا في التفاصيل مع الأقاليم ومع الجهات قال ليك: أودي الله يخليكم أجيون نديرو شوية ديال الإبداع، وصلنا لواحد الصيغة، قلنا "أوراش" فيها جوج ديال الأجزاء:

أولا، كايين الأوراش المؤقتة، بمعنى واحد الورش كيبدا واحد النهار وكينتتهي واحد النهار، هاذ الورش المؤقت غيخدمو فيه الناس، غيخدموهم القطاع ديال الجمعيات والتعاونيات في إطار شراكة مع المجالس الإقليمية وفي إطار واحد اللجنة إقليمية اللي فيها جميع القطاعات الوزارية اللي غادي توجه هاذ الأوراش، ولكن المشغل راه هو الجمعية ولا التعاونية، واحنا كنعاونو هاذ الناس هاذو، بحيث كتوفرو لهم هاذ الأجور هاذي اللي غتسددها عبر هاذ الجمعيات أو هاذ التعاونيات في إطار هاذ الاتفاقيات اللي قلت ليكم.

وهاذ الأوراش من أنواع متعددة، ملي تنمشيو عند السي شكيب بنموسى تيقول لي: شوف السي يونس، أنا الله يخليك عندي واحد العدد ديال الناس، أولاد المواطنين والمواطنين المغاربة ما عندهومش الإمكانيات باش يديرو الدعم المدرسي، أنا بغيت نحل واحد الورش ديال الدعم المدرسي فيه 3 أشهر ولا 4 أشهر ونمشيو ونعاونو المغاربة باش يستافدو من الدعم المدرسي، ونخلصو هاذوك الناس اللي غادي يجيولهازيك المدة المعينة، أمين.

ملي تنمشيو عند السي المهدي بنسعيد تيقول لك: شوف السيد الوزير، الله يخليك، أنا عندي التنشيط الثقافي والرياضي اللي محتاجينو المغاربة اللي ما عندهومش الميزانية والإمكانيات باش يمشيو (les salles de sport) ويعيشو حياتهم كيف ما بغاؤ؛ أنا الله يخليك بغيت واحد البرنامج كبير، أنا غنعطيك دور الشباب وغادي نخدمو فهاذ الشيء، ولكن الله يخليك بغيت تعاونونا باش.. مرحبا أمين.

كذلك مع السيد وزير التجهيز، كايين واحد العدد ديال الأمور وواحد الأوراش ديال التجهيز نيت اللي يمكن لينا نديروها.

ووزير الفلاحة كذلك عنده واحد العدد ديال البرامج فهاذ الاتجاه، ووزيرة السياحة كذلك وما إلى ذلك من السيدات والسادة الوزراء.

إذن ملي مشينا شفنا هاذ الشيء راه كايين هاذ الشيء عنده مضمون، باش يكون واحد التوجيه ما يكونش غير الناس تيجيو وكيمشيو.

الشي يكون التعبئة الترابية ديالو، وشفنا كذلك المنتخبين المحليين، وطلبت أنه يكون كذلك الفعاليات.

ملي تنجلسو مع كل جهة جهة تنقولولهم: الله يخليكم بغينا نفهمو وتبلغولنا أشنو هو ما الأولويات اللي يقدرو يكونو عندهم؟ وكيفاش هاذ البرنامج ديال "أوراش" يمكن يتلاءم مع الحاجيات والخصوصيات اللي ماشي في كل جهة، بل في كل إقليم؟

وكانت واحد العدد ديال التوصيات، واحد العدد ديال الأفكار لم ييغل علينا بها - والحق يقال - كل السادة المنتخبين والسادة المسؤولين ورؤساء المصالح الخارجية والسادة المسؤولين على السلطات المحلية والسادة النواب والمستشارين اللي تلاقيت على المستوى الترابي من كل الأحزاب وبدون استثناء.

انطلاقا من هاذ الشيء تمت الصياغة ديال واحد البرنامج، قلنا هاذ البرنامج هذا، وراه تطرح في الأسئلة ديالكم: أشنو الأهداف اللي بغينا نوصلولها؟

أول حاجة خصنا هاذ الناس هاذو ما نمشيو شاي نشدو الفلوس ونفروقوهم، سوف لن نفيدهم في شيء لا في المسار ديالهم، لا في التكوين ديالهم، لا في القدرة ديالهم باش ياخذو واحد الشغل في المستقبل، إذن خصنا واحد البرنامج حقيقي ديال التشغيل، اللي تيناسب واحد الحاجيات محلية خصها تدار، هاذ الأوراش خصهم يتدارو وخصهم يتنفذو على أرض الواقع.

وهنا طرحنا على راسنا السؤال، وراه طرحه أحد السادة المستشارين اللي هو خصنا الشغل يكون لائق. باش يكون الشغل لائق ما يمكنشاي الأجرة اللي تؤدي تكون أقل من الحد الأدنى للأجور، وثقوبي هذا مجهود كبير درناه في الحكومة، وكان التحكيم ديال السيد رئيس الحكومة فاصل باش هاذ الأجرة اللي غادي تؤدي في الأوراش تكون واحد الأجرة ديال الحد الأدنى للأجور وليس أقل من ذلك، بمعنى آخر باش نفسرها لكم، الناس اللي غادي يخدمو، إن شاء الله، في أوراش كلهم خصهم يتأدى لهم الأجرة ديال (SMIG¹) ما يخدمش 3 أيام في السيمانة ولا يومين في السيمانة ويعاود يرجع السيمانة الأخرى ونبقاو نديرو بحال هكذا، لا، خصو يخدم الشهر كله.

الحاجة الثانية، قلنا: ياودي بما أنه سيدنا الله ينصرو بغا المواطنين ديالو كلهم يستافدو من التغطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، إيوا غادي نديرو هاذ الشيء باش ملي يخدمو هاذ الناس غيتصرح بهم لدى صندوق (la CNSS²) وبالتالي باش يستافدو حسب القوانين الجاري بها العمل من هاذ التغطية هاذي المهمة والأساسية.

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

قلنا لهم: مزيان نفكرو في إطار "أوراش" نيت، باش نديرو لكم واحد الدعم اللي هاذ الناس يوقفوه على رجلهم، أشنودرنا؟ درنا الشق الثاني من البرنامج ديال "أوراش"، اللي هو ما يسمى "أوراش الإدماج المستدام"، حيث بغينا الناس يطولوه في الخدمة.

أشنو هو "أوراش الإدماج المستدام"؟ قلنا كل مقابلة أو جمعية أو تعاونية قائمة الذات خدامة ماشي حتى جاء هاذ "برنامج أوراش" عاد بدات، لا، خدامة، عندها الخدمة ديالها، عندها الزبناء ديالها، عندها القطاع فاش خدامة، اللي تختارها اللجنة الجهوية، هذه المرة دبا الجهات، في الأوراش الجزء الأول ديال الأوراش المؤقتة هذه الأقاليم في دعم الإدماج المستدام هاذو الجهات، غادي، الله يخليكم، ندعمو هاذ الناس لمدة 18 شهر، بمعنى كل مقابلة أو جمعية أو تعاونية وقع عليها الاختيار من طرف هذه اللجنة الجهوية اللي فيها واحد العدد ديال الناس، وقال لك هاذ الناس هاذو متضررين كنفكرو: الله يخليكم، أي واحد جبته جديد شغلته أو شي واحد كنتو خدامين به، ولكن ما كنتوش كتصرحو به لأن كاين (l'informel)، راكم كتعرفو انتوما هاذ الشي، خصنا الناس يكون مصرح بهم باش يتصرحو باش يخرجوللعلن باش يستافدو من الخدمات ديال التغطية الصحية والاجتماعية، هاذ الناس هاذو احنا مستعدين أننا نعطيوكم واحد المنحة للتحفيز على التشغيل، وبقينا كنفكرو هذه المنحة شحال نديرو.

هي بيني وبينكم كون بغينا نكثرو زعما قوة هذا كون درنا شي منحة قليلة، باش نديرو واحد العدد كبير ديال الناس، ولكن ما غاديش ينجح لنا البرنامج، ولهذا بقينا كنفكرو في واحد المبلغ اللي يكون عندو معنى ودرا 1500 درهم لمدة 18 شهر، ها انتوما معايا، كل شخص راه يمكن يستافد من 2.7 مليون ديال السنتم لمدة 18 شهر، كدعم باش نقدرو نعاونو هذيك التعاونية ولا هذيك المقابلة ولا هذيك الجمعية باش تتحمل هاذوك المصاريف وباش.. و18 شهر ماشي شي حاجة قليلة على ما يدوز -كنطلبو من الله عز وجل يرفع علينا الوباء - على ما يدوز، إن شاء الله بإذن الله، هذه الأزمة اللي تنعانيو منها.

إذن قلنا في البداية غادي نديرو 80% ديال الأوراش، الأوراش المؤقتة بدعم جميع الوزارات، دعم جميع القطاعات، وراني ما ذكرتش السادة الوزراء كلهم لضيق الوقت فقط، و20% ديال البرنامج غادي تمشي في إطار هذه الأوراش ديال الدعم للإدماج اللي بغيناها، احنا غادي نعاونو لمدة 18 شهر ولكن المشغل تنقولولو خصك تخدمهم لمدة عامين على الأقل، علاش؟ لأنه احنا غادي نعاونوك في 18 شهرا، ولكن راه خصك حتى أنت تأخذ المسؤولية ديالك وغادي تكون متعاقد مع هاذ الناس، وغيكون في إطار مقتضيات ديال مدونة الشغل، مشينا في إطار الشغل اللائق.

إذن هاذو هما بصفة عامة واحد الشرح، أظن أنكم اطلعتم على الدورية ديال السيد رئيس الحكومة، اللي كنظن هي دورية واضحة التي أشر عليها الأسبوع الماضي، وبدينا العمل، والفرق راه، الحمد لله، معبئة

ملي اتفقنا على هاذ الشي قلنا نتوكلو على الله، بقينا تنفكرو قلنا: كيفاش غنديرو المقاربة؟ ما يمكنش هاذ الشي نسيروه من الرباط، غير باش نكونوا واضحين راه مستحيل، وما يمكنش الحكومة اللي تبقى تسيرو وتدبر هاذ الشي وتعطي هاذ الشي، راه مستحيل، إذن خص واحد الشراكة، مع من غنديرو الشراكة؟ يا إما القطاع الجمعي، يا إما القطاع الخاص، زعما ما كاينش شي حاجة أخرى.

القطاع الخاص إلى بغينا نديرو معه شراكة فهاذ المجال خصنا عامين، علاش؟ خص صفقات وخص طلبات العروض وما يسمى بالمنظومة المالية ديال هاذ الشي ما كتسمحش ما كاينش (un business model) اللي تتبني عليه، فبالثاني قلنا كاين قطاع جمعي مؤهل، وهاذ القطاع هذا غير خصنا نختاروه عبر واحد العدد ديال المواصفات اللي تكون دقيقة، وتحترم فيها الشفافية ونعطيو الحقوق للناس ويخدمو الناس، إذن هذا هو المفهوم.

بقينا تنقولو: إيوا كيف غنديرو لهاذ الشي؟ واش غنبدوا المغرب كلو؟ هاذ الشي ما عمر المغرب ما دارو بهاذ الحجم راه 125.000 واحد غير في سنة 2022، 2.25 مليار ديال الدرهم، ما عمر المغرب دار شي حاجة بهاذ الحجم، لأن بغينا الناس اللي تضررو من "كوفيد"، الناس اللي كانو خدامين واللي وقفت لهم الخدمة، إذن كيكون (déclaré) مصرح به في (la CNSS) وكتوقف لو التصريح.

الناس اللي خارج التغطية وكاينين كثار، وراه الأقاليم راه عارفيهم والقطاعات المتضررة، كاين أقاليم، كاين مناطق متضررة، قلنا غادي نبدوا بواحد 10 ديال الأقاليم غير تجريبيا لأن راكم عرفتو كاين واحد العدد ديال المساطر، كاين أنظمة معلوماتية، كاين تنظيمي، يعني هاذ الشي ما غاديش يمشي بوحده ويتسير بوحده، ولا يكفي أنه تكون الميزانية موجودة باش هاذ الشي يتمشى.

إذن تم الاختيار ديال واحد 10 الأقاليم اللي عبد ربه غنبدوا الجولة، إن شاء الله، ابتداء من يوم الجمعة بإذن الله، غادي نبدوا، إن شاء الله، بالفنيدق المضيق، وفي هاذ 2 الأسابيع غادي نتمو الجولة كلها باش هاذ الشي ينطلق فعليا، تحديد الأوراش، طلبات العروض باش يتخادو هذه الجمعيات، بالمواصفات اللي خصهم يكونو، نوجدو عباد الله باش يبدأ هاذ الشي، إن شاء الله، في هذه الأيام القليلة المقبلة حسب ما جاء في منشور السيد رئيس الحكومة المحترم، مزيان، هذا الشق الأول ديال "أوراش".

الشق الثاني ديال "أوراش" ملي جينا كنخمو وكتتذكرو مع مختلف الفاعلين في مختلف الجهات قال لك: الله يخليك، راه عندنا بعض المقاولات تضررت من الجائحة ديال "كوفيد"، عندنا بعض الجمعيات اللي كتشتغل في إطار شراكات مع عدد من القطاعات في التعليم الأولي، في واحد العدد ديال الأمور، راه عندنا واحد العدد ديال التعاونيات اللي دارو واحد المجهود كبير، وليني الحالة على قد الحال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم القيم، إيماننا منا في فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الرئيسي للشغل في ضمان كرامة المواطنين والوفاء بما تعاهدنا عليه في برنامجنا الانتخابي كحزب وطني مسؤول، وتقديرا للأمانة وللمسؤولية التي قلدنا إياها أغلب المواطنين.

وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار تزيين الحكومة لهذا الورش الهام، الذي نعتبره أحد أورش الأمل في مغرب الغد، نؤكد أنه رهان مهم سيفتح آفاقا واسعة في مجال تطوير سوق الشغل ببلادنا، مما يستدعي انخراطنا الجماعي في إنجاحه، حيث يهدف إلى الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لعدد كبير من المواطنين والمواطنات ويساهم في تجاوز آثار الجائحة وتحقيق إقلاع اقتصادي مستدام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد أبان التشخيص الذي قام به فريق التجمع الوطني للأحرار أثناء وضع برنامجنا الانتخابي عن قوته الاقتراحية وفهمه للوضعية الاجتماعية الوطنية، حيث جاء نتاج جولات ميدانية مباشرة مع الساكنة، من خلال تبني برنامج متكامل ومندمج، يتضمن حلولاً واقعية وآليات محفزة وإرادة سياسية راسخة، بحيث أنها ليست مجرد حلول لأزمة عابرة، بل مرحلة تؤشر على تحولات هيكلية عميقة للمجتمع المغربي، لذلك نعتبر أن تنزيل البرنامج الحكومي لتشغيل "أورش" سيشكل خطوة مهمة لتفعيله من أجل توسيع قاعدة سوق الشغل، وفق تدابير محددة وإجراءات مواكبة على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ندعو الحكومة إلى العمل على تنزيل باقي الإجراءات المتعلقة بإنعاش التشغيل، التي تم تضمينها في البرنامج الحكومي لتحقيق رهانات التنمية المجتمعية، وهو ما يتطلب -وفق قناعتنا السياسية- تنسيق الجهود وتوفير شروط التعبئة اللازمة لتحقيق النجاح المنشود.

إن إشراف السيد رئيس الحكومة المحترم على إطلاق برنامج "أورش" الأسبوع الماضي هو خطوة أولية تشمل 250.000 منصب شغل، تترجم بعمق احترام التزاماته مع شريحة واسعة من المواطنين والمواطنات ولوج فرص الشغل وإدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني، بالرغم من الظرفية الصعبة التي نعيشها عبر فتح أورش عامة مؤقتة وكذا أورش لدعم الإدماج المستدام، دون إغفاله لمسألة تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة التي يشكل ورشا مجتمعيا مؤسسا للدولة

باش هاذ العمل هذا يتدار وباش يستافدو الناس، والأقاليم غادي نعممو هاذ الشئ تدريجيا، ولكن في القريب العاجل ماشي راه خصنا احنا 125.000 غير في هاذ السنة هاذي، خص جميع الأقاليم تستافد في هاذ السنة هاذي ماشي في سنة واحدة أخرى.

إذن احنا بدينا في هاذ 10 الأقاليم تجريبيا غير لمدة بضع أسابيع فقط، قبل ما نعاودو ونرجعو ونعاودو نعممو هاذ الشئ تدريجيا حتى نوصلو لجميع الأقاليم ديال المملكة، علاش؟

لأن بغينا كل واحد يأخذ المسؤولية ديالو على المجال الترابي، على المجال الوطني، ودرنا لجنة القيادة، لجنة بعدا إستراتيجية يترأسها السيد رئيس الحكومة اللي كتعطي التوجيهات اللي تتحدد الحبيب ديال كل إقليم وكل جهة، واللي كتدرس حتى التغيرات اللي يقدر يطرؤو على هاذ البرنامج، احنا ما عندنا مشكل، وكاين واحد للجنة ديال القيادة (comité de pilotage) اللي حظيت بالشرف ديال الرئاسة ديالو فيه القطاعات الوزارية كلها، لأنه منبثق على اللجنة الإستراتيجية اللي تيدخل في التفاصيل، اللي تدير العدة (le Kit)، العدة التنظيمية اللي فيها الأنظمة المعلوماتية واللي فيها هاذ الشئ كيفاش تيدبر بالتفاصيل ديالو وبالمسائل ديالو، وبطبيعة الحال كاين اللجنة الجهوية اللي تتأخذ القرار ديال شكون هوما الشركات، شكون هم التعاونيات، شكون هوما الجمعيات اللي غادي يستفيدو من هاذ الأورش المستدامة ديال الإدماج المستدام وتخدم عليها، وكاين اللجنة الإقليمية اللي كتأخذ القرار فيما يخص التحديد ديال هاذ الأورش والتتبع ديال الأورش المؤقتة.

إذن هذو هوما بصفة عامة الطريقة والحياة ديال هاذ البرنامج هذا حتى خرجناه لكم للوجود.

شوفو، الكمال لله، احنا دبا بغينا نبداو، ما نكذبش عليكم، لأن ما بغينا ناخذو 3 أشهر و4 أشهر عاد نجيو عاد نبداو، احنا تشاورنا مع مختلف الفاعلين ودرنا واحد البرنامج وبغينا نتوكلو على الله، وبطبيعة الحال إلى بانث شي حاجة فيها شي نقائص ولا هذا نلتزمو ونعاودو ندعموها، إن شاء الله، باش تخرج للوجود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم للمنصة.

المستشار السيد جواد الهاللي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

هذا التشخيص الذي ما فتئنا في حزب الأصالة والمعاصرة ندق ناقوس الخطر والدعوة غير ما مرة إلى ضرورة تجاوزه من قبل الحكومات السابقة هو ما كشفت عنه جائحة "كوفيد-19".

إننا نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن طريق الإدماج الاقتصادي والشغل مرسوم بشكل واضح من خلال مخرجات النموذج التنموي الجديد، والذي حث على تزويد المغاربة بمهارات تقنية وسلوكية وتدريبية قوية، تتكيف بشكل مستمر مع حاجيات سوق الشغل ودعم التشغيل، من خلال إطار قانوني قوي وحكامة أفضل وسياسة متجانسة وإدماجية، وقدم العديد من المقترحات التي نعتبرها جيدة لتجاوز وضعية المشكلة القائمة اليوم.

كما قدم أفكارا جديدة وحلولا مبدعة، تبنتها وزارتك الموقرة، بالإضافة إلى ذلك نتمسك وننوه بحسن تنزيل البرنامج الحكومي، والذي جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، كما التزم بإطلاق برامج مبدعة في إرساء سياسة للتشغيل متكاملة ومتجددة لمواكبة الأشخاص الذين فقدوا عملهم ويجدون صعوبة في الولوج لفرص التشغيل.

السيد الوزير المحترم،

إننا واعدون بارتفاع انتظارات المغاربة من الحكومة الحالية، ونحس بما تعانیه كل أسرة تجد أمام أعينها أبناءها بعد استكمال مشوارهم الدراسي أو المهني بدون فرص حقيقية للشغل وفي برائين البطالة، وهو واقع لا يحتاج لأرقام أو إحصائيات للاستدلال عليه، مما يجعل الأمل كبيرا في أن يحقق هذا البرنامج أهدافه المسطرة، وخاصة إحداث 250.000 فرصة شغل مباشرة في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023.

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن المجهود الحكومي من جهة، ومجهودكم الخاص والجد الفعال من جهة أخرى في مجال إطلاق برامج "أوراش"، وخاصة على المستويات التالية:

(1) جدية الالتزام الحكومي بخلق فرص الشغل؛

(2) إعمال مقاربة تشاركية على مستوى الإعداد والبرمجة والتنزيل، وهو ما جسدهت المشاورات الجهوية حول برامج التشغيل وخلق المقاولات؛

(3) ضمان التقائية المجهود العمومي في مجال برامج "أوراش" عبر التفعيل المستعجل للإجراءات المضمنة في البرنامج الحكومي في مجال التشغيل؛

(4) المساهمة المباشرة في التنمية المستدامة؛

الاجتماعية، يحظى بمتابعة واهتمام خاصين من جلالة الملك نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن مرة أخرى مرتكزات برنامج "أوراش"، باعتبارها مرتكزات واعدة تسعى لإحداث مليون منصب شغل صاف خلال 5 سنوات المقبلة، رامية إلى تأهيل العنصر البشري بالدرجة الأولى في الأقاليم والعمالات التي تعرف اليوم مستوى متدني من الهشاشة، كما ستعمل على تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني والرفع من إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، مما يكرس روح الانتماء بكل تنوعها ويحفظ كرامة المواطن، ويقوي شعوره بالانتماء إلى وطنه، مما سيعطي قوة دفع مهمة لهذا البرنامج غير المسبوق.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة إلى تعميم تنزيل هذا الورش البناء على كافة جهات المملكة، مع مراعاة خصوصية كل جهة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نطلق لمقاربة موضوع التشغيل بالمملكة من عناصر محورية، اتسمت بها المقاربة الحكومية لما يزيد على 10 سنوات، تتلخص في غياب رؤية مندمجة للتشغيل وانعدام التقائية السياسات العمومية المرتبطة بها، نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والقطاعات والمنتجين لها، هذا الواقع لخصته أرقام صادمة تتمثل في:

(1) امرأة واحدة فقط في كل 5 نساء تشتغل أو تبحث عن عمل؛

(2) معدل نشاط منخفض جدا حوالي 45%؛

(3) حوالي 1.5 مليون عاطل وأكثر من مليون عامل في حالة شغل ناقص بحوالي 1.5 مليون يزاولون عملا بدون أجر؛

(4) تراجع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث تقل عن

30%.

أحد المشاكل العمومية المتجددة، التي تسائل الفاعلين العموميين، وتدعو إلى الضرورة الملحة لإيجاد الحلول الفعلية لمجابهة البطالة وتوفير فرص متعددة للشغل.

وبعد مرور 100 يوم على العمل الحكومي، ها هي الحكومة تقدم لنا من جديد بشارة أخرى على حرصها الشديد على الالتزام بالوعود المتضمنة في البرنامج الحكومي وعلى تجاوز منطق (dépannage)، الذي حكم الولاية الحكومية السابقة، خصوصا فيما يرتبط بإنعاش التشغيل وتنشيط سوق الشغل، من خلال إطلاق برنامج "أوراش" غير المسبوق، والرامي، كما هو معلوم، في إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر بين سنتي 2022 و2023، سواء تعلق الأمر بالأوراش العامة المؤقتة أو بأوراش دعم الإدماج المستدام على الصعيد الوطني، والذي يستهدف أساسا الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك دون اشتراط المؤهلات.

إن هذا المشروع، السيد الوزير، ليعد بحق مؤشرا دالا لقياس التوجه العام للحكومة ومدى التزامها بمضامين البرنامج الحكومي، ويمثل نقلة نوعية في المقاربة الحكومية لمسألة التشغيل، من خلال تكريس السنة الأولى من الولاية في المقام الأول للاستجابة للانتظارات التنموية أو الإنتظارات المستعجلة لفائدة كافة المغاربة عبر مجموعة من الإجراءات والمشاريع التنموية الكبرى، نظير برنامج "الحماية الاجتماعية" وبرنامج "أوراش" وغيرها من البرامج، التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، السيد الوزير، أن الحكومة قد أثبتت قدرتها على رفع التحديات، بما يسهم في الوفاء بالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي، خصوصا ما يرتبط منها بإحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة.

السيد الوزير،

لطالما أكدت هذه الحكومة منذ تعيينها على رؤيتها الاجتماعية الصرفة لسياسات العمومية المعتمدة منذ أول قانون للمالية، الذي خصص أو الذي خصص 3.5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب، هذا فضلا عن الفرص التي يخلقها الاقتصاد الوطني والوظيفة العمومية، وها هي اليوم تجدد التأكيد على ذلك من خلال الإطلاق الفعلي لإنجاز هذا المشروع، الذي يعكس إرادتها السياسية الراسخة للمصالحة مع المجتمع وقضاياها الحيوية في تنشيط بطبيعة الحال سوق الشغل والتخفيف من آفة البطالة التي بلغت نسبتها مع نهاية الولاية الحكومية السابقة 11.8%، وهي نسبة ترتفع في صفوف الشباب أقل من 24 سنة ولدى الأشخاص الحاصلين على الشهادة بنسبة 18.7%.

السيد الوزير المحترم،

ما هو مؤكد اليوم أن استعجالية هذا الورش لا يفرضه فقط تفاقم وسوداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل بسبب الجائحة وبسبب 10

(5) احترام الحقوق الأساسية في العمل عبر ما تتيحه عقود العمل المبرمة في إطار برنامج "أوراش"؛

(6) البعد الجهوي والترابي للتنزيل والتفعيل.

السيد الوزير المحترم،

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وإذ نثمن المجهود الحكومي وننوه بمجهودكم الخاص في مجال إطلاق هذا البرنامج "أوراش"، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

(1) ضرورة توسيع شريحة المستفيدين من البرنامج بما يجعله لا

يقتصر فقط على الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كورونا "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل؛

(2) ضرورة التسريع بنشر قوائم القطاعات المتضررة من الجائحة

المعنية بالبرنامج؛

(3) ضرورة الإسراع بإخراج عدة تدابير البرامج، منها المساطر ونماذج

دفاتر التحملات ومساطر انتقاء الجمعيات أو التعاونيات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية أن أتناول الكلمة في إطار التفاعل مع جوابكم، السيد الوزير المحترم، ولعرض وجهة نظر الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال بشأن مشروع تنموي للتشغيل على قدر كبير من الأهمية، خصوصا في ظل الإكراهات التي نعيشها اليوم والناجمة عن تداعيات وباء "كوفيد-19" وعن نتائج 10 سنوات خلت من التدبير الحكومي المعتل للسياسات العمومية، وخصوصا في مجال التشغيل.

السيد الوزير المحترم،

لا يختلف اثنان على أن قضية التشغيل تبقى الهاجس الأكبر اليوم لكل الأسر في وقت تظل معضلات من قبيل البطالة وعدم الاستقرار المهني

وفي هذا الإطار، نتساءل عن موقع المناطق القروية والجبلية في برنامج "أوراش"، خصوصا إذا استحضرننا الارتفاع الكبير في نسبة البطالة في هذه المناطق، وما هي المعايير التي ستحدد الجمعيات والتعاونيات المعنية بإبرام العقود مع مؤسسات الدولة؟

ثالثا، نسجل في الفريق الحركي أنه أمام هذه المبادرات الحكومية المحتمشة في مجال التشغيل، وأمام غياب سياسة عمومية وبرامج حقيقية لإنعاش التشغيل طويل الأمد يبقى طموح الحكومة المتعلق بإحداث مليون منصب شغل خلال الولاية الحكومية الحالية المعلن عنها في البرنامج الحكومي وفي برامج الأحزاب الممثلة بالحكومة بعيدة المنال، خاصة في ظل نسبة النمو المحددة في مشروع قانون المالية في 3.2%.

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الأساسي لإنعاش التشغيل ببلادنا هو تحفيز المقاوالت الصغرى والمتوسطة التي تشكل 95% في نظام المقاوالت الوطنية كأهم مشغل لليد العاملة، وكذلك تشجيع التشغيل الذاتي والاستثمار الخاص والتوزيع المنصف للاستثمارات العمومية، إلى جانب تملك الحكومة للجرأة السياسية لإقرار التوظيف الجهوي العمومي في مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ابيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، نسجل فيما يخص ما ذكرتموه من المقاربة التشاركية في إعداد المداخل الأساسية لهذا المشروع ولهذا الورش، نسجل أنه احنا ما تشاور معنا أحد، ما استدعانا أحد، ما تكلم معنا أحد، لا كهياة نقابية ولا كحزب سياسي ولا حتى كمنتخبين في الأقاليم اللي احنا متواجدين فيها.

ثانيا، فيما يخص البرنامج ديال "أوراش" ما حددتوش، السيد الوزير، المنهجية أو الآلية ديال تحديد المستفيدين المباشرين، هاذ 125.000 مواطن اللي غادي تستفيد من هاذ البرنامج ما هي آلية تحديدها؟ حتى لا يكون هذا البرنامج مجالا لتوزيع المبالغ المالية بشكل ريعي.

سنوات من التدبير المعتل وما خلفته من تركة اجتماعية ثقيلة، وإنما ضرورة تقديم إجابات عن التحولات الكبرى التي يعرفها سوق الشغل، والتي أاملت اللثام عن عوائق اقتصادية واجتماعية وهيكلية كبرى.

السيد الوزير،

إننا اليوم أمام واقع جديد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يستوجب سن سياسات عمومية للتشغيل على الصعيد المحلي وليس الوطني، سياسات لا تستهدف فقط أصحاب الشواهد، وإنما توجه لتحقيق الحاجيات الحقيقية المعبر عنها من قبل الساكنة عموما في مختلف المجالات والمستويات الترابية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن هذا المشروع سيسهم بكل تأكيد في تنشيط سوق الشغل بما يحقق الاستقرار ويحد من مظاهر الفقر والهشاشة والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

شكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فالحكومة ملزمة ببلورة برنامج متعدد للتشغيل الطويل الأمد، فبرنامج "أوراش" رغم أهميته الظرفية، فهو غير كاف لامتصاص العدد الهائل من العاطلين، لذا نتساءل في الفريق الحركي عن مدى قدرة هذا البرنامج على ضمان الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمستهدفين، كما أن هذا البرنامج المؤقت - وإن تغير اسمه - فهو يذكركنا ببرامج أو ببرامج "الإنعاش الوطني" المعمول به منذ سنوات أو منذ ستينات القرن الماضي وبرنامج "الخدمة المدنية" المعمول به منذ عقود.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، رغم اعتماد البعد الجهوي والإقليمي لهذا البرنامج - وهذا أمر مستحسن - إلا أنه لم تحددوا المعايير المعتمدة في توزيع فرص الشغل الممنوحة في إطار البرنامج على الجهات والأقاليم، خاصة وأن قطاع التشغيل يحتاج إلى عدالة مجالية واجتماعية منصفة لبعض الجهات والأقاليم الأقل استفادة من فرص التنمية.

الشباب المغربي، لكن وضع سياسة عمومية واضحة المعالم مضمونة التمويل خاصة بالشباب المغربي أصبح اليوم أولوية كبرى.

لقد تلقينا بارتياح شروع الحكومة في تنفيذ برنامج "أوراش" الذي له أثر فوري على المواطنين والمواطنات، لكنه يظل غير كاف في ظل ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق في بلادنا، لذلك يتعين أن يصاحب ببرامج أخرى قادرة على خلق فرص شغل لائقة ودائمة تضمن العيش الكريم وتكفل الكرامة.

نحن نقول اليوم، السيد الوزير، وبكل صدق ومن منطلق مؤازرة هذه التجربة الحكومية أن الميزان الأساس الذي ستوزن به سائر أعمال الحكومة هو ميزان التشغيل والعناية بالطبقة الشغيلة وإنصافها، وذلك لأن السياسات العمومية التي اتبعت في العشرية الأخيرة لم تنتج إلا البطالة التي ساهمت في تعميق أزمة الثقة في المؤسسات وأدت إلى العديد من الاحتجاجات.

السيد الرئيس،

يخبرنا التاريخ أن العديد من البرامج المهمة التي توضع، يعتري سير تنفيذها اختلالات تمس بجوهر أهدافها، لذلك فالحكومة مطالبة اليوم بتقوية حكمة هذا البرنامج ومراقبة أوجه تطبيقه حتى يتسنى له تحقيق مقاصده النبيلة دون أن تطاله الأيدي العابثة.

ختاماً، ندعوكم، السيد الوزير، إلى إعادة النظر فيما عرف بـ"المخطط الوطني للتهوض بالتشغيل"، والذي لم يتم تنفيذ أغلب مضامينه كما أنه بحاجة إلى التحيين حتى يواكب مضامين البرنامج الحكومي والتحديات الكبرى التي فرضتها الجائحة على سوق الشغل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية، نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات والإيضاحات حول هذا البرنامج الطموح، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل بقوة منذ بداية الوباء على حماية مناصب الشغل، باعتباره أحد الموضوعات ذات الأهمية القصوى التي تم التركيز عليها.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بهذا البرنامج الواعد وبالمقاربة التشاركية في إعدادده، ونؤكد على دعمنا الكامل للحكومة من

ثم نتساءل، تحدثتو السيد الوزير على أهمية العمل اللائق، العمل المؤقت عمل غير لائق، السيد الوزير، والبرنامج حدوستين، ما بغيناش غدا في بلادنا نشوفوتنسيقية فيها 125.000 أو 300.000 تنسيقية ديال ضحايا برنامج "أوراش".

البرنامج اللي لا يضمن استدامة العمل للمواطن المغربي بالكرامة بالحد الأدنى للأجر، بالتغطية الصحية لا يستحق أن نقيم حوله كل هاذ الجلبة، طبعا مع التأكيد والتساؤل المشروع حول ما يمثله هاذ البرنامج في إستراتيجية الحكومة لمحاربة البطالة.

اليوم، البطالة في بلادنا تتفوق المعدل ديالها 12%، تتوصل في المجال الحضري 18%، خاصة في الصفوف ديال حاملي الشهادات، واش تتصورو أنه بالبرنامج ديال 150.000 أو 125.000 قادرين على التغلب على الإشكالية ديال البطالة بالتداعيات الكبيرة ديالها وبالمؤشرات اللي مرشحة أنها ترتفع مع استمرار الجائحة.

اليوم، ما بقيناش نتحدثو فقط على الشباب اللي عاجز على ولوج سوق الشغل، لكن نتحدث على اللي كانوا كايين في سوق الشغل وهم اليوم عرضة للتشريد الجماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا نتمين جميع المبادرات والبرامج التي يمكن أن تعالج ولو جزئيا أحد المعضلات الكبرى، التي نعتبر أنها تهدد السلم الاجتماعي المغربي، تتمثل في غول البطالة الذي مازال ومنذ عشر سنوات يفترس شبابنا، على الرغم من بعض المجهودات القطاعية المقدرة.

السيد الوزير،

إننا نعتبر أنه قد آن الأوان من أجل تجاوز التعاطي التجزيئي مع المسألة الشبابية، لقد آن الأوان من أجل تنفيذ التوجهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك نصره الله، يوم 13 أكتوبر 2017، حيث دعا إلى وضع سياسة عمومية مندمجة للشباب، تقوم على التشغيل والتكوين.

صحيح أن معضلة البطالة تأتي على رأس الأعطاب التي يعاني منها

لم يتوقف في الوقت المناسب.

السيد رئيس الجلسة:

بالفعل، متفقين.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

أكيد، السيد الوزير، أن برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة بخلق 250.000 منصب شغل مؤقت يأتي محاولة من الحكومة لتقديم إجابات واقعية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا واسترجاع بعض مناصب الشغل المفقودة، حيث فقد الاقتصاد الوطني نهاية 2020 حوالي 625.000 منصب شغل وتفاقم معدل البطالة ليصل إلى 11.8% سنة 2021 حسب المندوبية السامية للتخطيط.

فالأجراء هم الشريحة الاجتماعية التي عانت من جراء الأزمة المركبة التداعيات الاقتصادية واجتماعيا، فعدد من المقاولات لم تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، استبدلت أجراء مرسمين ولهم أقدمية في العمل بأجراء جدد عبر عقود عمل محددة المدة بالوساطة، ومنها من أقدمت على تسريح نقابيين بشكل جماعي لأسباب نقابية صرفة. ضدا على الدستور وكل التشريعات الدولية والوطنية، فما هي الإجراءات التي تعتمدهم الحكومة اتخاذها لضمان إعادة إدماج هؤلاء الموقوفين في الحياة العامة والذين يجب أن يحظوا بأولوية لما يملكونه من تجربة وحرفة وما يتحملونه من مسؤوليات عائلية؟

السيد الوزير،

مكتب التكوين المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل مؤسستان عموميتان تحت وصاية الوزارة، ما يستوجب التنسيق فيما بينهما، بالإضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يجب أن يمد مؤسسة التكوين المهني بلانحة أولئك الذين يتقاضون تعويضا عن فقدان الشغل من أجل تعزيز تكوينهم وتأهيلهم، وهو ما سيحقق الاستفادة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لا نستهن ببرنامج الحكومة هذا كحل مؤقت للحد من البطالة وإدماج الشباب العاطل، لكن قد يستغل هذا الإجراء من طرف بعض المؤسسات والمقاولات دون أن يساهم في خلق العمل اللائق، فأوراش دعم الإدماج المستدام المخصص لـ 20% من المستفيدين، لا تختلف عن تجربة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل عبر التشغيل بعقود عمل مؤقتة لمدة 24 شهرا، وهي التجربة التي لم يتم إلى الآن تقييم مدى نجاحها في حل معضلة بطالة حاملي الشواهد.

كما أن مدة 6 أشهر بالنسبة للأوراش العامة المؤقتة الموجهة إلى 80% من المستفيدين والتي لا تختلف في جوهرها عن تجربة الإنعاش الوطني، لن تجيب بطبيعتها المؤقتة عن الخصائص في العمل اللائق.

أجل إنجاحه، خاصة أنه يندرج في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026، كما ننوه السيد الوزير بمجهودات الحكومة في إخراج هذا المشروع في 100 يوم الأولى من عمرها، وهو إنجاز هام نشكركم عليه، غير أننا نتساءل معكم، السيد الوزير، حول هل يعتبر هذا البرنامج جزء من استراتيجية توظيف طويلة الأمد؟

كما ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في المدة التي تتعلق بالأوراش العامة المؤقتة لحوالي 6 أشهر في المتوسط، والتي تشمل 80% من الفئة المستهدفة، كما ندعو الحكومة أيضا إلى إدماج حاملي الشواهد في هذا البرامج.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز الاستحداث المستدام للوظائف، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى تعديل مدونة الشغل بإعمال المرونة حلا فعليا للمساهمة في الحد من البطالة.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا البرنامج الطموح لا يجب أن ينسبنا الوضعية الخائفة التي يعيشها القطاع السياحي، هذا القطاع الذي كان يشغل سنة 2019، 550.000 منصب شغل مباشر وحوالي 2.5 مليون منصب شغل غير مباشر، لنجد اليوم أكثر من 11.000 مقاولا أصبحت في وضعية صعبة مع آلاف الأجراء في وضعية بطالة، في مفارقة غريبة، تجعل من القطاع السياحي يفقد مناصب شغل بأعداد كبيرة تقارب ما قد يوفره برنامج "أوراش".

لذا نأمل من الحكومة إعطاء الأولوية اللازمة والكاملة لهذا القطاع لاسترجاع عافيته.

ومن جهة أخرى، فمن غير المقبول الإبقاء على غلق الحدود أمام الرحلات الخارجية التي تعمق أزمة القطاع السياحي، لذا نأمل من الجهات المعنية فتح الحدود خلال آخر الشهر الجاري لتمكين القطاع السياحي من استئناف أنشطته.

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد دعمنا وانخراطنا الكامل في هذا البرنامج الهام والطموح، الذي يعد من المشاريع الاجتماعية والتنموية التي تترجم العناية الملكية السامية بالعنصر البشري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

نقطة نظام، السيد الرئيس، هو أنه (le chrono) في إلقاء السؤال

كان من المفروض عرضه على أطراف الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف المعني الأساسي بمسألة التشغيل والشغل بالبلاد.

كما أن برنامج "أوراش" يكرس الهشاشة التشغيلية، فما مصير 200.000 مستفيد بعد 6 أشهر من العمل و50.000 مستفيد بعد 24 شهر من العمل في ظل الدعم الحكومي المخصص لهذا المشروع بقيمة 2.3 مليار درهم؟

ما هي الآليات المقترحة لمراقبة تفعيل برنامج "أوراش" في ظل النقص الحاد لمفتشي الشغل وعدم احترام مدونة الشغل من طرف مجموعة من الباطرونات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب ما قبل الأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم تكلمتم على الشغل اللائق، بطبيعة الحال ما يمكنش نهضرو على الشغل اللائق واحنا تهضرو على التشغيل المؤقت وما يمكنش نهضرو على الشغل اللائق واحنا تهضرو اليوم على توظيف واستخدام الناس اللي كانوا خدامين في القطاع السياحي بجميع التجليات ديالو، وغادي نعاودو نردوهم ونشغلهم في المجالات ديال المسارات ديال الطرق ونديرو لهم.. نتظن بأنه ما يمكنش لنا نهضرو هنا في هاذ الإطار هذا.

نشيطي للمسألة الثانية ديال القضية، أنا بغيت نتساءل على العلاقة ديال مجالس العمالات والأقاليم بالتشغيل، هذا اختصاص ديال المجالس ديال الجهات وماشي اختصاص ديال مجالس العمالات، غادي نمشيو للجمعيات وعلى هاذ المؤسسات واش يمكن لها تشتغل خارج قانون الصفقات العمومية وتلقى أوراش خارج هاذ الصفقات؟ وكيفاش غادي نوقفوإلى ما غيرناش القانون ديال الصفقات العمومية؟ غادي ندوز نهضر على القضية ديال هاذ الجمعيات اليوم اللي غادي نعطيها التشغيل، واش غادي تخضع نفسها للقانون ديال التشغيل المؤقت في مدونة الشغل وتخضع للتريخيص ديالكم، السيد الوزير، وتخضع تحط الضمانة؟ وشكون اللي غادي يخلص هاذ الضمانة؟

المسألة الأخرى اللي غادي نهضر عليها اليوم، لأنني حسبت العملية الغلاف المالي اللي هضرتو عليه، السيد الوزير، لقيت 125.000 مضروبة في 2500 مضروبة في 12 تعطيني 375 مليار ديال السنتم،

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن في إطار التعقيب لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن مسألة البطالة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، فهي تعتبر سببا رئيسيا للقلق الاجتماعي الذي ينمي مشاعر الإحباط والاستياء داخل الشباب، ومن أكبر تجلياته الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت البطالة في المغرب بنيوية، مع تخلي الدولة عن دورها كمشغل أساسي إلى جانب القطاع الخاص وضعف النسيج الاقتصادي الوطني.

إن برنامج "أوراش" عالج مشكل البطالة معالجة ظرفية، ولم يأت بحلول بنيوية لها، وأدخل مجموعة من الأطراف الجديدة في سياسة التشغيل كالمقاولات والجمعيات والمجالس المحلية والإقليمية.

السيد رئيس الجلسة:

ثانية، السيد المستشار، كاین شي عطب في الصوت، معذرة، طفیه وعاود شعلو.

إلى كاین شي هاتف مشغل حدا شي ميكرو طفيوه.

معذرة السيد المستشار.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن مسألة البطالة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، فهي تعتبر السبب الرئيسي للقلق الاجتماعي الذي ينمي مشاعر الإحباط والاستياء داخل الشباب، ومن أكبر تجلياته الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت البطالة في المغرب بنيوية، مع تخلي الدولة عن دورها كمشغل أساسي إلى جانب القطاع الخاص وضعف النسيج الاقتصادي الوطني.

إن برنامج "أوراش" عالج مشكل البطالة معالجة ظرفية، ولم يأت بحلول بنيوية لها، وأدخل مجموعة من الأطراف الجديدة في سياسة التشغيل كالمقاولات والجمعيات والمجالس المحلية والإقليمية، حيث

التعقيب التام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

بهذا نكون قد أتممنا مختلف تعقيبات الفرق والمجموعات.

الكلمة للسيد الوزير إذا كانت عندوشي إضافات حول التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

والكفاءات:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، شكرا جزيلاً على تفاعلكم مع هذا العرض، لأنه بطبيعة الحال الهدف من خلال هاذ الجلسة هو التفاعل وهو التوضيح، وهو بطبيعة الحال، حتى إلى كان شي قصور ما عندنا حتى شي عقدة، احنا عاد غنبدوا ما كين حتى شي مشكل، كان واحد العدد ديال الأسئلة اللي فيهم إلى بغيتو تقولو جوج ديال المستويات، كين أسئلة حول ما يسى بالسياسات الهيكلية للتشغيل والتشغيل المستدام حسب طبيعة الحال ما قد توفره مختلف السياسات القطاعية في هذا المجال، وهي أسئلة وجهة وفيها التزامات حكومية في هذا المجال، وكيف ما قلت ليكم احنا بدينا بها، وبطبيعة الحال هاذ الأمور هاذي ما تدارش فنهأرو في يومين أو في 3 أيام خصها واحد المنهجية وواحد العمل ديال العمق، أولا، لاستدراك الخصائص اللي كان فهاذ المجال منذ سنوات كثيرة اللي ما كانش عندنا البوصلة نهائياً فهاذ الاستراتيجيات فالبلاد؛ ثانياً، من أجل استدراك كذلك الصعوبات الواقعية المطروحة بسبب الأزمة ديال "كوفيد-19"، وكيف ما تتعرفوهي صعوبات في العالم بأسره.

كلكم تكلمتو على قطاع السياحة وقطاع السياحة راه اليوم خرج واحد البلاغ ديال السيد رئيس الحكومة وديال السيدة الوزيرة المكلفة بالبرنامج الاستعجالي ديال 2 مليار ديال الدرهم، فيه إجابات على الأمور اللي طرحتها، وبلا شك السيدة الوزيرة غتجي وتقدم هاذ الأمور هاذي بشكل واضح لكل المغاربة.

وهاذ الشي درناه بواحد السرعة قياسية، رغم الإكراهات اللي كايئة في المجال المالي وضيق الميزانيات، باش تعرفو أن التحكيم ملي تيكون على مستوى الحكومة راه يحترم الحس ديال الدولة الاجتماعية اللي بغينا نديرو.

ما غندخلشاي في التفاصيل ديال الاستراتيجيات ديال التشغيل، الحكومة التزمت بما يسمى بـ"ميثاق التشغيل"، هذا واحد العمل وطني احنا بصدد الإعداد له باش نبداوه مع الفرقاء الاجتماعيين، مع

معنى أنه هاذوك الناس غادي يخدمونهاروغادي يجلسونهار، وإلا غادي يخدمونهار ويجلسون يومين ولا غادي ياخذو الحقوق ديالهم كاملين.

أنا تنقترح من هاذ المنبر أنه عندنا واحد الفئة ديال الفئات اللي هي الناس اللي خدامين في الإنعاش في الجماعات الترابية، هاذك الغلاف المالي اللي مخصص لهاذ العملية أنه يمشي لهاذ الناس وغادي نكونو وفرنا لهم شغل لائق فعلاً وشغل دائم ومستمر لهاذ الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير اللي ممثل على الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا أولاً: مرجعية هذا البرنامج تتناقض مع الوعود الانتخابية ومع البرنامج الحكومي الذي وعد بخلق مليون فرصة شغل عمل قار خلال خمس سنوات؛

ثانياً: لم يخضع هذا البرنامج إلى المقاربة التشاركية؛

ثالثاً: إننا نجد هذا البرنامج نسخة مجددة لنظام الإنعاش الوطني ولنظام الإدماج من أجل التشغيل؛

رابعاً: هناك غموض يلف توزيع ميزانية البرنامج، وأيضاً المنشور لم يشر إلى الانضباط إلى القواعد القانونية الجاري بها العمل.

لهذا، نحن كاتحاد وطني للشغل بالمغرب نقترح:

- توفير كافة الضمانات لاحترام التطبيق الشامل للتشريع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في هذه الأورش وجعل العمل قاراً؛
- وضع معايير واضحة ودقيقة للاستفادة، تمنع من صرف المال العام في غير أهداف البرنامج؛
- وضع منظومة واضحة للتتبع والتقييم؛
- إعداد إطار قانوني تنظيمي بشكل دقيق وواضح من أجل ترشيد هذا البرنامج؛

• وضع معايير واضحة لاختيار الأشخاص المستفيدين من عقود العمل في إطار هذا البرنامج ووضع معايير واضحة لاختيار جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات المستفيدة من هذا البرنامج. ولهذا، معالي الوزير، سنمكنكم في الأخير من البرنامج التفصيلي،

كلنا؟ إيوا هاذوك الناس أشنو غادي يديرو؟ الناس راه ما عندهاش، ما كاينش مدخول، ما كاين والو، إذن أشنو غادي نديرو؟ غادي نبقاو نتسناو هاذ الناس؟

احنا قلنا لا، غادي نديرو واحد البرنامج باش نعاونو المغاربة دبا، ومن هنا 6 أشهر ومن هنا 8 أشهر ومن تما 10 أشهر راه احنا خدامين في البرامج الأخرى، خدامين في هاذ الشئ ديال الحوار الاجتماعي، في مدونة الشغل، في ميثاق الاستثمار، في السياسات القطاعية، ومعنا السيد وزير الصناعة، يمكن يتكلم لكم على هذا الموضوع وعلى فرص الشغل اللي تخلق عبر السياسة القطاعية ديالو، وفي عمل كبير مع المقاولات كذلك.

إذن هذا المجهود الجماعي راه احنا بزنا منا نجح فيه، وكاملين، أنا راه تنسهل العملية، وليني هذا مجهود ديال الجميع، لأنه في آخر المطاف كلنا مؤتمنين على المستقبل وعلى الأمانة مع المواطنين والمواطنيين، والناس راه محتاجين، أنا منكذبش عليكم ملي مشيت للأقاليم راه قالوليا الله يخليك واش نبدأو غدا واش نبدأو بعده، قلت لهم غير بداو خدامين بعدا شوفولنا شكون هما هاذ الأوراش على ما نخرجو الوثائق والعدة والمساطر إلى آخره.

الناس محتاجين، محتاجين، محتاجين، وكنقولو أنه هذا المجهود اللي دارت الحكومة لا يستهان به، 250.000 منصب شغل لا يستهان بها، هذه ميزانية كنا كندشوفو الطريقة باش توصل للناس، أشنو الهاجس اللي عندي؟ أولا ماشي شي سنتيم من هاذ السنتيمات ما يوصلش لعداد الله، أنا هذا هو الهاجس اللي عندي، ما نكذبش عليكم، ماشي يجي واحد اللي يخدم ويعي شي واحد يشدو يقول لو إذا بغيتي تخلص دور معايا عاد نخلصك، ممنوع هاذ الشئ ما كاينش.

احنا هاذ الفلوس هاذو كلهم غادي ندوزوهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغادي يخلص مباشرة الناس عبر القطاع البنكي وعبر واحد العدد ديال المتدخلين، باش ما كاينش اللي خدم خصو يشد فلوسو.

راكم تتعرفو أشنو كيقوع، راه وخا غادي نمضيو مع المجالس وذاك الشئ راه ما كاينش شي سنتيم غادي يتحرك، ما كاينش شي واحد غادي يشد الفلوس في يدو، حتى يشدوهم المواطنين والمواطنيين اللي غادي يخدمو حسب ذلك العمل اللي دارو، هذا هو المجهود اللي حاولنا نديرو باش نقدر نعالجوه هذه الإشكالية.

قلتو واحد الحاجة مهمة هي الحفاظ على الشغل اللي كاين اليوم فعلا، احنا بدينا بواحد التجربة نموذجية في الوزارة ما بغيتش نتكلم عليها بزاف، ولكن ملي سولتو كنعقول لكم أنه في القريب العاجل غادي نعلن لكم، غادي نبدأو واحد الهيئة جديدة غادي نديروها في الوزارة وغادي نخدمو مع النقابات ومع المقاولات باش ندعمو هاذك الوساطة اللي كتدار ذلك (l'intermédiation)، ذاك الصلح اللي كيتدار، وراه

المقاولات ومع كل القوى الحية بالبلاد، لأن التشغيل الهيكلي كيتعالج بمقاربات هيكلية فيها:

أولا، الاستراتيجيات القطاعية والاستثمار، راه احنا بدينا بيه، وغادي يخرج هاذ الشئ للوجود، وراه أعطى واحد الدفعة للعمليات الاستثمارية، وتياخذ لنا واحد الحيز كبير في العمل الحكومي.

المسألة الثانية هي القضية ديال السياسات اللي تنسى غير النشطة ديال التشغيل، اللي فيها مراجعة مدونة الشغل، وأنا لقيت ملي مشيت عند النقابات كلهم، لقيت واحد الاستعداد غير مسبوق باش يخدمو في هاذ المجال، لأهم واعيين على أنه بالإضافة إلى أوراش أخرى داخلة في إطار الحوار الاجتماعي هاذي أمور أساسية خصنا نعالجوها بواحد الطريقة جماعية ومسؤولة باش نوصلو لواحد الصيغة خاصة ببلادنا من أجل مواكبة الإقلاع الاقتصادي اللي خصويجي إن شاء الله مباشرة مع رفع الوباء.

المسألة الأخرى هي بطبيعة الحال الوساطة في التشغيل، لأن اليوم ملي كندشوفو ذوك البرامج، وكنشكر السيدة أو السيد المستشار اللي طرحو هاذ السؤال ديال التقييم ديال السياسات اللي كانت في هاذ المجال، فعلا كانوا واحد العدد ديال البرامج ديال الوساطة عندهم بعض الإشكاليات، لأنه ملي كيجيو باش يعاونو المقاولات باش يشغلو الناس، كنهضرو على التشغيل المستدام، كنعلقوا أنه هاذيك البرامج كتعالج الجهات بنفس الشكل، وكيف ما قلتو، السادة المستشارين، الجهات ما كاينش عدالة مجالية، فاحنا اخذينا بعض المبادرات:

أولا، قلنا جميع الفرص ديال الشغل اللي كتكون عند الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات الله يخليكم ديرو المقابلات، (les entretiens) في جميع المناطق وخا يكون التشغيل في واحد المنطقة معينة، ولكن قربو هذه الخدمة من المواطنين والمواطنيين، الناس ما عندهاش باش تمشي وتشد وتسافرو تيات باش الغد له عاد تدير المقابلة وتعاود ترجع وما ينجحش، وهضرنا مع الجهات ومع الجماعات الترابية باش نديرو برامج جهوية تعاون التشغيل، لأن واحد السيد في واحد الجهة من واحد العائلة فقيرة، الأباء ديالو ماشي بالضرورة قارين، راه ما عندوش نفس الحظوظ باش ينجح مع واحد السيد كاين في واحد المدينة في الزواج، فيها واحد العدد ديال الأمور.

إذن هذا السيد خصنا نعاونوه بواحد البرامج ديال تحسين قابلية التشغيل (l'employabilité)، احنا راه خدامين في هاذ الشئ، وغادي نجيوكم وحدة بوحدة، إن شاء الله، احنا اليوم جيت غير كنعقدم لكم واحد البرنامج درنا فيه واحد المجهود كبير، لأن ما تنساوش أنا راه ملي مشيت للجهات والأقاليم راه الوضعية ماشي هي هاذ الشئ اللي تنسمعو، راه الوضعية راه الناس متأزمين، وحدة من الجوج، خصنا نتفاهمو، السيدات والسادة المستشارين، الله يخليكم، واش غنبقاو نتسناو حتى تتعافى الاقتصاديات وينطلق التشغيل اللي ما كرهناش

بالنسبة لكل جمعية ولا تعاونية كيفاش غادي تخدم خصها (cahier des charge) ها هو (cahier des charges) أشنوفيه؟ وعاد غادي يتم الإغناء ديالو في كل لجنة لجنة، (le guide) ديال (le chantier) الدليل ديال الورش في حد ذاته كيفاش غادي يخدم، كيفاش غادي يديرو فوقاش غادي يجيو الناس، فوقاش غادي يستقبلوهم، فين غادي يوجهوهم راه عباد الله هادو، راه مغاربة.

كيفاش غادي نتأكدو أن الخدمة تدارت (l'effectivité du travail)، ماشي يجي شي واحد ويبدأ يصرح لنا وهو ما خدامش، لأن متفق مع شي واحد آخر، راكم عارفين هاد الحوايج كيفدرو يوقعو.

بالنسبة للسلامة في العمل (sécurité de travail)، وهاد الشي كامل في احترام تام لما جاءت به مدونة الشغل، المادة 16 تنص بالنسبة للأوراش المؤقتة على إمكانية هادوك (les contrats de chantiers) العقود ديال الأوراش، اللي كانت تدارت في إطار واحد الاتفاق اللي فهم النقابات كلهم، راه انتوما اللي وافقتو عليه، هاد الشي قبل ما نجي أنا للحكومة بعدا، ومع الكونفدرالية ومع النقابات كلشي اتفق عليه، اتفاق يوليوز في العام الآخر، إذن هاد الشي بغينا نفعلوهم مرحبا، أنا إذا كانت شي حاجة تدارت قبل راه تنقولها، ما تنقولش كلشي خايب تتكون شي حاجة تدارت تنقولها، هذا الميكانيزم ديال (les contrats de chantiers) غادي نستعملوه، وغادي نحترمو قانون الشغل.

الشغل اللائق، اسمحو ليا، هاد الشي اللي درنا راه شغل لائق، وماشي شي تحسين لشي برنامج سابق، لا، شغل لائق، أشنوهو الشغل اللائق؟ هو:

أولا، الإنسان ماشي يخدم وما يتخلصش في ذاك الشي اللي خدم أولا؛

ثانيا، إذا خدم راه إنسان، تكون عندو التغطية الاجتماعية ديالو وتكون عندو التغطية الصحية ديالو؛

ثالثا، (l'accident de travail) التامين حتى هو اخذنا.

وهاد الشي كامل غادي نمولوه، بطبيعة الحال، لو كانت عندنا شي ميزانية أخرى، راه درناه، ولكن راه درنا واحد المجهود كبير باش يخرج هاد الشي للوجود، وبيني وبينكم ملي تنشوفو الحقيقة ديال اللي كي يعيشو الناس في المناطق، والله العظيم، زعما أشهد الله على أنه كاين بعض الأمور اللي كتقطع في القلب.

إبوا شوف احنا جينا باش نخدمو، إلى قلت لكم 58 يوم خرجنا لكم هاد الشي ومعكم، التشاورية كانت والحزب ديالكم كان في واحد العدد ديال المناطق، الأخ من الاتحاد الاشتراكي، وحضرو كانوا رؤساء ديال مجالس إقليمية وأدلو بالرأي ديالهم وخدمو معنا وقالو الرأي ديالهم، الحاجة اللي عجبتهم قال لك راه عجبتنا والحاجة اللي ما عجبتهم قال لك راه ما عجبتناش، واخذنا ذاك الشي بعين الاعتبار.

درنا بعض العمليات في واحد العدد ديال الأقاليم ونججوما كنتكلموش عليهم علاش؟ احنا ما كيمناش نجيو نبقاو نقولو لكم راه احنا.. كيمنا ذوك الناس اللي تطردو ولا اللي وقع واحد... لأن الضغط كاين كثير على سوق الشغل يرجعو، هاد الشي اللي كيمنا، هو النتيجة ديال العمل، وهذه واحد الركيزة جديدة في العمل ديال الوزارة باش نخدمو معكم على المصالحة ونخدمو مع المقاولات كذلك في هذا المجال ومع السلطات المحلية، هاد الشي راه فيه كل إقليم وكل منطقة كيوقع مشكل، "ألو" أشنوا وقع وكنتدخلو، راه كنديرو العمل يوميا ولكن شفتنا أنها خصنا نبيكلوه باش يكون واضح واسميتو.

الاستغلال ديال الأوراش من طرف المشغلين هذا الهاجس الأول ديالنا كحكومة باش ما يكونش، عليها درنا الأوراش المؤقتة كيبدا وكيكمل، وبالنسبة للبرامج الأخرى ديال "الإدماج المستدام" راه اخذنا فيه واحد الشجاعة ديالنا راه اللي كان (déclaré) في (la CNSS) راه ما يمكنش يدخل، ماشي عندو وغادي يعاود يستافد منه، راه درنا النظام المعلوماتي، وراه جاهز اليوم مع (la CNSS) اللي كيدير هذا التدقيق، هذا (le contrôle)، وها "أوراش" هو هذا هو هذا الصندوق اللي جبت لكم، أنا غدا عندي إن شاء الله في العشية، غادي نوري لكم أشنوهو "أوراش" باش تعرفو، غدا عندنا الاجتماع الأول ديال لجنة القيادة ديال "أوراش"، اللي كاع هذه المساطر وهذه التدقيقات وهاذ (les contrôles) اللي كنتكلمو عليهم غادي نصادقو عليهم وغادي نتوكلو على الله.

هذا المنشور ديال السيد رئيس الحكومة راكم تتعرفوه ياك؟ قريتوه كلكم، درنا واحد الاتفاقية ها هي مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باش ما يجيوش شي ناس خدامين في شي بلاصة أخرى ويجي يستافد من "أوراش"، ها هي غادي تسنا غدا إن شاء الله.

عندنا ما يسمى بالدليل ديال المساطر (le manuel de procédures) كيفاش غادي يتصرف كل سنتيم في "أوراش"، ساني عليه السيد الوزير المنتدب في الميزانية وعبد ربه، والوكالة الوطنية ديال صندوق الضمان الاجتماعي كذلك، لأن ذاك الفلوس اللي كيمشيو كيفاش كيتصرفو؟ فين كيمشيو؟ واش كيوصلو للناس؟ واش ما كيوصلوشاي؟ وإذا شي واحد وقف ولا شي واحد زاد، ما بغيتش ندخل معكم في التفاصيل.

اتفاقية الشراكة مع كل مجلس إقليمي، أشنوهوما الواجبات ديال كل واحد، الحصيص ديالو، الأمور اللي خصو يحترمها في إطار طلب العروض، قلنا اللجنة الإقليمية خصها تراقب راه ما غنجيوش شي مراقبين من شي بلاد أخرى، راه الناس في بلادنا هوما اللي غادي يخدمو هذه الخدمة هذه، الدليل ديال العمل ديال اللجنة الجهوية كيفاش كل لجنة جهوية غادي تخدم بالمساطر ديالها، ها هو واجد، الدليل ديال العمل ديال اللجنة الإقليمية، كيفاش غادي تخدم، كيفاش غادي تجتمع، أشنوهوما المعايير، أشنوهوما المقاييس، كيفاش غادي تدير طلب العروض، راه فلوس الشعب هادي، ماشي ديال شي واحد آخر.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سعيًا نحو تعزيز المسار التصاعدي لسياستنا الصناعية الوطنية، نسائلكم: ما هي آفاق ورهانات هذه السياسة مع تحديد توزيعها على مختلف الجهات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلود البرنيشي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أطلق المغرب سياسة التنمية الاقتصادية للنهوض بالقطاع الصناعي، متركزا على ثلاث مخططات خاصة لكل منها يكمل الآخر، بغية تسريع وثيرة التصنيع، إلا أن تنفيذ هذه المخططات واجه صعوبات، مما يحول دون بلوغ الأهداف المسطرة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تودون اتخاذها من أجل التسريع بإنعاش الاقتصاد الصناعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

ثقوبيا هاذ المساطر هاذو اللي تتشوفو راه نتاج ديال واحد العمل الجماعي، الدور ديالي كوزير كان هو التسهيل ديال هاذ العمل بتنسيق مع السيد رئيس الحكومة، راه تيعيط لي في 10 دالليل، في 11 دالليل فين وصل "أوراش"، لأن خصنا نخرجوه، والسادة الوزراء هوما يقولو لكم شاهدين على الطريقة باش خدمنا.

ندعيو الله أننا نتوفقو جميعا، إن شاء الله في هذا الموضوع، وندعيو الله أن الوباء يترفع، ومازال نرجعو لعندكم، إن شاء الله، بالنسبة لكل الأسئلة الأخرى واحدة بواحدة، إن شاء الله.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الوزير.

غير لأن السيد الوزير ذكر الكونفدرالية، آخر اتفاق وقعته الكونفدرالية ديال 26 أبريل 2011، من بعد ما وقعناش حتى اتفاق، لا، للتوضيح.. للتوضيح أننا كترفضو..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، هذا راه تعقيب على التعقيب، وهذا السيد المستشار.. اسمح لي، السيد المستشار، هذا تعقيب على تعقيب، هاذ الشي ما مسموحش به، هذا تعقيب على تعقيب..

هذا تعقيب على التعقيب، هاذ الشي غير وارد في القانون الداخلي ديال المجلس، وأنتم تعرفون هاذ الشي.

شكرا السيد المستشار.

شكرا للسيد الوزير على المساهمة القيمة في إنجاح أشغال هته الجلسة.

وننتقل لمعالجة أسئلة المحور الثاني.

ترحب بالسيد الوزير اللي حضر معنا وتابع جزء من النقاش المهم اللي دار داخل هته القبة، والموجهة لقطاع الصناعة والتجارة حول "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والتي تجمعها كذلك وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال عن فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب".

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما فتئت بلادنا تتطلع إلى إرساء سياسة تنمية قوامها النهوض بالقطاع الصناعي المدر لفرص الشغل وخلق الثروة، وبالرغم من التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في الماضي، إلا أن مخططات النهوض بالقطاع الصناعي واجهتها وما تزال عدة صعوبات، مما حال دون بلوغ الأهداف المتوخاة.

نسئلكم، السيد الوزير، عن آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

سؤال رابع موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بونيس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسئلكم حول التدابير الحكومية المتخذة لتأهيل الصناعة الوطنية في شقها الإستراتيجي وشقها الاستعجالي لمواجهة تداعيات "كوفيد-19".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه كذلك "رهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نسئلكم، السيد الوزير، عن آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس والأخير موضوعه "آفاق ورهانات السياسة الصناعية بالمغرب"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

حقوق مخطط التسريع الصناعي نتائج مهمة، وانطلاقا من مضامين تقرير لجنة النموذج التنموي، يهمننا أن نعرف اليوم رؤيتكم لتطوير الصناعة الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير، تفضل للمنصة.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السادة والسيدات المستشارون المحترمون.

شكرا على هاذ السؤال المحوري الهام.

في الحقيقة هاذ الشيء كله مكتوب اللي بغيت نقولو، ولكن ما غنقراهش، حيث غنتفاعل مع الأسئلة مباشرة.

بالنسبة للسياسة الصناعية والسياسات الصناعية المتعاقبة منذ 2005، منذ آخر "إقلاع" و"التسريع الصناعي" و"الإنعاش الصناعي" اللي كنتشغلوه عليه الآن، راه كاين تراكمات وتراكمات قوية اللي عملتها بلادنا في القطاع الصناعي، قطاع الصناعة اليوم غير في "مخطط التسريع الصناعي" اللي كان الهدف ديالو خلق 500.000 منصب شغل، وفي الحقيقة حتى أنا ملي جا المخطط في 2014 ما تيقنتش الإمكانية ديال هاذ المنظومة باش تخلق 500.000 منصب شغل، وتخلقت 565.000 منصب شغل ماشي 500.000 منصب شغل 565.000 منصب شغل، أحب من أحب وكره من كره، والمناصب كل واحدة مسجلة ف (CNSS) دائمة، دائمة (carte nationale).

(Donc) التراكمات كاينة، اللي نجحنا فيه نجحنا فيه، هذا لا يعني أن مازال ما خصناش نشغلوه أن كل شي كامل، ولكن اللي نجحت فيه البلاد خصنا نفتخرو به، هذا نجاح ديال البلاد كامل، تحت الإشراف

(respirateurs) بلدان أخرى ما قادرنش إلى آخره إلى آخره.

(Donc) هاذ القدرة بينت بأن المنظومة الصناعية المغربية يمكن لها تبدع وتصنع كل شيء، راه ملي تهضر على 41% ديال الطائرة، جزء كبير منها هو المحرك، حيث كايين شي ناس تيقول احنا في المغرب غير تنفخو الروايض، لا أسيدي، احنا تنصوبو المحركات وتنصوبو السيارات وتنصمو السيارات هنايا، تنصموها ماشي غير تنصوبوها، والسيارات الكهربائية، هاذ السيارة الكهربائية التي تنصنع في القنيطرة تصممت هنايا في الدار البيضاء، والدار البيضاء رقم 12 في الاستثمار بالنسبة للابتكار في السيارات في العالم، المغرب خامس دولة مصدرة لأوروبا بالنسبة للسيارات، السيارة رقم 2 والسيارة رقم 3 في المبيعات في أوروبا مصنعة في المغرب، احنا تنبيعو السيارات في الألمان وفي السويد وإلى آخره، والمغرب وما تيتنفخوش فيهم غير الروايض، 63% ديال قطاع الغيار ديال السيارات تنصنع في المغرب في 250 مصنع الي تيشغلو 180.000 مغربي ومغربية.

اليوم أشنوهو الخريطة الي غادين فيها؟ الخريطة الي غادين فيها هو احنا في القطاعات الرائدة بالنسبة للتنافسية في المقارنة العالمية المنظومة الصناعية ديالنا الثالثة، كايين شي ناس الي تيضربوليا في المثل تركيا إلى آخره ولا مصر إلى آخره، المغرب رقم 3 شكون هو رقم 1 ورقم 2؟ رقم 1 هو الهند في التنافسية، رقم 2 هو الصين ورقم 3 هو المغرب، وتنطمحو باش نوصلو للرتبة الأولى وتنشغلو عليها، كيفاش تنشغلو عليها؟

تنشغلو عليها باش نقويو الإدماج، بدينا في السيارات كان عندنا 25% ديال الإدماج وصلنا اليوم لـ 63%، بغينا نوصلو لـ 80%، 80% ديال الأجزاء ديال السيارة غتولي مصنعة في المغرب وكنشغلو عليها في هاذ الولاية، إن شاء الله، باش نوصلو لـ 80%.

ثانيا، غزيدو قيمة للمنتوج المغربي، أشنوهو هاذ القيمة الي غادي نزيدوها؟ بفضل الرؤية ديال صاحب الجلالة المغرب عندوا استراتيجية قوية من أقوى الاستراتيجيات في العالم بالنسبة للتنمية المستدامة، ومنذ زمن، (donc) تتوفرو على الطاقة المتجددة، تتوفرو على استراتيجية بيئية معترف بها عالميا، غنستعملوها باش نخليو الكاربون من المنتوج المغربي، وهذا غادي يعطينا امتياز كبير بالنسبة للدول المنافسة ديال المغرب، ولكن خصنا نشغلو باش نوجهو هاذ الإخلاء من الكربون إلى الصناعة كالطاقات المتجددة، الغاز الطبيعي، والتدوير.

ثالثا، أشنو كان تعاقب على السياسات الي كنا تنديرو قبل؟ أسيدي، انتوما تشجعو غير المستثمر الأجنبي، المستثمر المغربي ما عندوش الحق ما عندوش.. ما تيتوفرش ما تيتوفرش الشروط إلى آخره، في الحقيقة هذوك الامتيازات الي كانوا امتيازات كانوا مفتوحين للجميع، مفتوحين للجميع، ولكن بالنسبة للتكنولوجيا والابتكار وقدرة البيع في العالم ما كانوا شركات مغربية قادرة تستافد من هاذ

الفعلي ديال صاحب الجلالة الله ينصرو وفي سياسات متعاقبة، هذا الشق الأول، ما خصناش نبخلو ونشوفو في وصل المغرب في الردارات العالمية ديال المستثمرين ما كناش تنصورو قطاع السيارات الي كان هاذي 10 سنين، 12 عام كيشغل شوية ولي أول قطاع مصدر.

ما يمكن لناش لينا نقولو بأن السياسات الصناعية ديال البلاد المتعاقبة، كانت السياسة الأولى والسياسة الثانية والاستراتيجية الثالثة، كانوا فيهم بعض الشق الي نجح والشق الي يمكن لينا نعاودو فيه النظر ونحسنوه ونطوروه.

ولكن، اليوم المنظومة الصناعية المغربية من أحسن المنظومات في العالم، المغرب كيصنع أجزاء من الأقمار الاصطناعية في البلاد، كتصنع في البلاد، سير للنواصر كتنصنع أجزاء من الأقمار الاصطناعية، هاذ الشي ما كناش تنصوروه، 41% من أجزاء الطائرة كتصنع في المغرب، بحيث أن الرئيس ديال (Airbus) كيقول ليك ما كايينش شي طائرة الي كتطير في العالم الي ما فيهاش أجزاء مغربية، هاذ الشي ماشي احنا الي تنقولوه، هاذ الشي ماشي احنا الي تنقولوه، كايين شي حوايج خصنا نفتخرو بها.

بالنسبة للسياسة والإستراتيجية الي خدامين عليها الآن، هي إستراتيجية قصيرة المدى علاش؟ بدأت في 2000، "التسريع الصناعي" انتهى 2020، كنا في وسط الجائحة، كان خصنا نخدمو على "الإعاش الصناعي"، نسترجعو مناصب الشغل الي فقدناها، نسترجعو مناصب الشغل الي فقدناها، واسترجعنا 98% ديال مناصب الشغل الي كانوا في 2019، صافي استرجعناهم نهاية السنة 2021 في القطاع الصناعي، وندخلو نستافدو من التحولات الي جات بها كورونا وكمرستها كورونا، أشنو هو ما هاذ التحولات؟

نجيو للاستراتيجية العالمية، هو أن بعض البلدان الي مشاو صيفطو الصناعة ديالهم منهم احنا، منهم احنا الي مشى وصيفطو الصناعة ديالهم وبدوا تيستوردو صيفطوها للصين وبدوا تيدخلو السلعة، كنا تهضرو مع المستثمر المغربي تيقول لك احنا مالنا على هذا المشكل والخدمات والنقابات والمشاكل؟ اللهم نسدو هاذ الشي نديرو العقار نبقاو نجيو السلعة ونهزوها هاذ الشي الي كان في التسعينات وفي سنوات 2000 و2010، هاذ الشي الي كان؟ احنا مالنا على هاذ الصداق؟ وسيرجعهم وقل لهم راه الصناعة فيها قيمة مضافة.

باش بدينا؟ بدينا قلنا هذاك الشي كلو الي مشى للصين حيث كانت التنافسية ديال الصين أقوى من التنافسية ديال المغرب، ما كنا اشتغلنا دبا اشتغلنا عندنا منظومة صناعية الي بينت القدرة ديالها خلال الجائحة، باش تستاجب لكل الاحتياجات ديال البلاد، وتطرح بها المثال على المستوى العالمي، ما خصناش هاذ الذاكرة كنت تتشوف المغرب قادر يصنع الماسكات، بلدان عظمى ما قادراش، المغرب قادر يصنع (les gels) بلدان أخرى ما قدراتش، المغرب قادر يصنع (les

الصناعية الأخرى، والتي أبرمت مع مجموعة من الاتفاقيات، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما لم يخرج بعد إلى حيز الوجود.

السيد الوزير المحترم،

إن نجاح مخطط "إقلاع" وبعده "مخطط التسريع الصناعي" الذي أنتم ماضون فيه عبر الاتفاقيات التي أبرمت مع الجهات أو تلك التي أنتم بصدد إنجازها فتح آفاق واعدة للصناعات الوطنية، لهذا فإنه يتوجب عليكم البحث عن حلول لتوظيف إمكانيات كل جهة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها لكي تستفيد من الدينامية التي فتحتها هذا المخطط وحتى تتمكنوا من توزيع نتائجه ونجاحاته توزيعا عادلا، عبر إنجاز وحدات صناعية في كل الجهات، تلائم طبيعة وخصوصيات كل جهة على حدة، وتجعل ضمن أولوياته المنظومات الصناعية الواعدة كمنظومة الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والتعدين.

دون أن ننسى في هذا الإطار منظومة صناعة السفن التي ينتظر منكم المهنيون إشراكهم وإدماجهم من أجل إنجازها وتوقيع اتفاقيات معهم، خاصة وأنهم راكموا تجربة نوعية في هاذ المجال، والمستقبل، السيد الوزير، يبين بأن هذه المنظومة واعدة وبلادنا ولله الحمد تملك كل المقومات لتكون فيها هذه الصناعة مزدهرة، تضاهي نجاحات ما تحقق في صناعة الطيران والسيارات.

لذلك، نؤكد أنه بالنظر لتنوع هذه المنظومات، فإن يفتح آفاقا وتحديات على مختلف الجهات، خصوصا التي تعتمد في اقتصادها على الفلاحة والصيد البحري وقطاع المناجم، فتعزيز هذا المنحى الإيجابي يتطلب، السيد الوزير، تنفيذ هذه الاتفاقيات وتوسيعها على غرار ما تحقق في مجالات الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

وقد أعطيتم في جوابكم أرقاما مهمة ومشجعة في هذا الإطار، ستفتح بكل تأكيد آفاقا واعدة، سنريح معها إن شاء الله تعالى كل التحديات المطروحة، إذا ما تضافرت جهودنا جميعا، على غرار ما تم إنجازه في عزيمة كورونا، حيث أنتجنا كل ما يلزم لمواجهة الجائحة، وفق عبقرية مغربية خالصة صدرناها للخارج بكل ثقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنع ومؤمن بأن العبقرية والإرادة المغربية قادرة اليوم على لعب أدوار مهمة في الإنتاج والإبداع، وبالتالي خلق الثروة إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، عبر رفع بعض القيود والعوائق الإدارية التقليدية التي تكبح السيرورة ورفع البيروقراطية للإدارة التي مازالت جاثمة على بعض العقلية داخل الإدارة المغربية، ثم تعزيز الرقمنة وضخ دماء جديدة في الإدارة، تشتغل بعقلية المفاوضة المبدعة، فالاتفاقيات وعقود النجاعة وإشراك المهنيين كل ذلك مهم وأساسي لإنجاح الإستراتيجية، لكن العوائق السالفة الذكر استدخلنا غرف الانتظار إذا لم يتم الإسراع في معالجتها، ونحن كمؤسسة تشريعية

الامتيازات عندها القدرة باش تدخل ويمكن لها تصدر لـ 78 دولة، بحال مصنعي السيارات تيصدرو لـ 78 دولة اليوم، القدرات ما كانوا، أشنو قلنا؟

قلنا اليوم هاذ المنظومة الصناعية حسنت التنافسية ديالها، الصين طلعت شوية في (les salaires) التنافسية ديالها هبطت، كابين مشاكل ديال اللوجيستيك الثمن ديال (les contenaires) شفتو كيفاش طلع، غنحاولونشوفو أشنو هو ما المنتوجات اللي يمكن لنا دبا نرجعو التصنيع في المغرب، درنا برنامج، هاذ البرنامج خرجنا منو 34 مليار كجزء أول ديال الواردات اللي يمكن لنا نصنعوها هنا، درنا بطائق ديال المشاريع، عرضناها في فريق عمل متكون من عدد من الوزارات والمؤسسات اللي غيواكب المستثمر، أشنو هو النتيجة ديالو؟ هذي 15 سنة، جات عندنا 810 ديال المشاريع صناعية، منها الملفات اللي تقبلت اللي كانو متكاملة 731 باقي واحد 25 قيد الدراسة، هاذ المشاريع في 12 جهة ديال المملكة، كيغطيو 12 جهة ديال المملكة، 90% ديال رأسمال ديال هاذ المشاريع رأسمال مغربي محض وغيوفر في هاذ البرامج 130.000 منصب شغل، 70% ديال المشاريع بداو يقتانيو الأراضي وبداو تيبنيو، يعني حضرنا على "أوراش" اللي هي دعم مستعجل باش نعاونو الشباب، وعندنا استراتيجية متوسطة المدى باش نوفرو مناصب الشغل قارة، وبالإضافة للبرنامج الحكومي الهدف ديال هاذ القطاع الصناعي هو خلق 400.000 منصب شغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن نمر للتعقيبات على جواب السيد الوزير والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

متفقون مع مضمون جوابكم المؤكد على الدور المحوري الذي تلعبه الصناعة الوطنية في دعم الناتج الداخلي الوطني وخلق الثروة، وبالتالي خلق فرص الشغل، فبكل تأكيد، السيد الوزير، إن قطاع الصناعة وعلى رأسه صناعة السيارات وأجزاء الطائرات التي حققنا بفضلها نتائج جد إيجابية، جعلت من بلادنا أحد منصات الصناعة الكبرى في العالم وقبلة لاستثمار مجموعة من الشركات العملاقة التي تشتغل في هذا المجال، هذا النجاح فتح آفاقا واعدة لنجاح باقي المنظومات

سرع المغرب بصورة ملحوظة من وثيرة في التصنيع ليحقق التنافسية الاقتصادية الوطنية، حيث نلاحظ بأن النتائج التي تحققت لا تبدو منشغرة ولا تزال بلادنا تشتري أكثر مما تبيع، دون الحديث عن تفشي البطالة، مما يدفعها إلى الاستغلال نتيجة مفادها أن هناك إشكالية بالمغرب على مستوى السياسات الموجهة إلى المقاول.

السيد الوزير المحترم،

تعلمون جيدا بأن حجم إسهام الصناعة في الناتج الداخلي الخام كان محدودا نسبيا في الاقتصاد الوطني، حيث ظل النسيج الصناعي والغذائي نشيطين غالبين على الصناعة في المغرب، يؤمنان بفرض الشغل والتصدير، ونحن نعلم جيدا طموح بلادنا من أجل الدفع بالنشاط الصناعي ليسهم أكثر في الناتج الداخلي الخام.

كما يسهل علينا التخفيف في الارتباط في المواسم والأمطار وتأهيل اليد العاملة اللازمة لمسايرة التطورات التكنولوجية المستخدمة في قطاع التصنيع، مع التذكير بعدم إمكانية إلى حد الآن من الاستفادة من عائدات.. التذكير بعدم تمكننا إلى حد الآن الاستفادة من عائدات الاستثمار الكبرى التي قام بها المغرب على مستوى الطاقات المتجددة، هذه العوامل وغيرها تضعف تنافسية المغرب، إذ ما قورن بدول أخرى جهويا أو إقليميا.

والجدير بالذكر، السيد الوزير المحترم، بأننا في عالم يعيش ثورة صناعية رابعة تؤذن بزوغ فجر جديد للبشرية بمنأى بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها تأثير هذه الثورة على سوق العمل وعلى المهارات الجديدة المطلوبة للتكنولوجيات الجديدة والحديثة.

السيد الوزير،

فماذا أعددت لمواجهة رهانات الثورة الصناعية الرابعة وسوق العمل بالمغرب يعاني من عدة مشاكل أبرزها ارتفاع معدلات البطالة لحاملي الشهادات الجامعية والشباب بشكل خاص، فضعف القطاع الصناعي وتدني مستواه التقني للعمل في المغرب أصبح واقعا نعيش معه، لكن التفكير حول هذا الموضوع ما يزال غائبا ولا يرقى لمستوى التحديات التي تمثل الثورة الصناعية الرابعة، وما تزال السياسات ذات العلاقات بهذا الموضوع غير موجودة، فماذا أعددت السيد الوزير المحترم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل السيد المستشار.

سندعمكم في كل تغيير يصب في هذا الاتجاه، كما سنكون إلى جانبكم في تعديل وتحيين كل القوانين التي تواكب المرحلة وتحدياتها.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على تجاوزكم السريع مع مطلب غرف الصناعة والتجارة والخدمات، باعتبارها مؤسسات دستورية والرامية إلى تعزيز التواصل معها وتوقيع العديد مع الاتفاقيات معها في أفق جعلها فاعلة في هذه الدينامية التي تعرفها الصناعة الوطنية، طالبا منكم تعزيز أدوارها عبر الإسراع في إقرار تعديلات ثورية على نظامها الأساسي، فهي في حاجة إلى مواكبة أكبر ومصاحبة أكثر حتى تتمكن من المساهمة من موقعها في كل الأوراش المنتجة الخالقة للثروة بشكل حقيقي، لهذا لا بد من الانفتاح عليها على مستوى آخر.

لا بد، السيد الوزير، أن تكون لسياستنا الصناعية الأفضلية في الولوج إلى العقار، تنطلق أساسا في توفير الوعاء العقاري اللازم وبثمن يشجع على الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يطالبكم ببلورة إطار قانوني جديد يحدد شروط تأهيل وتخطيط المناطق الصناعية وتثمينها وجعلها تواكب استراتيجية ميثاق الاستثمارات المرتقب، والذي نطالب الحكومة بالإسراع في إخراجها، لأنه ضروري لإنجاز مناطق صناعية، حيث سيساهم في حل كل الإشكاليات المرتبطة بها، مؤكدا على ضرورة تسريع وثيرة تطوير العقار وإشراك الأراضي السلالية في هذا التحدي، مع إعطاء الأولوية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لذلك، لا بد من أحياء صناعية مرتبطة بهذا النوع من المقاولات، حتى يتسنى لنا تشجيع كل مخططات واستراتيجيات الحكومة المتكاملة، عنونها تشجيع الاستثمار الخاص باعتبارها الحل الأمثل لكل المعضلات الاجتماعية وعلى رأسها التشغيل وتوفير التمويلات الضرورية لإنجاز وإنجاح ورش الحماية الاجتماعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد خليلد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أشكر السيد الوزير المحترم على الإجابات الطرفية والأرقام التي تعطي معنى لهذا السياسة الصناعية ديال المغرب الحمد لله التي راكمت نجاحات، والذي هو كان فيها مساهما بطريقة مباشرة في الحكومة السابقة. وقد يكون القطاع الصناعي من النقط المضينة القليلة للحكومة السابقة.

وبالنسبة لنجاحات المغرب في الصناعات كصناعة السيارات وصناعة الطائرات، صناعة الأفشورينغ (offshoring)، صناعة النسيج وإلى غير ذلك من الصناعات، فهي نتاج بيئة ملائمة، الحمد لله بلادنا تتحضى بواحد الاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي الذي أهل لأن تكون لنا سياسة صناعية ناجحة، والآن في السياق الحالي في الحكومة الحالية التي تنعم بالانسجام التام وأيضا التي تفتنت لأهمية الالتقائية، فالالتقائية هو أن تكون وزارة مخصصة بهاذ الميدان، فهذا يعني أنه هناك وعي بأن مثلا السياسة الصناعية لبلادنا لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان هناك انسجام وملاءمة في جميع القطاعات الأخرى ومواكبة لهذه السياسة الصناعية.

والآن يجدر بالحكومة الحالية، ولي كامل الثقة في كفاءة وخبرة السيد الوزير المعني بهذا القطاع، لما راكمه من خبرة وكفاءة، في أن تكون استمرارية في هذه السياسة الصناعية الناجحة والعمل على تعزيز المكتسبات والعمل أيضا في ظل هذه الجائحة، في ظل الأزمة الصحية التي يعاني منها العالم وبلادنا على غرار البلاد الأخرى.

فهناك إكراهات ظلت عائقا لنجاح السياسات الصناعية عموما، وعلى سبيل المثال هناك الإشكال والاضطراب الذي يقع في سلاسل الإمداد في مجموعة من الصناعات، علاوة على الارتفاع المهول لأثمان المواد الأولية وندرتها مع ارتفاع كلفة النقل، الإشكال اللي وقع على المستوى الدولي، وذلك للانتعاش الدولي الذي عرفته بداية سنة 2021 وعلى سبيل المثال.. كنعنذر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة دائما في إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار تفاعلي معه نسجل في الفريق الحركي مجموعة من الملاحظات:

أولا، مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة هو قطاع استراتيجي ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي تنطرحونها في بلادنا، إذ يساهم اليوم بـ 18% من الناتج الوطني الخام وتيشغل لنا ما يزيد على 22% من اليد العاملة النشيطة.

وفي هذا الإطار نشمن عاليا النتائج المحققة في إطار المخططات القطاعية في مجال التصنيع والتي انطلقت ببرنامج "إقلاع" سنة 2005 و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" 2009، و"مخطط التسريع الصناعي" في جيله الأول 2014 و2020 و2021 و2025، والذي تنمى له صادقين أن يحقق الأهداف الطموحة المسطرة له، ومدخل ذلك في نظرنا خلق أرضية قانونية جديدة لتبسيط المساطر القانونية وتحفيز المقاولات الوطنية جبائيا، عقاريا وتمويليا، بالإضافة إلى التعجيل بإصدار "الميثاق الوطني للاستثمار".

ثانيا، السيد الوزير، كما تعلمون أظهرت الأزمة الوبائية أهمية تحقيق سيادة صناعية للمغرب، لذا أضحي دعم العلامة التجارية "صنع بالمغرب" أمر ملح لحماية الإمكانات الإنتاجية لبلادنا وزيادة القدرة التصديرية، مما سينعكس إيجابا على الميزان التجاري وتوفير الدولة للعملة الصعبة.

وعلاقة بما سبق، ندعو الحكومة إلى مراجعة الاتفاقيات المبرمة سابقا للتبادل الحر بما يخدم تنافسية المنتج الوطني، بالنظر لانعكاسات هذه الاتفاقيات على الصناعة الوطنية.

ثالثا، نتطلع في فريق الحركي إلى عدالة مجالية وجهوية صناعية، عدالة تمكن من توطين المشاريع الصناعية الكبرى والمتوسطة في جميع جهات وأقاليم المملكة حسب خصوصيات كل جهة.

واعتبارا لأهمية البنيات التحتية واللوجستية في المنظومة الصناعية، نتطلع إلى وضع استراتيجية وطنية لتنظيم والنهوض بالأحياء الصناعية في مقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية والجهات والغرف، كحافز مهم في الاستثمار في قطاع الصناعة.

رابعا، من باب الواقعية والموضوعية، نسجل إيجابا التطور الذي عرفته بعض القطاعات الصناعية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحتاج إلى الابتكار والرأسمال البشري المؤهل، ومن هذا المنطق ندعو الحكومة إلى تحفيز الابتكار والبحث العلمي والتقني.

• انعدام العدالة المجالية لتمرکز الأوراش الصناعية في المحور الدار البيضاء والقنيطرة وطنجة، مما يبقى العديد من المناطق في هشاشة مستمرة دون أخرى، وبالتالي لابد من خلق مناخ وديناميات إحداث مناطق صناعية في كل جهات المملكة، مع ضرورة إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للاستثمارات العمومية لخلق التوازن المجالي بين الجهات والإسراع في تنزيل "ميثاق الاستثمار" وإصلاح المنظومة البنكية لتواكب إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أن النهوض بالبحث العلمي وتحفيز الابتكار والإبداع لمن شأنه أن يساهم في تطوير وتقوية المجال الصناعي ببلادنا نحو خلق منظومة للتكوين المستدام لبويرة رؤية صناعية مغربية تجمع بين السيادة والتنافسية المنتجة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الأخير لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نعترف في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن التحدي اليوم أمام بلادنا هو ما نبه إليه جلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، وهو كون الجائحة أعادت قضايا السيادة بقوة إلى الواجهة، ولذلك فإن الوزارة مدعوة إلى مضاعفة مجهوداتها قصد تمكين بلادنا من تطوير مخزونها الاستراتيجي في العديد من المواد الأولية، وهو الأمر الذي يفرض كذلك التفكير الجماعي في مضامين العديد من اتفاقيات التبادل الحر ودراسة الجدوى الاقتصادية منها بعيدا عن المنطق الحمائي الضيق.

وعلاوة على ذلك فإننا نعتبر أن الاستراتيجية الجديدة للتكوين المهني، إذا ما أحسن تنفيذها، سوف تساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة وتلبي حاجيات السوق الوطني وتعزز القدرة التنافسية للمقاول المغربية إلى جانب أبعادها الاجتماعية من حيث خلق مناصب الشغل ومحاصرة البطالة.

سيدي الرئيس،

لما كانت مواجهة التفاوتات المجالية أحد الأعطاب الكبرى التي استدعت إعادة النظر في النموذج التنموي، فإن الصناعة الوطنية لا يمكن أن تبقى بمعزل عن رفع هذا التحدي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب ما قبل الأخير للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

أصبح قطاع الصناعة اليوم ببلادنا يلعب دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي خلق مناصب الشغل وإنتاج الثروة والرفع من وثيرة النمو، لذا فالحكومة مطالبة بإحداث تحولات جذرية في السياسات العمومية ذات الصلة، بهدف إدماج العنصر البشري في مسيرة التنمية الشاملة التي نصبو إلى تحقيقها ملكا وشعبا.

السيد الوزير،

كفريق، نؤكد على ضرورة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" المحدث من أجل المساهمة في دعم تمويل مجموعة من المشاريع والأوراش الكبرى في إطار الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومواكبة المقاولات الناشئة والصغيرة والصغيرة جدا، لجعل القطاع الصناعي قطاعا قويا متمكنا من خوض غمار المنافسة الصناعية للمنظومات الاقتصادية الكبرى، وكقطاع له النصيب الأكبر في الناتج الداخلي الخام وفي تطوير الاقتصاد الوطني، كما نؤكد على ضرورة استمرار الاستثمارات والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في إطار مخطط التسريع الصناعي، كصناعة السيارات وصناعة الطيران التي حققنا فيها الريادة على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو ما جعل المغرب يتمتع بقدرة تنافسية بارزة ويعزز مكانته الصناعية إقليميا وعالميا.

ومع ما تم تحقيقه من تقدم في هذا المجال، إلا أن القطاع مازال يعرف مشاكل تدييرية عدة، أهمها:

• عدم تشجيع على الإبداع والابتكار؛

• ضعف التكوين في المجال الصناعي؛

• عدم التنافس في المجال الصناعي ومنظومة التربية والتكوين؛

• عدم إشراك غرف الصناعة والخدمات وارتفاع الرسوم

الجمركية؛

• ضعف الالتقائية والانسجام بين السياسات العمومية يحول

دون تحقيق إقلاع صناعي حقيقي ويجعله غير قادر على الصمود اتجاه

تنافسية الصناعات العالمية؛

كاين مناطق صناعية بحال دبا في الدار البيضاء تتبدا بـ 1200 درهم للمترو، كاين منطقة صناعية في تزنييت 270 درهم للمترو، ها هو التشجيع، هاذ الفرق بين 270 درهم و1200 درهم هو تشجيع ديال الدولة، باش نجلبو المصنع في هاذ المناطق الناشئة، هو تشجيع ديال الدولة.

بالنسبة للعنصر البشري بالنسبة للعنصر البشري، أنا أولا بغيت نوه بالعمل ديال الإدارة اللي تنشتغل فيها، الإدارة تنشتغل ليل نهار وماشي بوحدني، ها هوما الوزراء اللي معنا راه حتى هوما عندهم ناس في المستوى، تيشغلو ليل نهار باش يخدمو المواطن، ليل نهار باش يخدمو المواطن وباش يوفرو الشروط وباش يواكبو المستثمرين وباش يشجعوه، وبغيت من هاذ المنبر نوه بالأعمال ديالهم، هذا الأول.

الثاني بغيت نوه أيضا بالكفاءات المغربية في الابتكار من عمال وعاملات من مؤطر... راه تيشهدو بها المستثمرين العالميين، احنا تنقولو التكوين فيه مشكل، التعليم فيه مشكل، بالفعل كلنا عندنا مشاكل خصنا نحسنو هاذ الشي وتنطلبو الأحسن للبلاد، ولكن العامل المغربي، المهندس المغربي، التقني المغربي، تيتضرب به المثل عالميا، كاين ناس اللي تيجيويتكونو الآن من آسيا من أوروبا في المغرب في المصانع المغربية، كاين ناس اللي دخلو عمال في المصانع المغربية اللي خرجو من التكوين المني تيسيرو جهات في مجموعات عالمية اليوم.

ثالثا، هضرتو على الانسجام الحكومي ما كاينش الانسجام، ها احنا على اتصال يوميا مع السيد وزير الصحة، درنا اتفاقية هذي 3 أسابيع باش نشغلو جميع على الأجهزة الطبية.

مع وزير الفلاحة درنا اتفاق باش نثمنو المنتج الفلاحي بالنسبة للصناعة.

كهمضرو على القطاعات الواعدة وتنشتغل على القطاعات الواعدة، معلوم القطاعات الواعدة غنشتغلو عليها، وكاين مناصب الشغل اللي يمكن لها توفر في هاذ القطاعات، 80.000 منصب شغل بحال دبا خصصناه بالنسبة للبرنامج الحكومي بالنسبة لـ 400.000 ألف اللي خصنا نوصلو لها، 80.000 في السيارات ولكن في هاذ المشاريع 731 اللي عندنا في مشاريع السيادة الصناعية كاين 173 مشروع صناعي في قطاع الصناعة الغذائية، هذا ساهم في التوزيع المجالي.

كاين 97 مشروع في قطاع النسيج و133 في قطاع الكيمياء إلى آخره وموزعة على 12 جهة، وبحيث نتحاولو نصيفطو المشاريع في الجهات النائية والجهات المحتاجة، هذا هو سياسة الدولة بالنسبة للعدالة المجالية.

بالنسبة لصناعة السفن، السيد المستشار المحترم، راه تنشتغلو كفريق عمل مع السيد المستشار اللي هو عندو خبرة عالمية في هذا المجال باش نطورو هاذ الصناعة وتيشغل يوميا مع الفرق وفرق العمل ديال الوزارة.

إن استمرار تمركز الصناعة الوطنية في المحاور التقليدية أمر لا يخدم العمل الجماعي الذي يجب القيام به لتحقيق العدالة المجالية.

ختاما، فإن الحكومة مدعوة إلى حماية القدرة الشرائية وضمان التنافسية، إعمالا لفصول الدستور ذات الصلة وقانون حرية الأسعار والمنافسة. وفي هذا الإطار نتطلع لتفاعل الحكومة مع الدراسة الأخيرة لمجلس المنافسة حول احترام منتجي ومستوردي زيوت المائدة بالمغرب لقواعد المنافسة الحرة والمشروعة على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار بيع هذه المادة في السوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون على هاذ التعقيبات اللي في الحقيقة متفق جزئيا معها، ماشي كليا ولكن جزئيا.

بالنسبة للعدالة المجالية، متفق 100% بحيث أن المشاريع اللي هضرت عليها اللي فيها 130.000 منصب شغل التمرکز ديال الصناعة ماشي مزيان حتى للصناعة براسها، وغنعطيكم مثال ملي جات (Peugeot) وبغات تدير المصنع ديالها هي أصلا كانت بغات تديرو في طنجة، أصلا كانت بغات تديرو في طنجة قال لك الميناء كلشي موجود أشنو غيوقع؟ غيكونو جوج مصانع ضخمة وحدة حدا الأخرى، غيوليو كل واحد يسبق اللي خدام عند الأخرى تزدادو في الأجور والتنافسية ديال البلاد وديال تصنيع السيارات في المغرب غادي تهبط وغادي يبقاو خدامين معانا، (c'est vrai) الأجور غادي يطلعو غادي يبقاو خدامين معانا 5 سنين ولا 10 سنين غادي يقول لك التنافسية ما بقاتش خدامة غنسدو غنمشيو بحالتنا.

(donc) التمرکز ديال الصناعة غير مفيد للصناعة، هذا الأول، متفق معهم، والتحفيز اللي تيتعطى من طرف الحكومة للمشاريع الاستثمارية أقوى ملي تنخرجو على هاذ المناطق اللي ممركرة فيها الصناعة من هاذ المناطق هذي، ولكن الاختيار للمستثمر في نهاية المطاف، احنا غير نتحاولو نحفزو، تنقولو لو إلى مشيتي للراشيدية عندك 30% ديال الدعم، إلى جيتي لـ (Casa) ما عندك والو، وكنحاولو نجروه في مناطق أخرى، ولكن هاذ المناطق خصنا نجهزوها خصنا نديرو فيها (les zones industrielles) إلى آخره، هاذ الشي متفق معه وخدامين عليه، عندنا 136 منطقة صناعية ذيك اللي مشغلين عليها، 10.000 هكتار موجودة الآن غير 60% ديالها اللي مستعملة.

هاذ التوازن، ولكن اتفاقيات التبادل الحر مهمة للبلاد، حيث كتفتح سوق ديال 2 مليار ديال بنادم اللي غنبيعوليه السلعة ديالنا، كشتغلو فعوض ما نشتغلو في السوق ديال 36 مليون مستهلكين، كشتغلو بالنسبة وكنتستمر باش نزودو سوق ديال 2 مليار ديال المستهلكين، هذي هي الخلفية، (donc) إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحرخص الواحد يفكر فيها مزيان وبزاف، علاش؟

جاو عندنا الناس ديال قطاع النسيج هذي واحد العامين، قالو لنا شوفو ديرو عام ولا ثلاث سنين، ديرو إعادة النظر ديال الاتفاقية مع تركيا، مزيان، ماكين مشكل، جينا، دخلنا، ناقشنا، وصلنا لدرجة التشنج اللي كانت كبيرة، يلاه ذاك الشي ارتفع، جاو عندنا الناس ديال النسيج فنفس الوقت قالولنا لا، لا، حبس، لا أسيدي الثوب، احنا كنجيبوه من تركيا، وكنعادو نصنعوه وكنصيفطوه لأوروبا، إلى ما بقاش اتفاقية، غادي يحسبو علينا الجمارك الأوروبية، هذيك 40 ولا 60% اللي محتاجينها خصها تكون مع دولة اللي عندها حتى هي اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا، وقع لنا مشكل، نفس الناس اللي قالك عندنا مشكل مع هاذ البلاد كيقول لك لا، حبس خصنا نبقاو نجيبو الثوب من هاذ البلاد.

معلوم خرجنا 1300 منتج اللي درنا عليها الجمارك، باش نحميو السوق الوطنية، معلوم تناقشنا مع الموزعين الأتراك، تناقشنا مع المصنعين الأتراك، باش يجيو يستثمرو في المغرب، وهاذ المرحلة بدات، والاستثمار بدات، دبا عندنا 20 مصنع تركي وعندنا 40 أو 43 مشروع ديال مصانع تركية في المغرب، اللي غتخدم المغاربة واللي غتجيب القيمة المضافة في البلاد.

(donc) هاذ اتفاقيات التبادل الحر، أرجو ثم أرجو الواحد يشوف فيها بمناصب الشغل اللي مكنت هاذ البلاد تخلق بفضل هاذ الاتفاقيات، راه ما فيهاش غير السليبيات، راه فيها تقريبا 500.000 إلى 600.000 منصب شغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على المساهمة القيمة في أشغال هته الجلسة.

والآن طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "النقص الحاد في أدوية علاج السعال والزلات البردية، في الوقت الذي تتفشى فيه جائحة كوفيد"، وقد أحيل الطلب على الحكومة داخل الأجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معه.

الآن أعطي الكلمة لممثل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

بالنسبة للتكنولوجيا، هاذ التكنولوجيا اللي ما غنقدوش عليها وفرص الشغل غيضيعو لينا، أسيدي التكنولوجيا 4.0 راه كايينة في المغرب، المنظومة الصناعية ديال المغرب حديثة الإنشاء و4.0 (déjà) موجود فيها، والناس اللي تيشغلو عندنا تيشغلو بنظام 4.0، وكل مرة كايين شي تطور تكنولوجي تنكونو مخلوعين على مناصب الشغل، وهاذ الشي عادي، كل مرة كايين شي تطور تكنولوجي تنقولوها ما يمكن.. بالعكس تيشغل هو بذاته مناصب الشغل، اليوم بحال دبا في () 50% ديال المناصب جديدة في الهندسة، في الابتكار، اللي تيتخلقو في المغرب، ما بقاش ذاك (CRM³) والتليفون "ألو" إلى آخره، 50% ديال مناصب الشغل جديدة في الابتكار، في التكنولوجيا، في التصميم، وفيها تصميم السيارات وكشتغلو على ذلك، دبا عندنا تقريبا 5000 مهندس في المغرب اللي تيشغلو على تصميم السيارات وتصميم الطائرات، 5000 مهندس وتقني في المغرب اللي تيشغلو في الابتكار، وعندنا مخطط باش نوصلو لـ 25.000 إن شاء الله.

بالنسبة لصندوق محمد السادس للاستثمار راه وجدنا المشاريع، كل قطاع على حدة وكيشغل، تيوجد راسو بيدما يقومو التعيينات باش ندخلو في العمل اليومي، ولكن المشاريع جاهزة وإن شاء الله نهار غادي نفعلو هاذ الصندوق غادي يكون دعم قوي بالنسبة للصناعة وبالنسبة للقطاعات الأخرى و"السيادة الصناعية" راه هضرنا عليها، راه هاذ المشروع ديال تحويل الواردات ولا مشروع ديال "السيادة الصناعية" وسعنا، وفيه أيضا المخزون الاستراتيجي ديال البلاد.

باش نختم، عندنا اتفاقية ديال التبادل الحر فيها القيل والقال، تنسمعو عليها الكثير أما خصنا نلغيوها أما خصنا نحترموها إلى آخره، هاذ اتفاقيات التبادل الحر، أولا، بدون اتفاقية التبادل الحر ما كايينش منظومة صناعية في البلاد، لمن غتصدرهاذ السيارات؟ لمن غتصدرهاذ الطائرات؟ لمن غتصدرهاذ المواد الغذائية؟ بدون هاذ الاتفاقيات مع الدول الأخرى راه ما كايين سوق، السوق الداخلي غير كافي، دبا عندنا منظومة تتصنع 700.000 سيارة في المغرب تنبيعو 175.000 سيارة، لمن غادي نبيعو الفائض؟

اتفاقيات التبادل الحر هي كتمكنا باش نبيعو لأوروبا ونبيعو للزبناء في البحر الأبيض المتوسط، وحتى فأمريكا قطاع الغيار، بدون هاذ الاتفاقيات راه ما عندناش.

النسيج كذلك، لمن غادي نبيعو هاذ النسيج اللي كنصنعو؟ ها 180.000 منصب شغل في السيارات مشات، ها 120.000 منصب شغل في النسيج مشى، لمن؟ غير أرجي وأعيد النظر في هاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر؟

معلوم كايين توازنات اللي خصنا نخدمو عليها، خدمنا عليها، منين ما كيكونش توازن كندمو عليه، كندشوفو، كندحاولو نبتكرو باش نخلقو

³ Customer Relationship Management

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التفاعل مع طلب كلمة فريق الكونفدرالية، الكلمة للحكومة كذلك في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير.. اللي بغيتي.

تفضل.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا بغيت نقول لك ما كاينش نفاذ ديال الأدوية، هادي أزمة مختلفة، باش نهضرو على الأزمة ديال الأدوية. خصنا نرجعوا شنو هو المسببات ديال الأزمة؟ لما كيكونو المصنعين كيصنعو الدواء بكفاية في البلاد، فبالتالي هنا كيتطرح واحد السؤال.

اليوم عندنا مخزون ديال الأدوية اللي كتعلق بالزكام واللي كتعلق بـ، "كوفيد"، من ثلاث أشهر حتى 32 شهر ديال المخزون، فالمصنعين اليوم في السوق عاين هاذ المنتج هذ، ولكن فين كاين الإشكال؟ الإشكال مطروح بطريقة أخرى، كيفاش الصيدلية أو الصيدلاني ما كيوصلوش الدواء للنقط ديال البيع ديالو؟ هذا هو السؤال اللي خصنا نطرحو.

دردنا واحد التفتيشية فهاذ الأساس، ولقينا بأن المسألة ما كتعلقش بالإنتاج ديال الدواء أو بالتوزيع، فبالتالي كتعلق بصفقات تجارية أو بتعامل تجاري، لأنه بعض الخطرات المصنعين أو الموزعين ما كيتعاملوش مع الصيدلانيين بواحد الطريقة.. لأن ما عندهومش كتسمى (la relation de confiance)، فبالتالي اليوم أنا كنعطيك أرقام: 187 اختصاص ديال الأدوية اللي كنصنعو اليوم 24% منها مخصصة لـ"كوفيد"، 66% كتصنع في البلاد محليا.

عندنا اليوم جميع الشركات المغربية عاطيانا واحد (le stock) ديال (sécurité) لأن احنا ملزمين بقوة القانون، ثلاثة أشهر ديال (stock de sécurité) عند المصنعين، وشهر ديال (sécurité) عند الموزعين، فبالتالي اخذات الوزارة الاحتياطات ديالها باش ابقى المنتج زايد، ولكن كاين واحد السوء ديال التدبير والسوء ديال التوزيع على المستوى ديال السوق.

وزارة الصحة في المستشفيات العمومية ديالها عندها الاكتفاء الذاتي ديالها، ولكن في السوق العمومية، في السوق عندنا مشكل، إذن كاين هاذ المشكل اللي عندو علاقة ما بين التوزيع والعلاقة التجارية.

للشغل لبسط السؤال في حدود دقيقتين.

تفضل السيد..

المستشار السيد خلمين الكرش:السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء المحترمون،

تعرف بلادنا في الأسابيع الأخيرة ارتفاع في عدد المصابين بالمتحور أوميكرون، وينضاف إلى ذلك هذه الفترة من السنة تعرف انتشار مجموعة من الأمراض الموسمية، كنزلات البرد والحمى، بحيث أصيب العديد من المواطنين، وخاصة الأطفال بحمى مع سعال شديد وألم في الحلق والرقبة، وانتشرت هذه الأعراض عن طريق العدوى لتمس أسر بأكملها وفي العديد من المدن والقرى.

إزاء هذه الوضعية الصحية الكارثية، نلاحظ تخبط شديد في تفاعل مصالح وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مع تداعياتها، وهو ما ينم عن غياب استراتيجية واضحة لمواجهة الأمراض الموسمية، ويظهر ذلك من خلال:

- أولا، نفاذ مخزون الأدوية التي توصف لعلاج السعال ونزلات البرد، والأنكى من ذلك نفاذ الأدوية الخاصة بالرضع والأطفال في العديد من الصيدليات، حسب ما أكده لنا مجموعة من الدكاترة الصيادلة على المستوى الوطني، فمسؤولية توفير الأدوية تتحملها الدولة المطالبة بالتنسيق مع الشركات المصنعة للأدوية لتوفيرها بكميات كافية، لضمان الأمن الصحي للمواطنين والمواطنات وفتح حوار مسؤول مع الهيئات الممثلة للصيدالة من أجل تعبئة جميع الشركاء لمواجهة جائحة كورونا والأمراض الموسمية؛

- اعتماد نظام حراسة لم يستطع الاستجابة للحاجة الملحة للمرضى، فعلى سبيل المثال فمدينة العيون التي تبلغ ساكنتها ربع مليون و217 نسمة في إحصاء 2014، لا تتوفر سوى على ثلاث صيدليات حراسة، بخصوص نظام الحراسة، فقد كان مفروض أن تظل الصيدليات مفتوحة خلال هذه الفترة استثناء 24/24 ساعة؛

- غياب التدخل العاجل والصارم لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية لمواجهة هذه الوضعية، لحماية هذه الوضعية الصحية الصعبة، التي تساهم في تفشي متحور "أوميكرون"، خصوصا وسط تلاميذ المؤسسات التعليمية، في ظل غياب التنسيق مع وزارة التعليم.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

هل هناك استراتيجية عمل للتعاطي مع الوضع الصحي الحالي؟

وما هي الأسباب الكامنة وراء النقص الحاد في الأدوية وغياب بعضها عن الصيدليات؟

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على المساهمة في فعاليات هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتم.

رفعت جلسة الأسئلة الشفهية.

المحقق:

تتمتع تعقيب المستشارة السيدة لبنى علوي، باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في موضوع "معايير اختيار المستفيدين من برنامج أوراش و ضمانات احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش":

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أنا أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة في موضوع "معايير اختيار المستفيدين من برنامج أوراش" و ضمانات احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في هذه الأوراش".

وهو البرنامج الذي أطلقتته الحكومة لتشغيل 250 ألف شاب بصفة مؤقتة على مدى سنتين من خلال عقود تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات.

واسمحوا لي في البداية أن أتساءل عن مرجعية هذا البرنامج الذي يتناقض مع الوعود الانتخابية للأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي، ومع البرنامج الحكومي الذي وعد بإحداث مليون فرصة عمل قار خلال خمس سنوات.

كما أنه يثير أسئلة متعلقة بمعايير اختيار المستفيدين من هذه العقود، ومعايير تحديد جمعيات المجتمع المدني، والتعاونيات، والمقاولات المستفيدة من هذا البرنامج، والمعايير المعتمدة في اختيار الأقاليم العشر (10) الأولى لإطلاقه، فضلا عن الضمانات المرتبطة باحترام القوانين المؤطرة للشغل والحماية الاجتماعية.

بهذا الخصوص، نسجل الملاحظات التالية:

كما أن كثير من التدابير تحتاج إلى أحكام وقواعد قانونية وتنظيمية جديدة أو مقتضيات استثنائية إلى جانب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ولا يمكن تنزيل هذا البرنامج إلا بها، كما لا يكفي توقيع اتفاقيات أو إصدار منشور لإقرارها، ومن ذلك التدابير والإجراءات التالية:

- العمل بعقد محدد المدة؛

- تحديد المجالات والأنشطة والمهن التي يتم فيه العمل بعقود محددة المدة؛

- تحديد تدابير لتشجيع بعض المنشآت على الإدماج؛

- معايير تحديد القطاعات والمقاولات المتضررة من جائحة "كوفيد-19"؛

- دعم المقاولات المتضررة من جائحة "كوفيد-19"؛

- معايير تحديد الفئات المستفيدة؛

- إشراك وتحفيز القطاع الجمعي والقطاع التعاوني في التشغيل؛

- مدة وشروط الاستفادة من البرنامج؛

- شروط فقدان الاستفادة من المنافع والمزايا سواء بالنسبة للأجير أو الجهة المشغلة؛

- كفاءات الاستفادة من التغطية الاجتماعية؛

- كفاءات الاستفادة من التغطية الصحية؛

- الاستفادة من التعويضات العائلية؛

- شكليات ومضامين نموذج عقد الشغل ومراقبته والتأشير عليه؛

- طرق إبرام العقد وفسخه؛

- كفاءات ممارسة مراقبة وتفتيش الشغل؛

- تحمل الدولة لمصاريف الأجر وحصص المشغل في التأمين الإجباري عن المرض والتأمين عن حوادث الشغل والتغطية الاجتماعية؛

- علاقة هذه التحملات بالإقرارات الواجبة على المشغلين بالأجور بموجب النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- التزامات المستفيد والجهات المشغلة؛

- تنفيذ وتبعية وتقييم الإجراءات؛

- تحديد مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

أما بخصوص تمويل هذا البرنامج، فرغم تحديد الاعتمادات الإجمالية للبرنامج والمحددة في مبلغ 2.25 مليار درهم برسم سنة 2022 وتحديد بعض الاعتمادات المالية المخصصة في ميزانيات بعض

للشغل بالمغرب، أن التدابير المتخذة في التدبير السابق قد اعتمدت على رؤية متكاملة تتعلق بتخفيض التكاليف، ودعم خزينة المقاولات، ودعم الاستثمار وتسهيل ولوج الأسواق، وتيسير الخدمات الرقمية للمقاولات. ولذلك، نتخوف من اختزال "برنامج أوراش" اختزل هذا الدعم وهمشت فيه الأبعاد الاقتصادية وجاءت الإجراءات الداعمة للمقاولات عنوانا بدون مضامين حقيقية، فلدينا تخوف أن يفتح الباب للمقاولات بالتشغيل خارج القواعد القانونية وفي احترام لمبادئ التشغيل اللائق. لقد تأكد للجميع أن الغاية المرجوة من الدعم المباشر للأسر المحتاجة لن

يتأتى إلا بتنظيم وترشيد آليات المساعدة المباشرة وتجويد حكمتها عبر تنزيل آلية استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإنشاء وكالة السجل الوطني، فضلا عن "السجل الاجتماعي الموحد"، وقد تم اعتماد القانون 72.18 لهذا الغرض، إلا أن الحكومة بإسراعها بإخراج هذا البرنامج الاجتماعي قبل إرساء الآلية المذكورة سيتسبب في تعميق اختلالات البرامج الاجتماعية ويطعن مصداقيتها.

وبناء على ما سبق، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين، وحرصا على ضمان حسن تنزيل هذا البرنامج، رغم الملاحظات المسجلة، ندعو إلى ضرورة:

- وضع منظومة واضحة للتنبع والتقييم وتقييم الأثر؛
- إعداد إطار قانوني وتنظيمي بشكل دقيق وواضح من أجل ترشيد هذا البرنامج؛
- وضع معايير واضحة ودقيقة للاستفادة، تمنع من صرف المال العام في غير أهداف البرنامج؛
- وضع معايير واضحة لاختيار الأشخاص المستفيدين من عقود العمل في إطار هذا البرنامج؛
- وضع معايير واضحة لاختيار جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات المستفيدة من هذا البرنامج؛
- توفير كافة الضمانات لاحترام تطبيق التشريع الاجتماعي والحماية الاجتماعية في هذه الأوراش.

القطاعات في قانون مالية 2022 إلا أن الغموض يلف توزيع ميزانية البرنامج وشكليات صرف الاعتمادات ومراقبة تنفيذها ومن ذلك كفاءات تحويل منح تأطير الجمعيات والتعاونيات لفائدة مجالس الأقاليم والعمالات والتي تتراوح بين 5% و10% من الميزانية المرصودة للعمالة أو الإقليم وتحويل مصاريف التأطير لفائدة الجمعيات لاستقطاب مؤطرين ... إلخ.

أما فيما يتعلق بمنشور رئيس الحكومة الذي يعد الوثيقة الأساسية لبرنامج "أوراش"، فيلاحظ اعتماده ألفاظا ومفردات لها دلالات اصطلاحية محددة، لكن المنشور يحرف استعمال هذه الألفاظ عن معانيها الأصلية المحددة أو المعاني التي جرى بها العمل، ومن ذلك:

- مصطلح "إدماج" الذي هو اصطلاح ارتبط ببرنامج إدماج أو عقد التكوين من أجل الإدماج وهو العقد الذي يهدف إلى اكتساب تجربة مهنية أولية داخل المقاول لفائدة حاملي الشهادات، وقد انطلق منذ سنة 1993 ومنظم بنصوص قانونية وتنظيمية خضعت للتعديل والتطوير؛

- برنامج "أوراش" استعمل مصطلح "إدماج" في شقي البرنامج، مرة على أنه إدماج في إطار عقود عمل مؤقتة ومرة أخرى على أنه إدماج مستدام، وكلاهما استعمالان في غير ما استقر عليه العمل في مجال التشغيل وفي مخالفة للقواعد القانونية والتنظيمية؛

- العقد إما أن يكون محدد المدة أو دائما، أما اصطلاح "مستدام" فغير موجود في تشريعات الشغل.

أما فيما يتعلق بعقود الشغل المؤقتة، السؤال المطروح: هل سيتم الحرص على أن تكون كافة عقود الشغل المبرمة والتي سميت عقود محددة المدة أو عقود أوراش متلائمة مع المقتضيات القانونية (المادة 16 من مدونة الشغل والنص التنظيمي)، وأن لا تدفع الرغبة الاقتصادية في توسيع القطاعات المشمولة بالبرنامج وقاعدة المستفيدين من هذا البرنامج إلى خرق هذه المقتضيات بحجة أن الأنشطة هي أوراش مؤقتة؟ لاسيما أن المنشور لم يشر إلى الانضباط للقواعد القانونية الجاري بها العمل في مجال الشغل.

وفيما يتعلق بدعم المقاولات والقطاعات المتضررة من تداعيات جائحة "كوفيد-19" عبر مرونة سوق الشغل، فإننا في الاتحاد الوطني

محضر الجلسة رقم 024

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الآخرة 1443هـ (18 يناير 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيخين، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الواحدة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديبر وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بجران باسم (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتديبر المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019؛

2. مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

3. مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛

4. مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛

5. مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛

6. مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛

7. مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛

8. مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الأفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛

9. مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

10. مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

المستشار السيد أحمد اخشيخين، رئيس الجلسة:

في مستهل هته الجلسة المخصصة للتشريع، أود أن أرحب بالسادة الوزراء الذين سيشاركون معنا فعاليات هاته الجلسة.

وأعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

شكرا.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هته الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديبر وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بجران باسم (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتديبر المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد كذلك بأبيدجان في 2 يوليو 2019؛

2. مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

3. مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛

السيدات والسادة المستشارون الأفاضل،

أتشرف بأن أستعرض أمام مجلسكم الموقر حزمة من الاتفاقيات الدولية، هي موضوع مشاريع القوانين للموافقة عليها، في إطار المسطرة الدستورية للمصادقة.

تندرج هاذ الاتفاقيات في سياق تفعيل التوجيهات الملكية السامية بشأن توسيع شبكات شركات المملوكة المغربية وتنويع مجالات تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة ومنظمات إقليمية ودولية.

تشمل النصوص المعروضة على مجلسكم الموقر، اتفاقيتان ثنائيتان مع كل من تشاد و صربيا، خمس اتفاقيات إقليمية، ثلاثة منها في إطار إفريقي و2 في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وأخيرا، اتفاقيتان تهمان العمل المتعدد الأطراف.

على المستوى الثنائي، الاتفاق الأول وقع بالرباط في 2020 مع جمهورية التشاد ويتعلق بالتعاون في مجالي الطاقة والمعادن ويهدف إلى وضع إطار للتعاون في مجالات الكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وقطاع المعادن.

ويهم الاتفاق تكثيف التشاور من خلال لجنة مشتركة يعهد لها بالموافقة على الأنشطة التي يتم إنجازها في إطار ومراقبة سيرها.

الاتفاق الثنائي الثاني مع صربيا، الموقع في 5 ماي 2021، ويخص التعاون العسكري، ويهدف إلى وضع إطار قانوني للتعاون في مجال التكوين والتدريب وصناعة الدفاع والدعم اللوجستيكي والأمن وتبادل التجارب والخبرات والصحة العسكرية.

على الصعيد الإقليمي، كايئة خمسة (5) ديال الإتفاقيات، ثلاثة (3) كتهم المجال الإفريقي، وجوج (2): واحدة كتهم المجال العربي والأخرى المجال الإسلامي.

فيما يتعلق بالمجال الإفريقي، الأولى هي ميثاق الشباب الإفريقي المعتمد في يونيو 2006، من طرف قمة الاتحاد الإفريقي ببانجول في غامبيا، وينص هذا الميثاق على تكريس حقوق وحرية الشباب، تشجيع سياسة وطنية وبرنامج وطني للشباب وتعزيز برامج بناء القدرات للقيادات الشابة في إفريقيا.

الاتفاق الثاني: يهم أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي المعتمد بمالابو في 2014، ويهدف إلى وضع مبادئ في إطار قانوني لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وتعزيز المواءمة الإقليمية للتدابير التشريعية والتنظيمية لمكافحة الجريمة الإلكترونية؛

الاتفاق الثالث: هو في مجال حماية وتدابير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية، ويشمل كذلك أربعة د البروتوكولات:

4. مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛

5. مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛

6. مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛

7. مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛

8. مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الإفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛

9. مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

10. مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

للإشارة فإن جميع مشاريع القوانين سألفة الذكر والمعروضة على أنظاركم محالة على المجلس من مجلس النواب.

قبل الشروع في مباشرة جدول الأعمال، أذكر أن ندوة الرؤساء اتفقت خلال اجتماعها المنعقد صباح هذا اليوم، على أن تسلم المداخلات فيما يخص مشاريع القوانين الرامية إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية مكتوبة، ويمكن للفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين قراءة مداخلاتهم فيما يتعلق بمشروع قانون التصفية، في حدود نصف المدة الزمنية التي تم الاتفاق عليها سألفا في الجلسة التشريعية، وذلك بشكل استثنائي، مراعاة كما تعلمون لظروف تفشي وباء كورونا المحيطة بنا.

وعليه، سنستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الرامية إلى المصادقة على اتفاقيات دولية وعددها تسعة (9).

وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين دفعة واحدة.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،

العناصر:

- العنصر الأول: هو أن المغرب يعني بحجم الاتفاقيات التي كيقوع عليها، أصبح شريكا موثوقا لدى مجموعة من الدول والمنظمات، التي كتسعى إلى تعزيز الإطار القانوني فعالقتها مع المملكة المغربية، بالنظر إلى الاستقرار، بالنظر إلى حتى ذلك (la visibilité) التي كيعطي المغرب لشركائه؛

- النقطة الثانية: أن هاذ الاتفاقيات كتهم مجالات جغرافية عندها الأولوية فالسياسة الخارجية للمملكة وفق توجهات جلالة الملك، سواء إفريقيا أو العالم العربي وأوروبا أو العالم الإسلامي.

كتهم كذلك منظمات، المغرب فيها عضو نشيط، كمنظمة الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكتهم مجالات التي عندها واحد الأهمية خاصة بالنسبة للمغرب، سواء في المجال التجاري، سواء في المجال العسكري، الأمن الغذائي أو البيئة.

- الملاحظة الثالثة: هي أن مجموعة مثل هاذ الاتفاقيات كتهم كذلك، كيفاش المغرب يوصل إلى بعض القواعد والمعايير الدولية العليا، سواء في مجال حماية البيانات الشخصية، في مجال النقل البحري، أو في مجال الوساطة في القضايا التجارية، مما كيجلي التشريعات الوطنية كتتاخذ الممارسات الأحسن على المستوى الإقليمي والدولي.

هذه هي الاتفاقيات السيد الرئيس المحترم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التقديم المستفيض لمضامين الاتفاقيات المعروضة على أنظار المجلس.

أذكر أنه تأسيسا على اتفاق ندوة الرؤساء، سنكتفي بالتقرير المكتوب لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، حول مشاريع الاتفاقيات الدولية، الذي وزع ورقيا وإلكترونيا. بالنسبة للمناقشة كذلك، وبناء على مخرجات ندوة الرؤساء، أطلب من مكونات المجلس تسليم مداخلاتها المكتوبة قصد إدراجها في المحضر.

نتنقل الآن للتصويت على مشاريع القوانين كل على حدة، وأبدأ بالمشروع الأول:

أعرض للتصويت مشروع القانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديروتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981) وكذا البروتوكولات الملحق بها (المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس

الأول: البروتوكول في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة؛

الثان: التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية؛

والثالث: متعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة على أنشطة التنقيب واستغلال النفط؛

والأخير: مرتبط بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية.

الاتفاق التي كاين على الصعيد العربي هو نص اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 2003 وعدل في 2017.

ويهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة فالخدمات بين الدول العربية من خلال وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية.

على المستوى الإسلامي: وقعت المملكة المغربية في 25 فبراير على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بكوناكري في 2013، يتيح الاتفاق الانضمام لهاذ المؤسسة المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، مقرها في كازاخستان، وتهدف الاستفادة من خدماتها، سواء في إطار تمويل مشاريع وبحوث في المجال الفلاحي أو مجال إدخال التكنولوجيا وأساليب ونماذج جديدة في هذا القطاع الحيوي لبلادنا.

وأخيرا، على المستوى المتعدد الأطراف، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، معروض على موافقة مجلسكم اتفاقيتان:

- الأولى: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة المعتمدة في نيويورك في 2018، والمعروفة باتفاقية سنغافورة، وتضاف هاذ الاتفاقية لمنظومة إنفاذ التسويات التجارية الدولية، تكميلا لاتفاقية نيويورك لسنة 58، واتفاقية لاهاي ل 2005، بشأن اتفاقات محكمة التحكيم الدولية، ويندرج انضمام المغرب إلى هذه الاتفاقية في إطار مساعيه لاستقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك عن طريق تكريس الوساطة كخيار لتسوية النزاعات التجارية والدولية، يتم اللجوء إليها ربحا للوقت والتكلفة وتخفيف الضغط على المحاكم التجارية.

- أخيرا: بروتوكول عام 88 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام 1966، والمعتمدة بلندن في سنة 2000.

يندرج انضمام المغرب لهاذ البروتوكول في سياق ملاءمة التشريعات الوطنية مع ضوابط المنظمة البحرية الدولية، وينص على مجموعة من التعديلات والإضافات إلى القواعد المنظمة، بما في ذلك الخرائط الدائمة والمؤقتة والملحقة بها، بما يسهم في تعزيز السلامة البحرية ومجال تطوير وتوحيد مسطرة المعايينات.

باختصار، هاذ الاتفاقيات يمكن ناخذو منها ثلاثة (3) ديال

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 21.21 (يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988).

4- أعرض للتصويت مشروع القانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 25.21 (يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013).

أعرض الآن للتصويت مشروع القانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

أعرض الآن للتصويت مشروع القانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021.

أعرض للتصويت مشروع القانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018:

الموافقون: الإجماع؛

1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بجران باسام (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019):

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 62.20 (يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بجران باسام (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019).

أمر الآن للتصويت مشروع القانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 12.21 (يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020).

أعرض للتصويت مشروع القانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988:

الموافقون: الإجماع؛

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم من جديد، لأقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، الذي تم إيداعه بطبيعة الحال داخل البرلمان، وفقا للأجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور، والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

اسمحوا لي بداية، أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع أثناء دراسة مختلف مواده، والتنويه بالجدية التي طبعت مناقشة المشروع من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر، وهو ما يدل دلالة قاطعة على الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع، باعتباره آلية مهمة لتقوية مبادئ الحكامة الجيدة وترسيخ ثقافة ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة.

لقد تم إرفاق مشروع قانون التصفية هذا، بكل من التقرير حول "نجاحة الأداء" وتقرير "افتحاص نجاحة الأداء"، وذلك تطبيقا أيضا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

ويجسد هذان التقريران ثمرة لمجهودات مبذولة خلال سنوات، في إطار تفعيل آلية التدبير المرتكز على النتائج الذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق تتبع النتائج، وهو الأمر الذي ساهم لا محالة في تحسين شفافية ومقرئية ميزانية الدولة والارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية نحو مساءلة مدى نجاحة البرامج والسياسات العمومية المعتمدة.

وفي هذا الصدد، وكما تعلمون، يشكل التقرير السنوي حول "نجاحة الأداء"، الذي تعدده مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، ملخصا لتقارير "نجاحة الأداء" المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبخصوص تقرير "نجاحة الأداء" لسنة 2019، فقد شمل 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة، أي كل القطاعات التي انخرطت في هذه المنظومة منذ سنوات، بمجموع برامج ميزانية بلغت 121 برنامجا، حدد لها ما يناهز 422 هدفا، منها 97 هدفا مستجيبا لمقاربة النوع الاجتماعي.

ولقياس مدى بلوغ هذه الأهداف، تم تحديد 889 مؤشرا، بما في ذلك 178 مؤشرا مستجيبا، لمقاربة النوع.

وإجمالا، فقد بلغ متوسط الأهداف حسب البرامج 3.48، علما أن العدد المرجعي يعني (le nombre de référence) هو ثلاثة د الأهداف، بينما بلغ متوسط المؤشرات حسب الأهداف 2.1، علما أن العدد المرجعي هو ثلاث مؤشرات.

ذلك، وأنه وبفضل جهود المواكبة والتقييم المستمرين، تميز تطور تركيبة المؤشرات بين سنتي 2018.2019 لارتفاع حصة مؤشرات نجاحة الأداء من 52 إلى 57، وتبقى هذه النسبة بطبيعة الحال محدودة بالنسبة إلى طموح يراودنا جميعا لبلوغ 100% من هذه المؤشرات الدالة

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018.

أعرض الآن للتصويت مشروع القانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الأفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الأفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006.

تاسعا وأخيرا، أعرض للتصويت مشروع القانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي (المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014).

شكرا للسيد الوزير على حسن المساهمة في وقائع هذه الجلسة التشريعية.

وننتقل.. مرحبا بالسيد الوزير، للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

وأحيل الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، وزير منتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، مكلف بالميزانية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على نجاعة السياسة العمومية.

كما انتقلت مؤشرات الفعالية السوسيو اقتصادية التي تعكس الآثار المنتظرة للسياسات العمومية على معيش المواطنين، من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي من 66% سنة 2018 إلى 67% سنة 2019، وهذا أيضا يعد عملا لزم الرفع من وثيرته لبلوغ مستويات أعلى.

حضرات السيدات والسادة،

تجدد الإشارة، إلى أنه بالنسبة لأكثر من قطاع ومؤسسة معنية بتقييم نجاعة أداؤها، فقد تراوحت نسب بلوغ هذه النجاعة بمعدلات تختلف من قطاع إلى آخر، حيث تراوحت نسبة تحقيق التوقعات ما بين 21% و100% سنة 2019، وذلك بمعدل بلغ 51%. بطبيعة الحال هاد المعدل نتاج بلوغ الأهداف نتاج 51% يخفي الاختلافات الواضحة والتباينات بين بلوغها من قطاع إلى آخر.

وتجدد الإشارة أيضا، إلى أنه بالنسبة لأكثر من قطاع ومؤسسة معنية، هاد الضعف النسبي في تحقيق بعض النتائج مرتبطة أساسا بعوامل داخلية، خصوصا بتعبئة الوعاء العقاري المخصص للمشاريع الاستثمارية وإخلال بعض نائلي الصفقات العمومية بالتزامات تعاقدية وصعوبة التحكم في تحقيق بعض الأهداف التي تعرف تعدد المتدخلين.

إذن كلها قراءات تجدون تفاصيلها بطبيعة الحال في تقرير "نجاعة الأداء"، الذي يوضح حسب كل قطاع ومؤسسة أهم الأسباب، أهم النتائج أولا التي تم بلوغها، وأهم الأسباب التي حالت دون بلوغ النتائج النهائية والتامة.

السيدات والسادة المستشارين،

إضافة أخرى، عرفها هاد المشروع برسم سنة 2019، هو إرفاق هاد المشروع بتقرير حول "الموارد المرصودة للجماعات الترابية"، بهدف تقديم وتحليل الموارد المعبأة كاملة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات برسم سنة 2019، وهو ما سيمكنكم جميعا من القيام بقراءة واضحة للعلاقة المالية القائمة بين الدولة ومالية الجماعات المحلية والترابية بشكل متكامل وكامل.

السيدات والسادة المستشارين،

يقوم مشروع قانون التصفية لسنة 2019، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة بطبيعة الحال المتعلقة برسم السنة المالية لـ 2019، نعمل من خلال التصويت ودراسة مشروع قانون المالية على حصر وعلى توقع نفقات ومداخيل الدولة، ويعمل قانون التصفية على حصرها وإثباتها بشكل نهائي.

وفيما يخص سنة 2019، فقد عرف تنفيذ الميزانية سواء فيما يخص الميزانية العامة ولا الحسابات الخصوصية، أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، على الشكل الآتي:

✓ النفقات: بلغت برسم سنة 2019: 365.65 مليار درهم؛

✓ فيما يخص الموارد: بلغت التقديرات التي صوتنا عليها برسم إعداد مشروع قانون المالية 2019،: 329.62 وتم تحصيل: 365.96 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 111.02%؛

✓ فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة: بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 90.90 مليار درهم، والموارد حدها قانون المالية في 85.08 مليار درهم، وتم تحصيل 101.36 مليار درهم؛

✓ وفيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو ما يعرف بـ (SIGMA les): سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2.06 مليار درهم، وموارد الاستغلال لهذه المرافق تم توقع 4.48 وتم تحصيل 4.68 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق: 1.23 مليار درهم، سجلت التقديرات 3.63 وتم تحصيل ما مجموعه 3.69 مليار درهم.

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد من التذكير أن النشاط الاقتصادي الوطني قد تأثر خلال سنة 2019، من جهة بسوء الظروف المناخية، ومن جهة أخرى بمحيط خارجي غير ملائم بشكل عام، مما أدى إلى تراجع الناتج الداخلي الخام، حيث انتقل من نمو يساوي 3.2% برسم سنة 2018 إلى 2.5% برسم سنة 2019، وبالتالي فالتوقعات الخاصة لقانون المالية للسنة المالية 2019 تحققت بنسب إجمالية حددت الموارد 113% يعني دخلنا 13% أكثر من التوقعات التي توقعناها في إطار مشروع قانون المالية، والتكاليف أي المصاريف أنجزت في حدود 98% أي بناقص 2% بالنسبة للتوقعات التي تمت في قانون المالية.

كنتيجة لذلك، فقد تم حصر عجز الميزانية في حدود 3.6% من الناتج الداخلي العام، الذي يعتبر مقبولا جدا في ظروف طبعها التحولات المهمة كما سلف الذكر والظروف المناخية الصعبة.

تلكم، باختصار أيها السيدات والسادة المستشارين، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية لسنة 2019، وأحيطكم علما أن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية هي الآن بصدد وضع آخر اللمسات على مشروع قانون التصفية لسنة 2020، والذي سيتم تقديمه إلى البرلمان قبل نهاية الربع الأول من سنة 2022، أي قبل نهاية مارس 2022 إن شاء الله، تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

أشكر لكم حسن الاهتمام.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مختلف التوضيحات المرتبطة بهذا القانون.

الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

إذن تمت المصادقة على المادة الخامسة من مشروع القانون.

المادة 6:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة السادسة من مشروع القانون.

المادة 7:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

تفضل، نقطة نظام؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عندنا ملاحظة على بعض المواد، ولكن فاش كتقرا واحد، جوج،
ثلاثة، مزيان تقول ليئا أشنو هي المواد باش نحاولو.. ماشي كلشي
بالإجماع...وخا.

السيد رئيس الجلسة:

كندكر بالرقم بكل مادة مادة.

المادة 7:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة السابعة.

المادة 8:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة الثامنة.

المادة 9:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

لتقديم تقرير اللجنة.. ما محتجينوش، طيب أسيدي، عفيتو..

بقا نفتح باب المناقشة لمن أراد التدخل من الفرق أو من السادة
المستشارين وفقا لما تم الاتفاق حوله اليوم في ندوة الرؤساء، هاذ
الصباح.

هل هناك من طلب للكلمة؟

طيب، نعتبر بأن ما تم تداوله من معطيات كاف وواضح.

إذن ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون وفق المسطرة ديال
التصويت مادة بمادة.

أعرض المادة الأولى من مشروع القانون على التصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة الأولى.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت الموافقة على المادة الثانية.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة الثالثة.

المادة 4:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

إذن تمت المصادقة على المادة الرابعة.

المادة 5:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

الجنوبية أو ما يطلق عليها باتفاقية أبيدجان، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع داخل اللجنة المختصة ، شاكرا للسيدات و السادة أعضاء اللجنة المختصة ، شاكرا للسيدات والسادة أعضاء اللجنة روح الإجماع الذي تعاملوا مع هذه الاتفاقيات.

السيد الرئيس المحترم،

إن فلسفة هذه الاتفاقيات تأتي في إطار الدبلوماسية السياسية التي ينفجها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتي ارتكزت على جعلها دبلوماسية مغربية مبادرة لتعزيز العمق الإفريقي للمغرب خصوصا وأنا جزء من إفريقيا ورغم مغادرتنا لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ الثمانينات لأسباب سياسية مست وحدتنا الوطنية، فإن علاقة المغرب بالدول الإفريقية لم تتوقف و الدليل توقيع المغرب منذ سنة 2000 إلى سنة 2016 لأزيد من 1000 اتفاقية وبروتوكول، ليعود المغرب في 30 يناير 2017 رسميا إلى الاتحاد الإفريقي في قمة "أديس بابا" بعد مصادقة البرلمان المغربي على ميثاق الاتحاد الإفريقي ويعطي هذا انطلاقته صاحب الجلالة بخطاب تاريخي لمعت فيه مقولة ملكنا الهام " إفريقيا قارتي وهي أيضا بيتي " وقولته أيضا " إن منظورنا للتعاون جنوب - جنوب واضح وثابت فبلدي يتقاسم ما لديه، دون مباهاة أو تفاخر".

السيد الرئيس المحترم،

إن المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك تؤكد على ضرورة استقلال القرار الإفريقي على جميع المستويات حتى يكون فاعلا ولاعبا استراتيجيا على المستوى الدولي ومحققا على مستوى القارة مزيدا من النجاحات والنمو الاقتصادي والاجتماعي واستثمار الفرص من أجل بناء القدرات والكفاءات خاصة الشباب الذي تزخر به القارة مع إعطاء دينامية جديدة للشراكات الثنائية والمتعددة بناء على الأخوة الإفريقية والتضامن والتعاون الذي في حاجة إلى إعطائه دينامية نموذجية على مستوى القارة وتقويته لصالح الشعوب والأفراد التي تعاني من عدة مشاكل كل هذا يساهم في بسط معالم الأمن والاستقرار التي تشكل القاعدة الأساسية لكل تنمية مستدامة . السيد الرئيس المحترم لا بد أن نشير إلى ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد والذي يدعو إلى تشجيع علاقة متجددة مع إفريقيا، على أساس (رابح-رابح) تحفز على التوجهات الاقتصادية المتخصصة مثل الصناعة والفلاحة والنسيج وصناعة السيارات والسياحة، مؤكداً على أن رهانات النموذج التنموي الجديد يمكنها أن تشكل أيضا رافعة لتعميق وتنوع الشراكة المميزة التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي، مثل الطاقة الخضراء والتكنولوجيا الرقمية... والمركز المالي الجهوي الذي يمكن للبلاد من أن تصبح منصة قارية تتيح الفرص للمستثمرين الأوروبيين الباحثين عن استثمارات مثمرة. هذه الاتفاقيات تهدف أيضا إلى مواصلة تطوير العلاقات الودية القائمة على أساس المنفعة المتبادلة بين المغرب وهذه البلدان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث بموجب هذه الاتفاقيات تتعاون الأطراف في مجال تبادل المعلومات والمعارف

إذن تمت الموافقة على المادة التاسعة.

المادة 10 والأخيرة:

الموافقون=45:

المعارضون=00 (لا أحد):

المتنعون=03.

أعرض الآن مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون=45:

المعارضون=00 (لا أحد)

المتنعون=03.

إذن تمت المصادقة، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2019.

بهذا نكون قد أتيننا على وقائع هته الجلسة.

شكرا للجميع على المساهمة.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

1- فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة المستشار السيد المحترم محمد البكوري حول مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الجلسة العامة لأهني الحكومة المغربية ومن خلالها وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على هذه الحزمة من مشاريع القوانين التي سنوافق بموجها على جملة من الاتفاقيات للتعاون بين مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة والمتعلقة بمجموعة من الخدمات المتبادلة والتي تهتم مجموعة من القطاعات أبرزها الطاقة والمعادن، الاتفاقية الدولية لخطوط الترحيل، الأمن الغذائي، تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، التعاون العسكري، أمن الفضاء الإلكتروني، وحماية وتديبير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى و

(2) مداخلة المستشار السيد عابد بادل حول مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الخوض في المناقشة العامة، سأستغل الفرصة لأهني الجميع بحلول السنتين الميلادية والأمازيغية راجيا من الله العلي القدير أن يدخلهما على أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بالخير واليمن والبركات وعلى الشعب المغربي بمزيد من الطمأنينة والسكينة والمزيد من التألق والازدهار.

يطيب لي أن أتدخل مرة أخرى باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019 كما وافق عليه مجلس النواب، وقبل ذلك لا بد أن أشيد بالروح الإيجابية التي طبعت مناقشته داخل اللجنة حيث ساد النقاش في جو من الصراحة والوضوح طبعه الإجماع على مضمون هذا المشروع الذي يبقى مهما واستثنائيا بالنظر إلى حملته الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من تسجيل العديد من الملاحظات المرتبطة بتنفيذ الميزانية خصوصا ميزانية الاستثمار، حيث نعتبر أن مشروع قانون التصفية محطة تقييم جماعي لمدى تطور ماليتنا العمومية والوقوف على مدى نجاحنا في استثمار مبادئ الحكامة والشفافية وأيضا للحمولة السياسية الكبيرة التي ترافق مناقشة هذا المشروع الذي يسطر النتيجة المالية والمتابعة الدقيقة لتنفيذ الميزانية بهدف التأكد من مدى احترام السلطة التنفيذية للصلاحيات والترخيصات الممنوحة لها بموجب القانون المالي 2019.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن ننوه بالمجهود الذي تبذله الحكومة في إعداد مشاريع قوانين التصفية بحيث نعتبرها آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدي للبرلمان على المالية العمومية وفرصة لمساءلة الحكومة حول أثار النفقات العمومية على الوضعية السوسيو اقتصادية بشكل عام وكذا نجاعة وفعالية مختلف البرامج والسياسات العمومية للرفع من أثرها المباشر على حياة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

إن إرفاق مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2019 بتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية المصحوب بالتقرير الخاص بالتصريح العام بالمطابقة وتقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادر عن هذه المؤسسة الدستورية عملا مقدرًا من طرف الحكومة لتمكين المؤسسة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي للمالية العمومية وفق مقاربة سياسية عبر اعتماد الآليات التالية:

المكتسبة والخبرة و التجارب والمهارات وتطوير العلاقات بين الفاعلين في كل المجالات وكذا تبادل الزيارات الميدانية وتنظيم تداريب ودورات تكوينية. إضافة إلى تسوية أي نزاع بين هذه الدول الأطراف عبر القنوات الدبلوماسية.

السيد الرئيس،

لا بد أن ننوه بالاتفاق الإطار التعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد وما بذل من جهد في إطار مشروع قانون النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وهي منظمة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى مشروع القانون المتعلق بالاتفاق العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا في إطار رغبة الطرفين في تقوية وتمتين علاقاتها الجيدة والودية ورغبة منها في استكمال وتقوية تعاونها في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة التعاون في الميدان العسكري الذي يعد عنصرا مهما للأمن والاستقرار العالميين.

السيد الرئيس المحترم،

ما يتعلق بمشروع قانون ميثاق الشباب الإفريقي فإنه يندرج في إطار انضمام بلادنا إلى الميثاق انسجاما مع التزامنا القاري ورغبتنا الأكيدة للمساهمة في المبادرات الإفريقية واعتبارا لوضع الشباب الإفريقيين الذي يعاني معظمهم من التهميش بسبب التفاوت في الدخل والثروة والسلطة والبطالة والعيش في أوضاع الفقر وضعف الأنظمة التعليمية وكذا مراعاة للاحتياجات المتنوعة للشباب في إفريقيا وهذا في حد ذاته يشكل تكاملا إفريقيا بالكرامة المتأصلة والحقوق الثابتة المكفولة لجميع أعضاء الأسرة البشرية كما ينص عليه إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية مستنكرين أشكال الظلم الذي الحق إفريقيا تاريخيا مثل العبودية والاستعمار ونهب الموارد الطبيعية.

وأخيرا فإن فريق التجمع الوطني للأحرار ينوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تعزيز قدرات دبلوماسيتنا الوطنية تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك مشيدين بالدبلوماسية المبادرة الخلاقة والمبدعة التي تواجهون بها الخصوم. وفي هذا الإطار نؤكد لكم داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا سنساندكم وسندعمكم من كل المواقع في كل مبادراتكم التي ترمي إلى تعزيز حضورنا الدولي والقاري على كافة المستويات وسنصوت على مضامين هذه الاتفاقيات بالإجابة على أمل تنزيلها في أقرب وقت ممكن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مليار درهم فيما يخص الشق المتعلق بالموارد، مع تسجيل نسب متفاوتة من الإنجاز ما يعني أن مختلف هذه الحسابات تعرف تباينات في مجال صرف نفقاتها الاستثمارية حيث يطرح البعض فيها إشكالية الحكامة مما يعني صعوبة الإنجاز وعلى رأسها القطاعات الاجتماعية مما يقتضي حلولاً مستعجلة:

✓ تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في حدود مبلغ 06,2 مليار درهم مع تحصيل موارد الاستغلال في مبلغ 68,4 مليار درهم حيث نجد أن تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في مبلغ 23,1 مليار درهم مع تحصيل موارد الاستثمار في مبلغ 69,3 مليار درهم تطرح نفس الإشكال في كون نفقات الاستثمار الخاص بهاته المرافق في هذا الشق عرف نسبة 50 بالمائة تقريباً من الميزانية غير منجزة مما يطرح سؤالاً عريضاً حول الجدوى منها خصوصاً وأن الحكومة كان لها توجه لحذفها تدريجياً؛

✓ تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار تقدر بـ 88,77 في المائة وإن كانت سنة إيجابية إلا أنها جعلنا ننبه إلى ضرورة احترام كل ما يرتبط بحكمتها وتسريع تنفيذها والإنصاف والتوازن في توزيعها ومردوديتها وفعاليتها وكذا تحديد الأثر على النمو وعلى المواطن؛

✓ بذل الحكومة لمجهودات مقدرة للتحكم في الدين العمومي في ظل الصعوبات المالية التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة؛

✓ ارتفاع موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة إلى مبلغ 4,68 مليار درهم؛

✓ مواصلة تحقيق القيمة المضافة غير الفلاحية ارتفاعاً بنسبة 9,3%؛

✓ مواصلة تحسين تصنيف مرتبة بلادنا على المستوى العالمي من حيث جودة مناخ الأعمال من خلال تنزيل تدابير لفائدة المقاولات والقطاع الخاص، ووضع إطار تنظيمي لتسهيل الإجراءات ورقمنتها بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة؛

✓ تنفيذ نسب إنجاز إجمالية على مستوى التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2019 التي تحققت فيما يخص الموارد بـ 113% وكذا التكاليف بـ 98%؛

✓ وفي المقابل، نؤكد على ضرورة العمل من أجل اتخاذ إجراءات مواكبة في المحاور التالية:

✓ الحد من الانخفاض في معدلات نمو الاقتصاد الوطني الذي انحصر في 5,2% من الناتج الداخلي الخام؛

✓ غياب إنجاز ونشر تقارير نجاعة الأداء الخاصة بالجماعات الترابية في تعارض تام مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13 وفي تنافي كذلك مع مضامين دستور 2011 الذي

✓ ربط الانجازات بالأهداف وأثرها على عموم المواطنين والمواطنات؛

✓ تحليل للمؤشرات الرقمية المتعلقة بالموارد المالية المعبئة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات والتقييم بعد التنفيذ لمختلف العمليات المرتبطة بها.

وإذ ننوه في هذا الباب بتنزيل الإجراءات المتضمنة في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية برسم سنة 2019، نؤكد أن المحاور الأساسية التي ينبني عليها المشروع في إبانته قد احترمت من طرف الحكومة وهي:

✓ إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 وفق برمجة ميزانية ثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة، مما يمكن من تخصيص أمثل للموارد بالنظر إلى الحاجيات والأولويات على ضوء إكراهات الاستدامة المرتبطة بالإطار الماكرو اقتصادي؛

✓ دخول حيز التطبيق المقتضى المتعلق بتقديم البرمجة متعددة السنوات المتعلقة بالمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، للجان البرلمانية المعنية، رفقة ميزانيات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمنشآت العامة.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة المشروع جعلنا نسجل بارتياح كبير انخراط بلادنا في تفعيل عدد من التوجهات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين فعالية التدبير العمومي على سبيل المثال لا الحصر:

✓ تعزيز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والدولي؛

✓ وضع إطار موحد لتدبير المشاريع المقترحة للتمويل العمومي في إطار توخي مردودية أكثر على المستويين الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع المزمع إنجازها؛

✓ تحسين حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية؛

✓ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فبقرارة متأنية للنتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019 والتي كانت في مجملها إيجابية تفرض علينا التذكير بالإجراءات التي تبنتها الحكومة في هذا الإطار وهي:

✓ تنفيذ نفقات الميزانية العامة لسنة 2019 حيث بلغت 96,365 مليار درهم مع تسجيل تحصيل نفس المبلغ تقريباً فيما يخص الشق المتعلق بالموارد؛

✓ تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2019 حيث بلغت 90,90 مليار درهم مع تسجيل تحصيل مبلغ 10,36

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار أثار خلال مناسبة مناقشة قوانين المالية مع السيد وزير الاقتصاد والمالية السابق محمد بن شعبون مسألة مراجعة المقتضيات القانونية التي تخص منظومة التسجيل والتبر، ومدونة تحصيل الديون العمومية، ومدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، ومدونة تحصيل الديون العمومية وأيضاً مرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) يتعلق بالصفقات العمومية على اعتبار أنها توجهات إستراتيجية. حيث كان جواب السيد الوزير آنذاك هو أننا بصدد تجميع مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وإصدار خلاصات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي توج بالمصادقة على القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي رسم خارطة الإصلاح الشامل والتدريجي مع تأكيده في عدة مرات على ضرورة إصلاح مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمدونة العامة للضرائب في شموليتها بعيداً عن قوانين المالية حيث تبين لنا أن إعادة صياغتها من جديد ضروري لكي تتلاءم مع رهانات وتحديات المستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

كانت هذه مقترحات فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، وهي مناسبة نشكر فيها السيدة وزيرة المالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية وكافة أطر الوزارة على عملهم الجاد والمسؤول والوطني. طامحين أن تباشر الحكومة تسريع وتيرة مراجعة هذه المقتضيات القانونية في هذه المرحلة لمعالجة الإشكاليات المطروحة في مجال تدبير المالية العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي.

إن جميع الشروط الضرورية السالفة الذكر مواتية والفرصة سانحة لفتح هذه الأوراش الواردة أعلاه، والتي ستشكل انطلاقة متجددة لتجويد تنفيذ قوانين المالية التي تأتي في منحنى تصاعدي شمولي ومستدام سواء على مستوى ترسيخ قيم الشفافية والحكامة الجيدة بالمرفق العام أو الرفع من قدرات الانجاز حتى نتمكن من إيصال أثر الميزانية إلى المواطن.

وتبعاً لما سبق، وإيماناً منا بأن الحكومة واعية والسيدة الوزيرة والسيد الوزير على اضطلاع كذلك بهذه التحديات وهذه الأوراش وانسجاماً مع تصويتنا السابق على مشروع قانون مالية 2019 بالإيجاب وفي إطار سيرورة المواقف الواضحة التي يتبناها فريق التجمع الوطني للأحرار لا يسعنا إلا أن نصوت كذلك بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019 انسجاماً مع مواقفنا ومواقفنا كذلك كما سنكون إلى لدعم مبادراتكم الإصلاحية المتواصلة لقطاع المالية وفي كل ما من شأنه تجويد أداء المرفق العمومي وفق مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة.

ينص في فصله الأول على تبنيه لمبدأ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتكريسه لقاعدة التلازم بين ممارسة المسؤوليات والوظائف العمومية بالمحاسبة؛

السيد الرئيس المحترم،

هذه المناقشة تفرض علينا كذلك إثارة بعض الصعوبات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

صعوبة قيام المجلس الأعلى للحسابات بمهامه الرقابية في ظل عدم إدلاء الوزارة المكلفة بالمالية، بالمعطيات التفصيلية لتنفيذ عمليات المداخيل والنفقات الخاصة بهذه الحسابات الخصوصية للخزينة حيث تم الاقتصار على المبالغ الإجمالية والمجمعة؛

ضرورة مراعاة واحترام الطابع الاستعجالي والطارئ الذي تستند عليه المراسيم المتعلقة بالاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لمختلف الوزارات في إطار احترام مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13.

أما بالنسبة لتنزيل ورش نجاعة الأداء، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بكل أسف بالرغم من تحسن مؤشرات نجاعة الأداء الرقمية وتطور تركيبها على مستوى الأهداف، إلا أن التفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية تدعو إلى ترسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل نظام لليقظة المعلوماتية لتمكين التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، وكذا تدبير المخاطر المرتبطة بها.

وفي إطار معالجة أسباب الضعف النسبي في تحقيق النتائج المتوخاة من طرف بعض القطاعات الوزارية، ندعو الحكومة مستقبلاً إلى العمل على توفير بدائل عملية وحلول قانونية للرفع من قدرات الانجاز حتى لا يصبح الأمر أكثر تعقيداً في مرحلة لاحقة وبالتالي النتائج المحققة لا ترقى إلى انتظارات المواطن خصوصاً وأن بلادنا قطعت مراحل متقدمة من خلال أعمال المقاربة التشاركية فيما يخص التوجهات التي ستخترط فيها حيث مكنت من وضوح الرؤيا وافتناء النقاش العمومي فيما يخص تبني الخطوات الآتية:

✓ التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة بالصخيرات يوم 03 و04 مايو 2019؛

✓ مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي؛

✓ تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛

✓ تنزيل ورش الحماية الاجتماعية؛

✓ القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

✓ توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا من خلال مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة أعضاء اللجنة المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 23.21 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2019، وهو مشروع على درجة كبيرة من الأهمية، لأن قانون التصفية يشكل أداة سياسية رئيسية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ومراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية، ومقارنتها مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، وبما يمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الميدان الجبائي ومجالات التسيير والاستثمار.

وإذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، فإن إحدى الحدود والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي ضعف التحكم التقني في عمليات الميزانية الذي يتطلب دراسات معقدة على قاعدة إحصائيات ليست في متناول البرلمان.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع قانون التصفية لسنة 2019، يأتي لتثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، وذلك على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛ وفتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛ وإلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2019؛ وإلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2018 محل التزامات بالنفقات مؤشرا عليها من قبل مصالح الخزانة العامة للمملكة.

إن قانون التصفية يكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنه وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليص هامش الخطأ في إعداد القوانين

المالية اللاحقة والتأكد من تنفيذ القانون المالي السنوي، إلا أنه على المستوى العملي يتم إفراغ قانون التصفية من مضمونه وأهدافه الرقابية لكونه لا يلقى الاهتمام الكبير من قبل البرلمان والبرلمانيين خلافا للاهتمام الذي يلقاه القانون المالي، وهي مناسبة لدعوة الفرقاء السياسيين إلى تكثيف الجهود وخلق سبل التعاون والتشارك لأجل منح هذا القانون حيزا زمنيا أكثر للمناقشة، فإذا كانت عملية المصادقة على قانون المالية للسنة تعتبر مراقبة سياسية سابقة أو قبلية على تنفيذ المال العام بحيث يفسر اعتماد والمصادقة على هذا القانون كإذن يسمح للحكومة بمباشرة الإنفاق وتنفيذ التزاماتها كما يعتبر أيضا إذنا لها لجباية إيرادات الدولة فإن المصادقة على قانون التصفية تعتبر نوعا من أنواع الرقابة اللاحقة على المال العام ذات الطابع السياسي والتي تبدأ عند انتهاء السنة المالية.

السيد الوزير المحترم،

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا حرصكم على احترام الأجل القانونية كما نثمن الرصيد الوثائقي المصاحب لهذا المشروع وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة لإغناء المعطيات المقدمة للبرلمان وتحسين جودتها ومساهمة في الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية وعمليات تصفية ميزانية الدولة نحول مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بتدبير المالية العمومية، وعليه فإننا نصوت بالإيجاب على مضامين هذا المشروع.

III- الفريق الحركي:

1) مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتدابير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بقران باسم (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير

وقعتها الحكومة المغربية، سواء منها الإتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف، كما نثمن كل ما حققته الدبلوماسية المغربية لتجويد العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية تشاد للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكلا البلدين بشكل عام، وفي قطاعي الطاقة والمعادن على وجه الخصوص، كما نشيد أيضا بتعميق العلاقة بين بلادنا وحكومة جمهورية صربيا بتوقيع الإتفاق بين البلدين بوضع إطار قانوني للتعاون العسكري بين الجانبين، وأيضا الإنخراط في كل المبادرات التي تشرف عليها المملكة المغربية من أجل ترسيخ تواجدها بالقارة الإفريقية وتعزيز مكانتها ودورها الريادي في هذا الإتجاه.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، فإننا ننوه بانضمام بلادنا إلى ميثاق الشباب الإفريقي، انسجاما على التزاماته القارية وانخراطه في المبادرات الإفريقية، والرامي إلى النهوض بأوضاع الشباب الإفريقي، بالإضافة إلى تعزيز التشريعات والأنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والتي تتماشى مع الترسنة القانونية الوطنية المتعلقة أساسا بالمعالجة الآلية للمعطيات الشخصية وحمايتها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي، نثمن كل المشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات المذكورة، وأيضا بالمكانة المتميزة التي تحظى بها بلادنا لدى مختلف المنظمات والهيئات القارية والجهوية والدولية والدور الريادي التي تضطلع به الدبلوماسية الرسمية والموازية في مختلف المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع كل المشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات المذكورة، لا بد أن نثمن عاليا المجهودات المبذولة من أجل تجويدتها، وندعو الحكومة إلى تحيينها كلما دعت الضرورة لذلك وكذا تقييم نتائجها وتبعتها، وبخصوص موقفنا في الفريق الحركي فإننا سنصوت عليها بالإيجاب خدمة للمصلحة التي تقتضها المرحلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، وهو إجراء دستوري تطبيقا لأحكام الفصل 76 من الدستور وقانوني أيضا، طبقا للمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي مناسبة

البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019؛

2. مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

3. مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط الترحيل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛

4. مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛

5. مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛

6. مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛

7. مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛

8. مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الإفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛

9. مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014.

السيد الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على المعطيات القيمة التي تقدم بها عند تقديم مشاريع الاتفاقيات المعروضة على اللجنة، وبهذه المناسبة، فإننا نسجل بإيجاب أهمية هذه الإتفاقيات والتي ستخدم مصلحة المملكة الشريفة وتعزز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، معبرين عن انخراطنا التام في الرؤية الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطار الدبلوماسية الرسمية، كما ننوه في نفس الوقت بمجهودات الوزارة المعنية في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بإيجاب مضامين مشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات التي

✓ أما فيما يخص الاعتمادات المرصودة للاستثمار فقد لاحظ المجلس الأعلى للحسابات أن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لـ 11 قطاعا وزاريا لم تتعد نسبة تنفيذ الاستثمار 50% الأمر الذي يدعو الحكومة الحالية إلى العمل إلى تحسين نسبة الإنجاز المتعلقة بنفقات الاستثمار في الميزانيات المقبلة؛

✓ استفادة بعض الحسابات الخصوصية من مداخل تفوق حاجياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن مناقشة قوانين التصفية يجب أن تعطى لها القيمة الحقيقية التي تستحقها، وذلك من خلال العمل على تجويد النقائص التي تشوبها، وأخذ بعين الاعتبار توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وبنك المغرب، وملاحظات ومطلب السادة البرلمانيين للوصول إلى عمل مشترك وبلوغ تدبير امثل للمالية العمومية. والسلام عليكم.

IV- الفريق الاشتراكي:

1) مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أندخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشاريع قوانين تهم مجموع من الاتفاقيات الدولية المهمة والتي قدمها أمام أنظارنا السيد وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج.

هذه الاتفاقيات تهدف إلى تفعيل التوجهات الملكية السامية بشأن وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية وتوسيع شراكات المملكة وتنوع مجالات تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية.

ويتعلق الأمر باتفاقيتين ثنائيتين وثلاثية مع كل من جمهورية التشاد وجمهورية صربيا، وخمس اتفاقيات إقليمية، ثلاث منها معتمدة في الإطار الإفريقي، واتفاقيتان معتمدتان في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون عدد الإسلامي على التوالي، بالإضافة إلى اتفاقيتين تهمان العمل متعدد الأطراف.

هذا وقد أعربنا ونعرب دائما، على محددات وموجبات هذه الاتفاقيات، عبر أبعادها وتجلياتها على مستوى يسمح بتعزيز مكانة المملكة وترسيخ توجهها في الانفتاح والانخراط ضمن ثلاثية الجهوي والإفريقي والدولي، وفق دينامية حيثة تطبعها التوجهات السامية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

أيضا للبرلمان لتقييم نتائج سنة مالية بين المتوقع والمنجز فعلا والوقوف على مؤشرات نجاعة الأداء، ومدى التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها فيما يخص تنفيذ مشاريع قوانين المالية، كما نتمن دور مجلس الأعلى للحسابات كهيئة دستورية في مراقبة المالية العمومية إذ يمدنا بتقارير حول تنفيذ الميزانية مرفقة بملاحظات وتوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار.

إننا في الفريق الحركي نسجل أن هذه اللحظة هي لحظة للمحاسبة بامتياز باعتبار أن قانون التصفية وسيلة للمراقبة البعدية للمالية العمومية من طرف البرلمان.

فبالرغم من أن الحكومة تحرص على تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الأجال الدستورية والقانونية، إلا أننا نلاحظ أن حجم المواكبة والدراسة والاهتمام لقوانين التصفية لا يحظى بقدر الاهتمام الذي يحظى به مشروع قانون المالية بالرغم أنهما وجهان لعملة واحدة، وإذا كانت الحكومة قد أرفقت هذا المشروع بتقارير حول نجاعة الأداء وافتحاصه، وهو ما كان مطلبا ملحا لأعضاء الفريق الحركي في كل مناسبة من أجل تمكينهم ما الوثائق اللازمة لتسهيل أموريتهم في الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

إن تنفيذ الميزانية العامة لسنة 2019 جاء في ظرفية اتسمت بسوء الظروف المناخية وقلّة تساقطات الأمطار ومحيط دولي عرف تفاقم التوترات التجارية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي مما انعكس سلبا على نسبة نمو الناتج الداخلي الخام حيث تراجع من 3.2% لسنة 2018 إلى 2.5% سنة 2019 مع العلم أن ميزانية 2019 كانت تركز على القطاعات الاجتماعية الأساسية الصحة والتعليم والشغل.

ودون الخوض في تفاصيل الأرقام فإننا لأبد أن نبدي بعض الملاحظات وهي على الشكل التالي:

✓ المالية العمومية لا زالت تعاني من عدة إكراهات بنيوية (ضغط المديونية - وضيق الوعاء الضريبي) وهو ما أشار إليه التقرير السنوي لبنك المغرب، بحيث اعتبر أن ترسيخ المتانة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب رفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نموه؛

✓ بالرغم من انخفاض الفاتورة الطاقية فإن العجز التجاري ظل في مستويات مرتفعة؛

✓ تراجع في الصادرات الأساسية؛

✓ محدودية الانسجام والالتقائية لمجموعة من البرامج القطاعية مع الخيارات الإستراتيجية الكبرى؛

✓ ارتكاز المؤشرات على مراقبة الوسائل عوض النتائج ووقعها على المواطنين والمواطنات؛

مناخ الأعمال، مع ادمج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية الوطنية وانخراطه في الوعاء الضريبي.

وفيما يتعلق بتزليل ورش نجاعة الأداء، نطالب بتسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل نظام اليقظة المعلوماتية حتى يتم التفاعل بشكل مبكر مع تدهور المؤشرات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، وكذا ضبط الأهداف المسطرة في البرامج توخيا للانتقائية وإعادة النظر في عدد المؤشرات باعتبار أن كثرتها تشل كاهل الإدارة، وتصعب عملية المحاسبة والتقييم بعد التنفيذ. مع التأكيد على أهمية تحقيق الانتقائية بين البرامج القطاعية من جهة، والبرنامج الحكومي والتوجهات العامة للدولة المتضمنة في خطاب جلالة الملك من جهة أخرى، وهي مناسبة للتنبيه إلى إشكالية صدقية المعطيات، وغياب الانتقائية فيما بين البرامج. وفي هذا الاتجاه نطالب بضرورة اعتماد الإدارات على القيادة الأفقية في تدير الاستراتيجيات كمدخل لتحقيق الانتقائية ونجاعة الأداء.

السيد الرئيس،

وفيما يخص الجهات، فإننا نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة ترايبية في وضع السياسات العمومية، لان التفاوتات المجالية التي تعاني منها الجهات اليوم من شأنها التأثير على مساهماتها واختصاصاتها.

ومن جهة أخرى ننبه الحكومة إلى أن ارتفاع نسبة عجز الميزانية من نسبة 3.7% إلى نسبة 4.1% المصريح به لا يعكس الواقع حيث أن هذا الارتفاع وصل نسبة 4.5% أو 4.7% إذا ما تم خصم بعض مداخل التمويل المبتكر، والذي يعد مصادره من صندوق الإيداع والتدبير، والصندوق المغربي للتقاعد، لأن جل مدخرات هذه الصناديق هي مدخرات الطبقة العاملة التي يجب رد الاعتبار لها.

وبخصوص الدين العمومي، نشير إلى ارتفاع حجمه، حيث انتقل من 62 مليار درهم إلى 79 مليار درهم، وأن الخلل راجع إلى الترخيص الذي يقدمه البرلمان للحكومة، وفي هذا الإطار، نطالب بوضع برنامج واضح لكي يتم التحكم في الدين العمومي.

وفي الأخير نطالب الحكومة بضرورة تفعيل الحوار الاجتماعي، وإحداث درجات جديدة، على اعتبار أنها آلية لفك العديد من المشاكل المتعلقة بالموظفين، مع الإشارة أيضا إلى إشكالية عدم تفعيل جل بنود هذا الحوار لاسيما الزيادة في الأجور بالنسبة لبعض القطاعات الحكومية.

وعليه فإننا نؤكد على دعمنا الكامل لطموح مملكتنا، عبر استكمال المسطرة التشريعية والمصادقة على الاتفاقيات المذكورة، مع ضرورة استحضار المقاربة التشاركية خلال محطات إعداد الاتفاقيات من حيث المراحل الإجرائية بالدرجة الأولى، فضلا عن القيام بعملية تروم تقييم كافة الاتفاقيات، بغية الرفع من وتيرة الاستقطاب للرأس المال الأجنبي، وتحسين مستوى الشراكة الخارجية.

وكما صادقنا في اللجنة بالإجماع، نصادق اليوم في هذه الجلسة التشريعية بالإجماع كذلك على مشاريع الاتفاقيات المعروضة على أنظارنا.

2) مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني السيد الرئيس أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقش مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019 وهي مناسبة للوقوف على أهمية مناقشة قانون التصفية، من جهة، باعتباره الية أساسية تساهم في المقارنة بين الموارد المرخص باستيفائها من طرف البرلمان والنفقات الفعلية، وكذا تعزيز الرقابة البعدية للبرلمان على عمل الحكومة، ومن جهة أخرى، الوقوف كذلك على مجهودات اطر وزارة الاقتصاد والمالية في إعداد وتقديم مشروع قانون التصفية في الأجل القانونية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، مع أهمية التقارير المرافقة لهذا المشروع، في هذا السياق، ولأجل التمكن من المساهمة الفعلية في تجويد دراسة مشروع القانون وتحسين مستوى مقروئته، طالبنا بإمدادنا بهذه التقارير قبل إحالة مشروع القانون، على اعتبار أن قانون التصفية يكتسي أهمية بالغة في تحسين طرق التقدير والتنبؤ، وكذا تقليص هامش الخطأ في إعداد قوانين المالية المقبلة كما أنه يقدم للبرلمان مؤشرات ومعطيات مهمة ستساهم في الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية، وكذا الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، كما طالبنا بضرورة تقليص أجال إعداد مشروع قانون التصفية.

السيد الرئيس،

كان أمنا كبير في أن تجيبنا الحكومة عن التدايير والإجراءات التي سوف تتخذها في إطار التجاوب مع الملاحظات المضمنة ضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات، بالخصوص تلك المتعلقة بوجوب ترشيد النفقات، وكذا الحاجة إلى مراجعة عميقة للنفقات الجبائية، إننا في الفريق الاشتراكي ندعو إلى التعجيل بمباشرة الإصلاحات العميقة والبنوية اللازمة لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتطويره وتحسين

V- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:**1) مداخلة المستشار السيد المخلول محمد الحرمة في المناقشة العامة لمشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على تسع إتفاقيات دولية:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

لا يمكننا اليوم ونحن نناقش تسع مشاريع قوانين نوافق بموجبها على تسعة إتفاقيات دولية، إلا أن نجدد الاعتزاز بعمل الدبلوماسية المغربية التي يرفعها ويقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وذلك لأنه وبفضل الرؤية السديدة لجلالته، تمكنت بلادنا من مواصلة تحقيق انتصارات بل فتوحات دبلوماسية لا يمكننا إلا الافتخار والاعتزاز بها، والتي تؤكد المكانة الرائدة لبلادنا على الصعيد الإقليمي والدولي، كما تؤكد أن التجربة المغربية في الإصلاح وفي الديمقراطية في المنطقة سوف تظل تجربة ملهمة لشعوب المنطقة.

السيد الرئيس،

تكتسي هذه الإتفاقيات أهمية خاصة وتترجم توجهات السياسة الخارجية لبلادنا والتي أصبح يحتل فيها العمق الإفريقي مكانة مهمة، خصوصا بعد عودة بلادنا إلى عضوية الاتحاد الإفريقي، وفي هذا الإطار وعلاوة على إتفاقيات الاتحاد الإفريقي التي سبق لبلادنا المصادقة عليها، فإن إتفاقيتي الاتحاد الإفريقي المعروضة علينا اليوم سوف تعزز هذا الانخراط وهذا المسار ويتعلق الأمر بكل من:

1- ميثاق الشباب الإفريقي؛

2- إتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.

لقد تلقينا بارتياح الجهود المبذولة كي تحتضن بلادنا مقر منظمة الشباب الإفريقي، كما أن هذه الإتفاقية تعكس أن القارة الإفريقية هي اليوم على الصعيد العالمي الأكثر شبابا وهي ثروة بشرية لا تقدر بثمن، كما أن مضامين هذه الإتفاقية تنسجم مع الجهود الكبيرة التي بذلتها بلادنا للنهوض بالشباب المغربي، سيما منذ دستور 2011 الذي تضمن مقتضيات مهمة ذات الصلة بحقوق الشباب المغربي، وعلاوة على ذلك فإن إتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، تأتي انسجاما مع انضمام بلادنا للعديد من الإتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبالنظر إلى الأدوار المتزايدة التي أصبحت تلعبها الرقمنة في التجارة ما بين دول القارة ومع غيرها من الدول الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فإنه لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين

بالمغرب إلا التنويه بالاتفاق الإطار للتعاون الثنائي في ميداني الفلاحة والمعادن ما بين بلادنا ودولة التشاد، وهو ما يؤكد العلاقات المتميزة مع هذه الدولة، التي تكتسي بحكم موقعها مكانة متميزة في القارة، وفي الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة شبكات الإرهاب والهجرة والجريمة في الساحل الإفريقي وعلاوة على ذلك فإن أتفاق التعاون العسكري مع صربيا أمر يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى العلاقات التقليدية المهمة مع هذا البلد، والذي سيشكل لا محالة إضافة نوعية الخدمة السلام والأمن في العديد من بقاع العالم.

السيد الرئيس،

إن موافقتنا اليوم على مشروع القانون الذي يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وكذا مشروع القانون الموافق بموجبه على إتفاقية تعزيز التجارة في الخدمات ما بين الدول، يعكس في العمق نظرة بلادنا للأدوار التي يجب أن تطلع بها هذه الكيانات الإقليمية والتي أصبحت مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتجاوز الإطار السياسي الضيق، وذلك قصد لعب أدوار اقتصادية وتجارية تبدو أكثر أهمية وفائدة لشعوب تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يسعنا إلى التنويه بسعي بلادنا الحثيث إلى الانخراط في القانون الدولي، وهو انخراط تجسده اليوم بشكل واضح موافقتنا على:

1- مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على إتفاقية الأمم المتحدة بشأن إتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018.

2- مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالإتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988.

وهو انخراط يتعين على بلادنا أن تصاحبه بملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع المعايير الدولية في إطار مقتضيات الدستور وثوابت الممارسة الإتفاقية للمملكة المغربية.

2) مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم في المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

بداية، لا يمكننا إلا التنويه باستمرار احترام الحكومة للأجال الدستورية في إحالة قوانين التصفية على البرلمان، وهو تحول يعد من ثمار دستور 2011، خصوصا الفصل 76 منه، والذي كملته مواد القانون التنظيمي للمالية في بابه الرابع.

بالتحليل واستخلاص الدروس بشأن كل قطاع وزاري على حدة:

2- عدم تجاوز الحسابات المقدمة من لدن المحاسبين العموميين نسبة 81% من مجموع الحسابات الواجب تقديمها:

3- إعتبر المجلس الأعلى للحسابات، أن عملية التحقق من مطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة، لم تشمل جميع المحاسبين العموميين والذي يعود حسب المجلس، إلى عدم توصله بجميع الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين، برسم سنة 2019 كما سلف ذكره.

وعلى العموم، فإننا ندرك أن الخزينة العامة للمملكة سوف تتجاوب مع مجموع التوصيات المتضمنة في التصريح العام للمطابقة، الذي يهم السنة المالية 2019، والمعد من طرف المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

علاوة على المعطيات المهمة والتوصيات التي تضمنها التقرير العام للمطابقة، الذي قمنا بالإشارة لبعض الملاحظات التي تضمنها، فإن تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2019، والذي أحيل على البرلمان إعمالا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي للمالية، يتضمن بدوره معطيات مهمة سواء في محوره الأول الذي خصص الدراسة موضوع استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية فيما يتعلق بنجاعة الأداء، أو المحور الثاني الذي خصص لتقديم نتائج تنفيذ ميزانية 2019 حسب مكوناتها.

لا نريد أن نستحضر هنا كل تلك الاستنتاجات الهامة التي قدمها المجلس حول مقارنة نجاعة والتي زكاها من خلال دراسة نماذج ست برامج قطاعية تحتل مكانة وازنة في حجم الاقتصاد الوطني، وبكفينا هنا التأكيد على الحاجة الماسة إلى أن تعمل القطاعات الحكومية على مراجعة منهجية إعداد وإعمال تقارير نجاعة الأداء، وذلك لأن ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات تدفع إلى الاعتقاد بأننا مازلنا لم ننتقل من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، خلافا لمقتضيات القانون التنظيمي والنصوص التنظيمية الصادرة إعمالا له.

السيد الرئيس،

إن أحد الأهداف الكبرى التي توخى القانون التنظيمي للمالية بلوغها هو تطوير المعلومة المالية المقدمة للبرلمان، وفي هذا الإطار يجدر التنويه باحترام الحكومة لمقتضيات المادة 66 من حيث الوثائق المصاحبة لقانون التصفية لسنة المالية 2019، حيث تم إرفاقه بالوثائق المنصوص عليها في المادة المذكورة، إلا أننا نهييب بالحكومة العمل على تطوير مضامين تلك الوثائق وتعزيزها بمعطيات أكثر وبخلافات واستنتاجات وقراءات تركيبية للأرقام الواردة فيها وذلك بغية تيسير مقروئيتها.

ويجدر بنا ونحن نناقش اليوم في الجلسة العامة هذا المشروع، التنويه بالنقاش المسؤول والغني الذي دار ما بيننا وما بين الحكومة ممثلة في السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وهو نقاش يتعين الاستمرار فيه وتطويره خارج الاجتماعات التشريعية، وذلك حتى يتمكن البرلمان من مواكبة التدبير المالي للدولة والوقوف عن كتب على الإكراهات التي مازلت تواجهه.

السيد الرئيس،

إن مقتضيات القانون التنظيمي للمالية شكلت في الواقع، إذا ما أحسن إعمالها إصلاح عميق للدولة في بعدها التدبيري، خصوصاً وأن الشروع في تطبيق المقاربة القائمة على النتائج، تزامن مع تعزيز مقروئية قانون التصفية عبر الوثائق المصاحبة له.

إن أحد أوجه التدبير المالي للدولة، والتي تتطلب مجهود استثنائي لتطويرها هو ما يتعلق بتنفيذ "نفقات الاستثمار"، والتي وعلى الرغم من المبررات التي استمعنا إليها في جواب الحكومة، إلا أن عدم تنفيذ تلك الاستثمارات، خصوصاً في القطاعات الاجتماعية يطرح أسئلة جدية حول الحكامة في التدبير العمومي، ويقتضي على وجه الاستعجال إزالة العوائق سواء المرتبطة بالعقار أو بإعسار المقاولات وإقرار التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لذلك.

السيد الرئيس،

إن مناقشة قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، لا يمكن أن تتم بمعزل عن قراءة:

"تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2019 وكذا التقرير العام بالمطابقة - السنة المالية 2019.

وهي مناسبة للتنويه بالأعمال الجليلة التي مافتى يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، والتي تشكل سندا قويا للبرلمان في ممارسة مهامه الدستورية ومع إيماننا العميق، بأن وزارة الاقتصاد والمالية بجميع هيكلها تولي الملاحظات المقدمة من طرف المجلس الأعلى للحسابات عناية خاصة، في أفق التجاوب معها في السنوات المقبلة، فإننا نرى أنه من المفيد التذكير ببعض تلك الملاحظات، وذلك بالنظر إلى أن الدور المركزي الذي منحه الدستور للمجلس، في هذا المجال، حينما نص صراحة في الفصل 147 على أنه يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين مالية" وجدير بالذكر الإشارة إلى أننا تلقينا بارتياح الوثيقة المعنونة ب "إيضاحات حول الملاحظات والتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2019"، التي أعدتها وزارتك. والتي تعكس في الواقع حوار مهم وعميق ما بين وزارة الاقتصاد والمالية والمجلس الأعلى للحسابات، ومن نماذج تلك الملاحظات نسوق ما يلي:

1- إعتبر المجلس أن الوثائق العامة مازالت تقدم إليه مجزأة وليست مجمعة، حسب كل قطاع وزاري، مما يصعب مهمة المجلس للقيام

VI- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:**مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

بداية لابد أن أهنأكم السيد الوزير على إعداد مشروع قانون التصفية وإيداعه بالبرلمان وفقا للأجال القانونية، وإرفاقه بكل من التقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء، وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلقة بتفعيل آليات التدبير المرتكز على النتائج الذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج.

كما أن وفرة هذه المعلومات التي تضمنتها الوثائق المرفقة بالمشروع لتعتبر بحق نقلة نوعية في العمل الرقابي البرلماني ولبنة من لبنات بناء صرح الشفافية، وهو ما سيساهم في الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية، وبالتالي سيساعد على تقييم نجاعة الأداء بنفس جديد لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

يعتبر قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019 قيد الدراسة أحد المؤشرات الدالة على نضج الرقابة البرلمانية، ذلك أن قوة وصلابة مؤسسات الرقابة القضائية والبرلمانية هي الضمانة الحقيقية للحد من الفساد ومكافحته، تأسيسا على مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكمة الجيدة، وهو ما يمكن ممثلي الأمة بالقيام بالأدوار المنوطة بهم، وأهمها محاسبة الحكومة على تدبيرها للشأن العمومي في نطاق القانون ووفقا لأحكام الدستور. وهو ما يمكن البرلمان من تحليل ودراسة مؤشر دقة تخطيط الموارد والنفقات ومؤشر دقة إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل عام.

السيد الرئيس،

لابد أن ننوه بانخراط 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة في منهجية نجاعة الأداء وانبثاق أغلب برامجها عن استراتيجيات أو خطط عمل ذات أهداف محددة ومؤشرات لقياس مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، كما ندعو القطاعات الأخرى إلى بذل المزيد من الجهود احتراما وتجاوبا

مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

من جهة أخرى، لابد من العمل على ضبط الأهداف المسطرة في البرامج توخيا للالتقائية، وكذا إعادة النظر في عدد المؤشرات على اعتبار أن كثرتها تصعب عملية المحاسبة والتقييم بعد التنفيذ.

السيد الرئيس،

نسجل الأداء المتميز لتنفيذ ميزانية سنة 2019 حيث أسفر عن نسبة إنجاز وصلت إلى 112% وهو ما يشكل نسبة تطور ناهزت 7,10% مقارنة بالمداخيل المسجلة برسم سنة 2018 ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة، ومداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة، في حين سجلت النفقات نسبة إنجاز بلغت 79% وهو ما يشكل نسبة تطور ناهزت 4% مقارنة بالنفقات المسجلة برسم 2018.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن المالية العمومية تعاني من عدة إكراهات بنيوية، تحد من وقع السياسات الماكرو اقتصادية على إنعاش النشاط الاقتصادي بسبب الحجم المتناقص للحيز المالي، بفعل ضغط المديونية وضيق الوعاء الضريبي، وهو ما يقلص من هامش التدخل المتاحة للسياسة المالية، ويحد من أثارها في مجال إنعاش النشاط الاقتصادي، وهذا ما كشف عنه التقرير السنوي الذي قدمه والي بنك المغرب، حول "الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2019" الذي اعتبر أن ترسيخ المتانة الاقتصادية والاجتماعية يتطلب رفع تنافسية الاقتصاد وتسريع نموه، وهو ما يتطلب في نظرنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، التعجيل بمباشرة الإصلاحات العميقة والبنوية اللازمة لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتطويره وتحسين مناخ الأعمال، مع دمج القطاع الغير منظم في الدورة الاقتصادية الوطنية وانخراطه في الوعاء الضريبي.

وبخصوص تقييم مؤشرات نجاعة الأداء لابد من تسجيل بعض النقاط الإيجابية أبرزها:

- تقدم طفيف على مستوى خلق فرص الشغل، بانخفاض معدل البطالة من 5.9 في المائة إلى 2.9 في المائة سنة 2019؛

- تقدم مؤشر إدراك الفساد من الرتبة 90 سنة 2016 إلى الرتبة 80 سنة 2019؛

- تقدم مؤشر ممارسة الأعمال من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019؛

- تحفيز التشغيل العمومي الذي بلغ 182.167 منصبا، وبلغ عدد المقاولين الذاتيين 130.000؛

غير أنه على الرغم مما تحقق من تقدم على الصعيد الاقتصادي لاسيما في قطاع البنات التحتية ومناخ الأعمال ودعم المبادرة

تنفيذ قانون المالي لسنة 2019 زيادة للموارد على النفقات حددت في 15.858.010.492.57 درهما.

فبالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية التي صاحبت تنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2019، والتي اتسمت بعدم الاستقرار، فقد تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أداء إيجابي بشكل عام، مستفيدا من النتائج المهمة المسجلة في عدة قطاعات ذات المساهمة الكبيرة الإجمالية في القيمة المضافة وتسارع القيمة المضافة غير الفلاحية، كما حقق صافي الاحتياطات الدولية ارتفاعا ملحوظا. وعليه، فقد تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو يقدر بـ 2.5% وعجز في الميزانية في حدود 3.6% من الناتج الداخلي الخام. كما ساهمت سياسة الانفتاح التي اعتمدها المغرب في تعزيز مكانته الدولية وفي الاندماج التدريجي لاقتصاده في السوق العالمية.

وتقييما لمؤشرات نجاعة الأداء نسجل:

تقدم طفيف على مستوى خلق فرص الشغل، بانخفاض معدل البطالة من 9.5% سنة 2018 إلى 9.2% سنة 2019؛

تقدم مؤشر إدراك الفساد من الرتبة 90 سنة 2016 إلى الرتبة 80 سنة 2019؛

- تقدم مؤشر ممارسة الأعمال من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019؛

تحفيز التشغيل العمومي الذي بلغ 182167 منصبا، وبلغ عدد المقاولين الذاتيين 130.000 مقاولا مقابل 581.102 مقاولا سنة 2018؛

- تحسن العديد من المؤشرات التعليمية؛

- ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج تيسير؛

- تطور نسبة التمدرس في التعليم الأولي إلى 5,72% خلال نفس الموسم؛

- تقدم الورش الاجتماعي؛

- مواصلة دعم نظام المساعدة الطبية؛

- التقدم في ورش توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مهنيين وعمال مستقلين وأشخاصا غير أجراء؛

- نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة بلغت هذه النسبة 69% سنة 2019؛

- عرف القانون المالي لسنة 2019 ما يقارب 422 هدف تخصص 36 قطاع بمعدل يقارب 12 هدف لكل قطاع، وعموما، وبالنظر لاحترام مشروع قانون التصفية للمسااطر المحددة في القانون التنظيمي للمالية.

ومن أجل كل هذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت على مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم بالإيجاب.

المقاولاتية، وارتفاع الموارد بنسبة تحصيل ناهزت 111% مقارنة بتقديرات الميزانية العامة، وبارتفاع 2.11 مقارنة بالموارد المحصلة سنة 2018، فإن النتائج والأثار المحققة على مستوى النمو والاستثمار الخاص وخلق فرص الشغل، ماتزال دون الإنتظارات المنشودة، حيث اتسمت سنة 2019، بتباطؤ النمو الاقتصادي حيث لم يتجاوز 2.5% أي أقل من المعدل المتوسط المسجل على مدى السنوات الثماني الأخيرة الذي يبلغ 3.2%.

وعلى المستوى الاقتصادي، ورغم أن المنظومة الاقتصادية لبلادنا لازالت في حاجة إلى التطوير لتكون أكثر نجاعة والحد من العجز في الميزانيات العامة، حيث تم تسجيل انكماش القيمة المضافة في الفلاحة واستمرار ضعف القطاعات غير الفلاحية وضعف أداء قطاع البناء والصناعة الاستخراجية، كما تم تسجيل نمو سلبي في صافي الصادرات إذ بلغ -4,7%.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشتم على العموم ما جاء في مقتضيات مشروع القانون الحالي، ونصوت عليه بالإيجاب، ذلك أن الحكومة قامت بالعديد من التدابير وسطرت مجموعة من الإجراءات الضرورية والرامية إلى دعم الاستثمار الخاص وتحفيز المقاولاتية، لاسيما مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي، ودعم الاستثمار والمقاولاتية، وهو ما يجعلنا نشيد بتلكم التدابير، مع المطالبة بتركيز الاستثمار في الرأسمال البشري في أفق النجاح في رفع تحدي التصنيع وزيادة الأعمال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

مشروع قانون التصفية 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية 2019:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نساهم في مناقشة مشروع قانون التصفية 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية 2019 المعروض على أنظارنا اليوم، حيث سجلت سنة 2019، حسب تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون التصفية هذا، زيادة موارد الميزانية العامة على النفقات قدرها 302.425.172.24 درهم كما عرفت الحسابات الخصوصية للخزينة وزيادة للموارد على النفقات حددت في 10.467.583.839.98 درهم فيما سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها 5.088.001.480.35 درهم وإجمالا نتج عن

VI- مجموعة العدالة الاجتماعية:**1) مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في المناقشة العامة للمشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على 9 اتفاقيات دولية، وهي مناسبة ننوه خلالها بالحيوية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي نجحت في تعزيز حضور المملكة على المستوى الدولي من خلال تنوع علاقاتها مع العديد من الدول وتعزيز ريادتها في العديد من المجالات، وهو ما يعكسه تنوع مواضيع الاتفاقيات التي نحن بصدد مدارستها في هذه الجلسة، حيث تشمل اتفاقيتين متعددتي الأطراف واتفاقيتين ثنائيتين وخمس اتفاقيات إقليمية، ثلاث إفريقية وواحدة عربية واتفاقية أخرى تتعلق بالعالم الإسلامي، وهو ما يبصم على مقدار الحيوية والنجاح الذي أصبحت تتسم به الدبلوماسية الرسمية ناهيك عن الإنجازات التي استطاعت تحقيقها فيما يخص قضية الوحدة لترابية، خاصة باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على صحرائه وفتح عدد من الدول الإفريقية لتمثليات دبلوماسية بجنوب المملكة بالإضافة إلى المسار الإيجابي الذي تعرفه هذه القضية على مستوى الأمم المتحدة حيث تم التأكيد في قرارات مجلس الأمن على نجاعة وأهمية مقترح الحكم الذاتي التي تقدم به المغرب كأساس لحل هذه القضية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن هذه الاتفاقيات تعكس التطور والتقدم الذي يعرفه المجتمع الدولي في العديد من المجالات وهي مدخل مهم لإنتاج نصوص تشريعية وطنية تتلاءم مع مقتضياتها وتواكب التقدم الحاصل، وهو ما يندرج ضمن ما يصطلح عليه بعوامة القاعدة القانونية، مما يقتضي أن يكون المغرب سباقا ومبادرا وفاعلا في إنتاج القواعد القانونية الدولية من خلال المشاركة في إعداد نصوص الاتفاقيات أو مؤثرا في تعديلها بتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة والتي تربطه بها مصالح مشتركة.

فيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديبر وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة

إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكولات المرتبطة بها، وهي اتفاقية متعددة الأطراف تندرج في إطار المجهودات الدولية الرامية إلى مكافحة التلوث بمختلف أشكاله، خاصة المتعلقة، في هذا الجانب، بالمناطق البحرية والمناطق الساحلية والتي تتأثر في غالب الأحيان بالعديد من الأنشطة سواء البرية أو البحرية كالتنقيب عن النفط وغيرها وهو ما يؤكد حرص المغرب إلى الانخراط الإيجابي في المجهودات المبذولة في هذا المجال.

أما فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018، فنعتبر أن المصادقة عليها في هذا الوقت بالذات، يتماشى مع العمل الذي تعكف عليه المؤسسة التشريعية بوضع قوانين تؤطر الوساطة والتحكيم الذي قد يتخذ في بعض الأحيان بعدا دوليا، وقد قمنا بإثارة هذا الأمر خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان عند مناقشة مشروع القانون المتعلقة بالوساطة والتحكيم، ونعتقد أن من شأن هذا الأمر أن يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يخص الاتفاقية المرتبطة بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، فنعتبرها في مجموعة العدالة الاجتماعية، خطوة هامة من أجل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، خاصة وأن بلادنا تعرف تطورا مطردا لقطاع الخدمات مما سيمكن من الانفتاح على أسواق جديدة.

وبخصوص الاتفاقية المرتبطة بالنظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي أصبح ضرورة تعمل العديد من الدول جاهدة من أجل تحقيقها، خاصة في وقت الأزمات كما هو الشأن في الأزمة الصحية الحالية التي يعرفها العالم، ونستحضر في هذا الإطار ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، على أن الأزمة الوبائية أبانت عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقيّة، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تديبر حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، شدد جلالة الملك، على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقيّة، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، ونعتقد أن التعاون الدولي في هذا المجال سيساعد على تحقيق هذا الهدف.

أما فيما يتعلق باتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء

على هذه الإشكالية واقتراح حلول تتجاوزها على أن يتم ذلك بناء على مؤشرات تمكن من تتبع نجاعة الأداء من أجل ملامسة النتائج؛

- تركيز الإيرادات الضريبية على عدد محدود من دافعي الضرائب ومن الفئات الخاضعة للضريبة، وهو ما يستدعي، في نظرنا، في مجموعة العدالة الاجتماعية، الإسراع بتنزيل مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات بتوسيع الوعاء الضريبي والتخفيف ومن الضغط الجبائي، وإعادة تقييم التحفيزات الضريبية الممنوحة العدد من الخاضعين ولبعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المراجعة الدورية للنفقات الجبائية، بالإضافة إلى بذل مزيد من الجهد من أجل إدماج الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد الوطني ونأمل أن يساهم الإجراء المعتمد في إحداث المساهمة المهنية الموحدة في تحقيق هذا الهدف وفي تحفيز المزاويلين لعدد من الأنشطة الاقتصادية على التصريح بالإقرارات الضريبية لا تركيز الإيرادات الضريبية على عدد محدود من الجهات خاصة جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط سلا القنيطرة حيث تمثلان 81.7% من حصيلة الضرائب، وهو ما يؤشر على التفاوتات التنموية الحاصلة، حيث تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية بهاتين الجهتين بالإضافة إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة، وهو ما يستوجب إيلاء باقي الجهات الاهتمام المطلوب بإقرار تحفيزات لفائدة الشركات من أجل الاستثمار بها؛

- ارتفاع الدين المستحق على الخزينة، منها ما يتعلق بالأساس بالديون الخارجية وقد واصلت الحكومة الحالية تعويلها على هذا النوع من الموارد في احتياجاتها المالية ونصت عليه في قانون المالية لسنة 2022، ناهيك عن الديون الأخرى المضمونة من طرف الدولة لفائدة مؤسسات وشركات عمومية، وما يرتبط بها من نفقات خدمة الدين، وهو ما يستدعي الحرص على التحكم في مخاطر الدين وإبقائه في نسبة محدودة من الناتج الداخلي الخام والعمل على تنمية الاقتصاد الوطني من أجل خلق الثروة لتجاوز العجز المتكرر في الميزانية؛

وفي الختام واعتبارا لكون قانون التصفية قد التزم، من جهة، بالأحكام المنصوص عليها في الدستور من خلال وضعه في الأجال المحددة، واحترام، من جهة أخرى، المبادئ المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية، خاصة مبدأ الصدقية، فإننا سنصوت، عليه في مجموعة العدالة الاجتماعية، بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

(1) مداخلة المستشار السيدة لبنى علوي حول مشاريع القوانين المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بما لا يوجب (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014، فنؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على أهمية تعزيز التعاون في هذا المجال لمواجهة مختلف الظواهر السلبية التي تستهدف الحياة الخاصة لمستخدمي الفضاء الإلكتروني في ظل تنامي الجريمة الإلكترونية.

السيد الرئيس المحترم،

في الختام، واعتبارا لكون هذه الاتفاقيات تندرج في إطار تنوع علاقات المملكة مع الدول الصديقة والشقيقة وتعزيز التعاون الدولي في العديد من المجالات، بما يقوي من الحضور البارز والفعال للمملكة في المجتمع الدولي، فإننا، في مجموعة العدالة الاجتماعية، سنصوت، بالإيجاب على مشاريع القوانين القاضية بالموافقة عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في المناقشة العامة لمشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، ولا يسعنا، في مجموعة العدالة الاجتماعية، إلا التنويه بالتزام الحكومة بعرض مشروع قانون التصفية في أجاله الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشير في، مجموعة العدالة الاجتماعية، مجموعة من الملاحظات التي وقف عليها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره، سواء المتعلقة بتنزيل ورش نجاعة الأداء أو عجز الميزانية والدين العمومي أو بالموارد والنفقات الجبائية وظروف تنفيذ الميزانية العامة وغيرها، وقد أصدرت توصيات لتجاوزها.

ومن بين أهم الملاحظات التي تستحق الوقوف عندها واقتراح حلول بشأنها ما يلي:

- محدودية الانسجام والاتقائية بين البرامج التي تم تحديدها بالنسبة لبعض القطاعات الوزارية واستراتيجياتها، ونأمل أن يسهم إحداث قطاع وزاري يعني بتقييم السياسات العمومية في الوقوف

في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية المطبقة في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019 وعلى البروتوكول الإضافي. المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019.

وهي مناسبة، نجدد من خلالها التأكيد على الاعتراف بالدور الريادي الذي أصبح يلعبه المغرب في محيطه الجهوي والقاري بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، من خلال تقوية التعاون جنوب-جنوب، والانخراط الفعال في كل المبادرات الأممية من أجل بلوغ تنمية مستدامة وشاملة.

كما ننوه أيضا بالانتصارات الدبلوماسية المتوالية التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية، مؤكداً على انخراطنا التلقائي في كل المبادرات، سواء كمنظمة مهنية أو كممثلة الأمة، في إطار الدبلوماسية الموازية، وتوفير الدعم الكامل للحكومة في كل المبادرات التي ترمي إلى تعزيز هذه الانتصارات وتعزيز أفاق التعاون والشراكة مع البلدان الشقيقة والصديقة، وخاصة الدول الإفريقية، بشرط عدم تعارضها مع مرجعيات الشعب المغربي.

وفي هذا الإطار، لا يفوتنا التوقف عند الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء "ستيفان دي مستورا"، والتي أكدت مرة أخرى قوة الموقف المغربي من خلال التعبير عن استعداداته لاستئناف العملية السياسية، مقابل تملص باقي الأطراف.

كما لا يفوتنا التنديد بتجنيد الأطفال من طرف ميليشيات البوليساريو برعاية من الجزائر، التي تفتخر بكونها من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، بل إن الاستهتار بلغ بهذه القيادة إلى عرض عسكري يشارك فيه أطفال بحضور المبعوث الأممي.

السيد الوزير المحترم،

إن بلادنا، بما راكمته من خبرات وتجارب في مجالات عديدة اقتصادية وسياسية وأمنية، واستحضاراً لموقعها الاستراتيجي باعتبارها جسراً حضارياً يربط الشمال بالجنوب، مؤهلة للاضطلاع بأدوار مهمة في المستقبل، خصوصاً ما باتت تتمتع به من مصداقية لدى المجتمع الدولي باعتبارها قبلة لتسوية النزاعات بين الدول.

وفي هذا الإطار، ننوه بعودة الدفاء للعلاقات بين بلدنا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وبرسالة الرئيس الألماني إلى جلالة الملك، حفظه الله، والتي دعا فيها جلالتة لزيارة ألمانيا من أجل إرساء شراكة جديدة بين البلدين، معتبراً أن "مخطط الحكم الذاتي الذي قدم في سنة 2007 بمثابة جهود جادة وذات مصداقية من قبل المغرب، وأساس جيد للتوصل إلى اتفاق" لهذا النزاع الإقليمي.

وفي الختام، نؤكد على تصويتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالإيجاب على مشاريع قوانين الاتفاقيات المعروضة علينا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق - الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

- مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط الترحيل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛

- مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛

- مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛

- مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛

- مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛

- مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الأفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛

- مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

- مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتديبير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بغران باسم (الكوت ديفوار)

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد خالد السطحي حول مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019؛

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذه المحطة الدستورية المكرسة لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة طبقا لأحكام الفصل 76 من الدستور، ولتتضيات القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية، والمرتبطة بتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

كما نستغل هذه المناسبة للتنويه بتوفير مجموعة من الوثائق المهمة بما سيسهل دور ممثلي الأمة في الاضطلاع بوظيفة مراقبة المالية العامة؛ وبتقليص المدة الفاصلة بين اعتماد قانون المالية وتقديم قانون التصفية؛ وتحسين مقروئية هذين القانونين المهمين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

لابد أيضا أن نتوقف عند السياقات التي رافقت إعداد مشروع قانون المالية 2019، حيث جاء في ظروف صعبة داخليا وخارجيا تجلت بالأساس في:

- قلة التساقطات المطرية؛

- تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى 2,9% بسبب الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين؛

وبالرغم من هذه الأسباب التي أدت إلى تراجع الناتج الداخلي الخام إلى 2,5% سنة 2019 مقابل 3,2% سنة 2018، تحسنت مجموعة من المؤشرات المهمة، مثل مؤشر إدراك الفساد، حيث انتقل المغرب

إلى المرتبة 80 عالميا بعد ما كان يحتل المرتبة 90 سنة 2016؛ وتحسن مؤشر مناخ الأعمال، حيث انتقلت بلادنا إلى المرتبة 60 عالميا بعدما كانت في المرتبة 75 سنة 2016؛ بالإضافة إلى تسجيل انخفاض

في نسبة البطالة من 9,5 سنة 2018 إلى 9,2 سنة 2019؛ والحفاظ على معدل متدني للتضخم في أقل من 2%.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، نسجل مجموعة من الملاحظات التي نجملها كما يلي:

- عدم إعداد التقارير السنوية حول نجاعة الأداء مباشرة بعد انتهاء السنة المالية المعنية مما لا يساعد على تحسين البرمجة الميزانية لسنوات الموالية؛

- غياب نظام معلوماتي لدى بعض القطاعات مما يؤثر سلبا على سرعة الإنجاز والتقييم؛

وبالرغم من الظرفية الصعبة التي جاء فيها مشروع قانون المالية 2019، إلا أن الحكومة حددت آنذاك أولويات مهمة نذكر منها:

- منح الأولوية للقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والتشغيل) وتفعيل الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية؛

- مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية؛

- مواصلة الإصلاحات الكبرى؛

- توقيع اتفاق 25 أبريل 2019 بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين ومنهم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛

- تعزيز ورش الحماية الاجتماعية (مواصلة دعم نظام المساعدة الطبية؛ وتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مهنيين وعمال مستقلين وأشخاصا غير أجراء؛ واعتماد نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة (انتقلت هذه النسبة إلى 69% سنة 2019).

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق حرصنا على الدفاع على المطالب العادلة والمشروعة للطبقة الشغيلة، فإننا ندعو الحكومة إلى العامل على:

- ضمان التقيائية السياسات العمومية، بما ينعكس على جودة الخدمات وحكامة تدبير المال العام؛

- التحكم في الدين العمومية لتفادي تأثيراته السلبية يؤثر على الميزانية؛

- ربط الإنفاق العمومي بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين؛

- توزيع الاعتمادات المالية بين الوزارات بشكل عادل (وزارات محظوظة وأخرى لا)؛

- العدالة المجالية في توزيع الاستثمار بين الجهات وبين الأقاليم؛

- تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 و 25 أبريل 2019،

الحد الأدنى للأجور، وضرورة ممانلة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع باقي القطاعات:

- العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا وجهويا وإقليميا وبالمؤسسات العمومية والمقاولات والتشجيع على توقيع اتفاقيات الشغل الجماعية.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية المذكور استحضارا للسياسات التي جاء فيها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2019، والتفاعل الإيجابي للحكومة السابقة مع عدد من التعديلات المهمة التي تقدمت بها الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين، وضمنها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبعد الإطلاع على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2019 وتصريحه بالمطابقة للحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة.

وبالنظر لأهمية قانون التصفية، فإننا ندعو البرلمان والحكومة لاعتماد حملات تواصلية للتعريف بهذا القانون المهم وتطوير أساليب مناقشته بالبرلمان باعتباره آلية مهمة لتطوير التدبير المالي العمومي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وخاصة إحداث درجات جديدة والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية؛ وإقرار حق الترتي بالشهادات الجامعية؛ وتعميم الزيادة في الأجور على المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدمي وعلى سبيل المثال مؤسسة بريد المغرب، مما يحتم إنصاف هؤلاء المستخدمين (وفي هذا الإطار ننوه ببدء الحكومة في تنزيل مقتضيات اتفاق 25 أبريل 2019، لاسيما ما يتعلق بالدرجة الجديدة، وذلك بتمكين المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين من الدرجة الجديدة وندعو بالمناسبة بالإسراع بتعميمها على باقي الفئات)؛

- إخراج القانون التنظيمي لممارسة الحق في الإضراب، بما يضمن حرية العمل وحق الإضراب؛

- إخراج قانون النقابات والمنظمات المهنية للمشغلين بما يظفي مزيدا من العقلنة والشفافية في تدبير هذه المنظمات ويعزز قواعد الديمقراطية الداخلية؛

- إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم؛

- تحسين دخل الشغيلة سواء بالقطاعات العام والخاص ورفع

محضر الجلسة رقم 025

التاريخ: الثلاثاء 22 جمادى الآخرة 1443هـ (25 يناير 2022م)

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة الأسئلة موضوع الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

الكلمة لك، السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهاللي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يفيد من خلالها سحب مشروع قانونين محالين على المجلس وهما:

1- مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

2- مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وأودع فريق التجمع الوطني للأحرار مقترحي القانونين التاليين:

1- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 7.18 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة للعامة والاحتلال المؤقت؛

2- مقترح قانون بتغيير وتتميم المادة 11 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

وأودع أيضاً لدى المكتب أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية مقترح قانون يقضي بإحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وعضوا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مقترح قانون يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وموظفات الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 53.21 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108 لحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي الموقع بستراسبورغ في 10 أكتوبر 2018؛

2- مشروع قانون رقم 56.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع بالرباط وبوغوتا في 6 أبريل 2021؛

3- مشروع قانون رقم 57.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في المادة الجنائية بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بالرباط في 9 يونيو 2021؛

4- مشروع قانون رقم 73.21 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ لمؤسسة التمويل الإفريقية المعتمد بأبوجا (نيجيريا) في 28 ماي 2007؛

5- مشروع قانون رقم 77.21 يوافق بموجبه على ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية المعتمد من قبل الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة بالخرطوم جمهورية السودان في 24 يناير 2006.

وطبقاً لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبات ترمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم من قبل:

- السيد رئيس الفريق الحركي حول "إغلاق الحدود ووضع المغاربة العالقين خارج الوطن وغلاء أسعار الأعلاف والأسمدة"؛

- ومن السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية حول "اعتراف شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية".

- ومن السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة حول "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"؛

- ومن ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول "استمرار

البرنامج الحكومي سطر من بين الأولويات ديالو دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين التنافسية، نظرا للدور ديالها المحوري في تحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص الشغل، وكذلك تكلم السيد رئيس الحكومة على تبسيط جميع الإجراءات اللي يمكن لها تعيق الاستثمار وتصعب الولوج ديال المقاولات للأسواق المالية والبنكية.

وبما أن التمويل هو من أهم العقبات اللي كتواجهها هاذ المقاولات، سؤالنا، السيدة الوزيرة، عن الإستراتيجية ديالكم باش تواجهوه هذه الإشكالية اللي كتنعكس بشكل سلبي على القدرة التنافسية ديال هاذ المقاولات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نمر إلى السؤال الثاني موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول ما هي أبرز الإجراءات الحكومية المتخذة من أجل تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السي صبيحي.

المستشار السيد محمد صبيحي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر تطوير المقاولات وتشجيعها من أهم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالنظر إلى أهمية هذه المؤسسات في

الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية على الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة ونقابات تعليمية، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة".

- ومن السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

وقد أحيلت هذه الطلبات على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع ثلاث طلبات منها، الأول حول "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها اتجاه المطارات المغربية"، والثاني حول "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"، والثالث حول "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

وفيما يخص الطلب المقدم من طرف الفريق الحركي والمتعلق ب"غلاء الأسعار والأسمدة"، فإن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يقترح تأجيله إلى جلسة لاحقة، بينما لم يتوصل المجلس بأي جواب حول موضوع "إغلاق الحدود ووضع المغاربة العالقين خارج الوطن"، وموضوع "استمرار الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية، على الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة ونقابات تعليمية، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة".

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 18 يناير 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نشعر الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية حول "تيسير ولوج مقاولات التمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

الاقتصاد الوطني، باعتبارها منطلقا أساسيا للطاقة الإنتاجية الكفيلة بمحاربة الفقر والبطالة.

وفي هذا الصدد نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي تعتمون اتخاذها لتسهيل ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسيتها وخلق فرص الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في نفس التوجه، السؤال الرابع موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل وخلق فرص الشغل".

الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل المقولة الوطنية عماد الاقتصاد الوطني وقاعدة لتوسيع التشغيل.

على هذا الأساس نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير المتخذة لإنعاش المقولة الوطنية وإنقاذها في ظل تداعيات الأزمة الوبائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي مكاوي.

السؤال الخامس موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي (المقصود الفريق الإشتراكي).

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، هل تنوون اعتماد مقاربات جديدة

مستقبلا لتجاوز إشكالية التمويل الخاص بالمقاولات؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال السادس وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لتذليل العوائق أمام الإكراهات التي تواجه المقاولات الصغرى والكبرى فيما يخص عملية التمويل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر إلى السؤال السابع وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول الإجراءات الحكومية المتخذة لتيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسيتها وخلق فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "برامج دعم المقاولات وأثارها على خلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مختلف برامج دعم المقاولات وأثارها على خلق فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر للسؤال التاسع موضوعه "دعم تنافسية المقاولات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

خلال السنوات الأخيرة التي عرفت استثناء بارزا في مسار المقاولات المغربية، بالإضافة إلى الأعباء الثقيلة التي كانت تتحملها المقاولات المغربية بسبب ارتفاع أسعار فوائد التمويل وارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، بما فيها الطاقة، ثم مشاكل وأزمات التسويق، أضف هذا الاستثناء الذي هو أزمة كورونا أعباء جديدة وثقلا كبيرا على المقاولات الوطنية بفعل الركود الاقتصادي.

السيدة الوزيرة،

المقولة اليوم مطالبة اليوم بالإسهام والانخراط في مخطط الإقلاع الاقتصادي ومواجهة آثار وتداعيات كورونا.

ما هي أشكال الدعم التي توفرها الحكومة للمقاولات الوطنية لتبسيط مساطر الولوج للتمويل ودعم تنافسيهما في السوق الوطنية والدولية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال العاشر وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الدعم الذي تقدمه الدولة للمقاولات والتخفيضات الضريبية للشركات ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل اللائق وتطوير تنافسية المنتج الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السيد المستشار..

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أمام محدودية وفعالية النموذج ديال القرض الكلاسيكي، أشنو هو الجديد في الإجراءات ديال وزارتك فيما يخص ولوج المقاولات للتمويل التشاركي وإلزام مؤسسات التأمين باش تنخرط في هاذ الإجراءات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشر موضوعه "دعم التنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل خلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل أ السي خالد.

المستشار السيد خالد السطلي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير المزمع اتخاذها لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل خلق فرص الشغل.

شكرا.

الضمان من خلال هيكله وتقليص عدد منتوجات الضمان وتجميعها لصالح الفئات المستهدفة ومراجعة عرض التمويل، وذلك من أجل تعزيز جاذبيته بالنسبة للبنوك والمساهمة في تقوية الأموال شبه الذاتية، التي نتعرفو أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تعاني من نقص في الرأسمال.

بالنسبة للمقاولات التي تضررت من أزمة جائحة "كوفيد" فقد اعتمدنا آليات ضمان خاصة، ونذكر أهمها:

- أولاً، "ضمان أكسيجين" التي كيغطي تقريبا 95% من مبلغ القروض لفائدة المقاولات التي عرفت الخزينة ديالها تدهور بسبب انخفاض النشاط ديالها، ولا يشترط تقديم أي ضمانات للاستفادة من هذا الضمان؛

- "ضمان المقاولين الذاتيين" كوفيد-19، الذي يغطي 85% من مبلغ القروض البنكية الممنوحة للمقاولين الذاتيين؛

- "ضمان استئناف نشاط إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" الذي يضمن كذلك 95% من القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة، التي رقم المعاملات ما كيتجاوزش 10 المليون ديال الدرهم؛

- "ضمان إقلاع" يقوم بضمان بين 80% و90% من القروض لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي يفوق رقم المعاملات ديالها 10 مليون درهم؛

- وأخيرا، "ضمان إقلاع الفنادق" والذي يستهدف مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة و"ضمان إقلاع الإنعاش العقاري".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم الآثار السلبية للجائحة على النسيج الاقتصادي الوطني، فإن أنشطة الضمان عرفت خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2021 تطورا ملحوظا، خصوصا بالمقارنة مع سنة 2020، فقد شمل تدخل الدولة لفائدة المقاولات 271.000 قرض بتمويلات تناهز تقريبا 46 مليار درهم.

الضمانات التي تخص النشاط الاعتيادي خصت 58.000 قرض بغلاف 34 مليار درهم، أما الآليات التي خاصة بـ"كوفيد-19" فهمت عدد أكبر ديال القروض 213.000 قرض بغلاف مالي ديال 12 مليار ديال الدرهم.

وسجلت أنشطة صندوق التمويل المخصص للتمويل المشترك خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2021 حجم تمويلات يناهز تقريبا 60 مليون درهم، تيبقى رقم ضعيف، ولكن هو بداية في هذا المسار ديال هذا النوع من التمويل التي غادي يهم مجموعة من الشركات الصغرى.

فيما يخص برنامج "انطلاقة"، ففي إطار دعم وتنوع آليات الولوج

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للرد على أسئلة المحور الأول.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكركم على طرح هذا الموضوع المهم بخصوص التي تتعلق بتمويل وتنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل، خصوصا في هاذ الظرفية الصعبة التي تتعيشها بلادنا واقتصاد بلادنا بسبب تداعيات جائحة "كوفيد-19".

الحمد لله، استطعت بلادنا بفضل التوجيهات الملكية السامية والتي مكنتنا باش نحافظو على الدينامية الاقتصادية والتي تمكنا بفضل الحكمة والتبصر ديال صاحب الجلالة، نصره الله، أننا نحافظو على هاذ المقاولات نسبيا، خصوصا في هاذ الظرفية، ولعل الأرقام ديال سنة 2021 النهائية غادي تمكنا بأن نلاحظو بأن كابين هاذ العودة الفعلية لإنعاش الاقتصاد.

في هاذ الإطار، وجب التذكير وتذكرتو كذلك في الأسئلة ديالكم أن التمويل تيتعتبر من أهم الآليات التي تتمكن المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، من ضمان استمراريتهما وتطويرها والاستثمارات التي تتقوم بها، وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل التي تتوفرها، كما لا يخفى عليكم كذلك بأن النسيج المقاولاتي في بلادنا تتكون أكثر من 95% تقريبا 98% حسب الأرقام ديال مديرية الضرائب من مقاولات صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، التي تتقوم بواحد الدور استراتيجي ومحوري في عملية التنمية والتي تتوفر عدد لا يستهان به من فرص الشغل.

هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما ذكرتو كذلك، عندها بعض التحديات والصعوبات في الولوج إلى تمويلات في المجال البنكي مقارنة مع شركات أكبر حجم، بالنظر للخصوصيات وطبيعة الهيكلة وظروف اشتغال هاذ الشركات، كما تكون معرضة أكثر للصدمات والتقلبات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبرى، كما لاحظناه خلال هاذ الأزمة.

لمواجهة هذه الصعوبات، اعتمدت الحكومة عدة آليات لتسهيل ولوج المقاولات، ترتبط أساسا بعرض الضمان غنرجعو له، تعزيز التمويل المشترك ودعم قطاع السلفات الصغرى وتعزيز مساهمته في الإدماج المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

فيما يخص، أولاً، إصلاح منظومة الضمان، فقد تم ترشيد عرض

تطوير الأدوات اللازمة للحد من مخاطر القروض.

وتشمل هذه الآلية مواكبة التطور الذي حققه قطاع السلفات الصغيرة وتعزيز مساهمته في الإدماج المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

ولقد قامت الحكومة بخطوة أولى في هذا المجال، تتمثل في الرفع من سقف الحد الأقصى للسلفات الصغرى من 50.000 درهم إلى 150.000 درهم لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا في الحصول على التمويل، وسيتم في هذا الإطار استكمال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتمويل الأصغر، وذلك لتنويع عروضه ليشمل الادخار والتأمين الأصغر.

ويندرج وضع قانون مؤطر لأنشطة التمويل التعامل في إطار المبادرات والمجهودات التي تبذلها السلطات العمومية بهدف تعزيز الشمول المالي ببلادنا، وخاصة لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا توجيه الادخار نحو فرص جديدة للتمويل.

وفي نفس الإطار، تم خلق آليات الضمان لتمويل الفئات الهشة للتقليل من المخاطر التي يعترض لها الفاعلون في هذا المجال، ونذكر بهذا الخصوص إنشاء عرض الضمان وتمويل مشترك لجمعيات التمويل الأصغر، من خلال وضع آلية ضمان خاص الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، والذي سيسمح لجمعيات القروض الصغرى من منح المزيد من القروض بهدف تعزيز تمويل المقاولات الصغيرة جدا، مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف الجمعيات والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

ومن أجل توفير الشروط اللازمة لتعزيز ولوج المقاولات الصغيرة جدا والشركات الناشئة وحاملي المشاريع للمنتجات المالية، فقد تمت بلورت إستراتيجية وطنية للثقافة المالية وتطوير الإطار القانوني المتعلق بمكتب الإئتمان (le Crédit de Bureau) من أجل تزويد مؤسساتها بالمعلومات المالية الضرورية عن العملاء، وستساهم بلا شك هذه الإجراءات في دعم تنافسية المقاولات وخلق فرص التشغيل والحفاظ عليه، بما يضمن تنوع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته واستدامته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سجل الاقتصاد الوطني تقدما إيجابيا خلال العقد الماضي، بفضل مسلسل من الإصلاحات ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتواصل الحكومة مجهوداتها من أجل تطوير هذه المكاسب وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، فعلى مستوى القطاع الفلاحي نذكر بالاستراتيجية الفلاحية ديال "لجيل الأخضر 2020-2030" التي غادي تمكن الجيل الجديد من المقاولين الشباب، كذلك

للتمويل من طرف المقاولات تم إطلاق البرنامج المندمج للدعم والتمويل "مقاولتي"، ويمكن هذا البرنامج من تعزيز العروض الحالية لصندوق الضمان المركزي بثلاث منتوجات جديدة لصالح المقاولات المنشأة حديثا، وهي "ضمان انطلاق" و"ضمان انطلاق المستثمر القروي" و(Start-up-TPE) وتهدف هذه المبادرة لإطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية، وذلك لتعزيز الإدماج السوسيواقتصادي، خصوصا لفئة الشباب، خصوصا في المجال القروي، فمنذ انطلاق هذا البرنامج في فبراير 2020 إلى غاية نهاية شتنب من هذه السنة، تم تمويل أكثر من 24.000 مقالة بحجم تمويلات تفوق 5.8 مليار درهم التي غيتمكن تقريبا من خلق أكثر من 67 (المقصود 67 ألف) منصب شغل.

وتعزم الحكومة إعطاء دينامية جديدة لهذا البرنامج من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية التي غادي تمكن الشباب تقريبا 50.000 ملف من مختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على قروض شرف تستهدف أنماط من المشاريع التي ما كتدخلش في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة أو المقاولات الناشئة.

فيما يخص "صندوق الضمان المركزي"، لابد من التذكير بتحويله إلى شركة مساهمة، فتم اعتماد خلال سنة 2020 قانون يتم بموجبه تحويل الصندوق إلى شركة مساهمة، بغية ملاءمة هذه المؤسسة مع واقعها الجديد، وذلك مع مراعاة الممارسات الفضلى التي تحكم الأنظمة العمومية للضمان على المستوى العالمي، وتتجلى الأهداف الإستراتيجية الرئيسية المنشودة من اعتماد القانون المنظم لصندوق الضمان المركزي في ترسيخ هذا الأخير كأداة للدولة فيما يخص الضمانات العمومية وتحسين إطار الحكامة وتحديث التدبير المالي لالتزاماته.

وسيمكن هذا الإطار الجديد الصندوق الوطني للضمان المركزي من مواكبة الإستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل على أساس دائم ومحصن، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولات كذلك والمؤسسات العمومية وباقي الفئات المستهدفة من طرف الدولة.

فيما يخص تنزيل "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، فهذه الإستراتيجية تهدف إلى تحديد رؤية مشتركة لمختلف المتدخلين، من أجل الحد من الفوارق المستعصية في الولوج للخدمات المالية، حيث تكمن الغاية من هذه الإستراتيجية في جعل الشمول المالي عاملا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بالنسبة للمقاولات التي تحظى في إطار الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي بخريطة طريق تهدف إلى تسهيل تمويل المقاولات الصغيرة جدا والشركات الناشئة، وذلك من خلال تسريع تطوير آليات التمويل وخلق آليات جديدة وكذا

¹ Très Petite Entreprise

الحكومة في قنوات القطب العمومي الأسبوع الماضي القاضية بدعم
المقاولة، هذا المنحى الإيجابي تعزز كذلك بضخ مبلغ 21 مليار درهم
على مدى خمس سنوات لدعم المقاوالت الصغرى والمتوسطة وخلق
الاستثمارات المهيكلية وتحفيز الصادرات وإحداث مناطق صناعية
خاصة بالمقاوالت الصغرى والمتوسطة داخل المدن المتوسطة، لتيسير
دعم الابتكار الصناعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد حرصت الحكومة على إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة"
وضمن استدامته بعدما تعثرت انطلاقاته بفعل تداعيات الجائحة،
مما سيمكن المقاوالت، خاصة تلك التي يملكها الشباب، من الولوج
للمتمويلات البنكية بنسب فائدة منخفضة.

للأسف، البرنامج عرف تعثرات كبيرة، حيث أن جل المقاوالت تجد
صعوبات كبيرة من أجل الاستفادة من هذا البرنامج الطموح والشجاع.
في هذا الإطار، تقدم فريق التجمع الوطني للأحرار بطلب للجنة
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية قصد دعوة السيد والي بنك
المغرب للحضور أمام اللجنة من أجل تدارس مجموعة من الإشكالات
المتعلقة بالتمويل البنكي للمقاوالت ومدى مساهمة الأبنك في مواكبة
البرامج الحكومية الرامية إلى تحفيز ودعم المقاوالت، خاصة الصغيرة
والمتوسطة منها، في ظل متغيرات عالمية ووطنية فرضتها الجائحة منها
ارتفاع نسب التضخم عالميا.

منوهين بمساعيكم المتواصلة في مواكبة المقاوالت المتضررة جراء
الأزمة الوبائية بالاعتماد على آليات الضمان التي تم إقرارها مسبقا من
قبيل "ضمان أكسجين" و"ضمان المقاولين الذاتيين" و"ضمان إقلاع"،
إضافة إلى "ضمان إقلاع الفندقية"؛ للأسف الأبنك لم تنخرط، وبالتالي
تبقى برامج الحكومة على المحك في غياب هذا التفاعل الإيجابي.

في نفس السياق، نشيد كذلك بالقرار الجريء والشجاع الذي
اتخذه السيد رئيس الحكومة بضخ 13 مليار درهم كسيولة في خزينة
المقاوالت لتغطية استرداد مبالغ الضريبة على القيمة المضافة بالرغم
من إكراهات الأزمة، كل هذا المجهود يبقى استثنائيا في هذه المرحلة
الصعبة من أجل تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعرف جيدا أن البرنامج الحكومي ركز على مجموعة من الدعامات
الأساسية، ألا وهي التشغيل وضمان السيادة الوطنية في المنتوجات
والخدمات الإستراتيجية والتعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا.

ومما لا شك فيه فإن دعم المقاوالت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها
من الولوج لفرص التمويل، وخاصة القروض البنكية، سيسكلان

على المستوى الصناعي خصوصا نذكر بتشجيع وسم "صنع في المغرب"
وبإنتاج محلي يفوق 34 مليار درهم من الواردات، على مستوى السياحة
والصناعة التقليدية كذلك تنفيذ خطة إنعاش لدعم الفاعلين اللي
تضررو، خصوصا في هذه الأزمة.

بالإضافة للسياسات القطاعية، مجموعة من الإجراءات اللي كتقوم
بها الحكومة كذلك من أجل مواكبة المقاوالت وتمويلهم، نذكر كذلك
مواصلة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، تشجيع المبادرة
المقاوالتية من خلال إحداث برنامج "فرصة"، برنامج "انطلاقة" اللي
تطرقنا له، وكذلك تشجيع ودعم المقاوالت الصغرى من أجل التصدير
والتفعيل الأمثل لآلية الأفضلية الوطنية واعتماد ميثاق الاستثمار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق
التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حرصتم، السيدة الوزيرة المحترمة، في مضمون جوابكم على إبراز
المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة في سبيل تيسير ولوج المقاوالت،
وخاصة الصغيرة والمتوسطة، لمصادر التمويل ما مكنتها من تعزيز قدراتها
التنافسية، وهو ما تحتاج إليه جل هذه المقاوالت في ظل الظروف
الاقتصادية الحالية الناجمة عن الأزمة الوبائية العالمية وما خلفته من
اضطرابات على المستوى العالمي.

وإذ كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن هذا المجهود الاستثنائي
الذي تقومون به، خصوصا في هذه الظرفية العصبية على كافة
المستويات وتديرون المرحلة باقتدار كبير، إلا أنه لا بد أن نؤكد بداية على
ضرورة الإسراع في إخراج القانون المؤطر للمقاوالت الصغرى والمتوسطة
والصغيرة جدا، لتحديد المفاهيم، وهي مرحلة أولية ضرورية لتصريف
مختلف آليات الدعم والمواكبة لفائدتها.

كما نؤكد على ضرورة الإسراع أيضا في إخراج ميثاق الاستثمار، لأنه
لم يبق هناك مجال للتأخير، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار
ننوه، ومن خلالكم السيدة الوزيرة، بمجهودات الحكومة التي وضعت
ضمن أولوياتها دعم المقاوالت تماشيا مع خطة الإقلاع والانتعاش
الاقتصادي، منوهين كذلك بالإجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الإجراءات الحكومية المستعجلة والمهيكلة لتيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل، كما نذكركم بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، التي دعا من خلالها الحكومة وبنك المغرب للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع البرنامج الخاص بدعم الخريجين الشباب وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين على يقين تام بأهمية الأمل الذي خلقتة الدينامية التي أطلقها صاحب الجلالة محمد السادس، عبر إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كرافعة للتمويل، بغلاف مالي مرصود للمقاولات بـ 45 مليار درهم، والأمل نابع أيضا بالتزام حكومي واضح في توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يفوتنا بهذه المناسبة في فريق الأصالة والمعاصرة، وتفعيلا لأدوارنا الدستورية، وانسجاما مع التزامنا السياسي، أن نؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية عند تنزيل ورش الحكومة على مستوى توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وذلك عبر التركيز على أربع رافعات نراها أساسية:

- أولا: الإنقاذ السريع للمقاولات في وضعية صعبة من خلال مصاحبتها في التمويل وتحفيز المبادرة الخاصة والدفاع عن علامة "صنع في المغرب"، من أجل دعم الإنتاج الوطني وتعزيز دور الاستثمار العمومي في تحفيز الطلبات العمومية؛

- ثانيا: وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل، وخاصة الشباب والنساء؛

- ثالثا: إطلاق مشاورات موسعة مع المهنيين والنقابات والمجتمع المدني والجامعة حول أفق الإصلاح الشامل للمؤسسات والمقاولات العمومية ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي واعتماد سياسة وطنية للتحويل الاقتصادي، تقوم على تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، من خلال جعل هذا الأخير محورا أساسيا لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛

- رابعا: التسريع بإخراج ميثاق جديد ومحفز على الاستثمار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعي جيدا في فريق الأصالة والمعاصرة أن الحكومة لن تدخر جهدا في اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل إنعاش وتشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي وتسخير كل الإمكانيات والتحفيزات الضريبية وغير الضريبية لذلك، بما يمكن من منح فرصة لكل المغاربة من أجل

قاعدة أساسية لتنزيل هذا الثالوث لأنه الحل الوحيد لدعم التشغيل في القطاع الخاص، والذي يعد أولوية كبيرة لدى عموم المغاربة نظرا لنسب البطالة المرتفعة، وخاصة في صفوف الشباب.

لذلك، فمن المؤكد أن التدابير التي اتخذتم ترمي إلى تحسين ولوج المقاولات للتمويل، حيث ستشكل فرصة لتقليص نسبة البطالة عبر خلق فرص قارة للشغل، وستمكن من تعزيز حظوظ الباحثين عن العمل من الشباب والنساء في الاستفادة من البرامج التي خصصتها الحكومة لخلق مناصب شغل من قبيل برنامج "انطلاقة" وبرنامج "فرصة" وبرنامج "أوراش"، على اعتبار أن قطاع التشغيل يحظى بمتابعة يومية ودقيقة للسيد رئيس الحكومة لأنها أحد أبرز الإجراءات التي أعلن عليها وفسرها للمغاربة بشكل سلس وواضح في العديد من المناسبات، على أمل أن يتفاعل معها جميع المتدخلين بشكل إيجابي ويساهم كل واحد من موقعه في إنجاحه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار واعون بحجم الإكراهات المرتبطة بالأنشطة المقاولاتية، وخاصة في ظل الظرفية الوبائية الحالية، مسجلين للحكومة اهتمامها الكبير في دعم المقاولات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة وسعها الحثيث لضمان ولوجها بمصادر التمويل ودعم قدراتها التنافسية عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات، من قبيل مواصلة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" وإحداث برنامج "فرصة" لتمويل المشاريع الصغرى ومواصلة تفعيل برنامج "انطلاقة"، ناهيك عن دعم وتحفيز المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، خصوصا نحو إفريقيا واعتماد ميثاق الاستثمار والتفعيل الأمثل لآليات الأفضلية الوطنية.

كلنا ثقة فيكم، السيدة الوزيرة المحترمة، لخبرتك ومشارككم الناجح من أجل خلق مصادر مبتكرة جديدة وحديثة لتمويل المقاولات ودعم تنافسيها وطنيا ودوليا، وكلنا أمل كذلك في إيجاد مصادر تمويل لخزينة الدولة من أجل التنزيل الأمثل لمختلف الأوراش والسياسات العمومية، وسندعمكم في مختلف المبادرات الهادفة مؤمنين بقدرتكم على تنزيلها. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

شكرا السيد الرئيس.

تضررت كاع هو القطاع السياحي وقطاع النقل الذي عرف واحد الضرر كبير، أولا كان عنده شلل، كايين شلل تام ديال النقل السياحي، النقل الدولي باقي للآن، نقل المسافرين باقي الذي هو وخوا خدام راه ما خدامش وخصوصا أنه خدام بـ 50% من هناك وتيتعرض الآن للحجز حتى هو من طرف الأبنك ومن الضرائب؛ احنا بغيينا، السيدة الوزيرة، تتدخلي في هاذ المسائل هادي.

جينا، السيدة الوزيرة، ديال التأمين، هاذ القطاع هذا وقف واحد المدة (automatiquement) راه مخلصين التأمين ديالهم، بغاو يسترجعو التأمين ديالهم، الطاكسيات الوزارة الوصية تدخلت رجعت لهم المدة ديال الوقوف ديالهم، النقل ما استرجعوش لهم، أنا عضو في التعاضدية ديال التأمين، احنا مستعدين نرجعو للناس فلوسهم أنتم كوزارة وصية علينا احنا أعطينا غير الإذن، احنا مستعدين هاذ الناس نعاونوهم ونرجعو لهم الفلوس ديالهم، ما شي غير مدة الوقوف حتى أنه تيخلص لك 100% وتميز 50%.

السيدة الوزيرة،

كاينة 15% ديال الرسوم ديال التأمين هاذ القطاع قطاع إستراتيجي بحالو بحال ديال الفلاحة، علاش ما يتعفاش حتى هو؟ والطاقسي الذي هو مقاول صغرى وتتخدم 2 عائلات، تيخلص 7.000، 8.000 درهم، سيارة عادية تتخلص 3.000 درهم، علاش؟ علاش ما نعاونوش هاذ الطاكسيات حتى هو ما؟ وعرفت هاذ المدخول ديالهم على قد الحال.

السيدة الوزيرة،

كاين عندنا المحروقات التي تزداد 100%، كايين تسقيف التسعيرة ديال قطاع النقل، يعني النقل كتسقفو الدولة من 96، 26 سنة، هاذ المحروقات تزداد 100%، هاذ الناس كيتسناو منكم، السيدة الوزيرة، تدخلو باش تديرو الدعم ديال المحروقات.

وتنشكركم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة احنا تنعرفو بأن المقاوله كلشي متفقين بأن المقاوله هي

بناء مستقبل أفضل في ظل دولة الحق والقانون والحرية والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجابية الإجراءات الحكومية التي اتخذتها لتفادي تداعيات "كوفيد 19".

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنعرفو عدد المقاولات المتوسطة والصغرى كتشكل عندنا 95% من النسيج الاقتصادي الوطني.

هاذ المقاولات، السيدة الوزيرة، أول حاجة الهدف ديالها هو خدمة الوطن قبل الربح، وكتشغل لينا واحد فئة كبيرة ديال العمال ديالنا.

السيدة الوزيرة،

فالتدخل ديالكم قلتو بأنه درتو الانطلاقة ديال "أكسجين"، "إقلاع"، أغلب هاذ الشركات، السيدة الوزيرة، ما استفداتش من هاذ الإجراءات، علاش؟ لأنه أثناء الحجر التام، السيدة الوزيرة، كانو الناس فديورهم ما خلصوش الأقساط ديال التأمين، تسجلو فاللائحة السوداء ديال بنك المغرب والأبنك ولت تصيفت لصندوق الضمان كيقول لهم أنتوما ما بقاش عندكم الحق، وبطبيعة الحال لأن الناس ما تيخلصوش الواجبات ديالهم (automatiquement) غيتسجل فاللائحة السوداء، ما يمكنش الأبنك ولا صندوق الضمان كياخذها كمعيار، من هاذ الناحية وحتى من ناحية الأبنك ما كتساهمش فهاذ المجهودات هادي، وهذا ماشي الرأي ديالنا رأي حتى صاحب الجلالة أثناء تقديم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات ليوم 20/01/2020، والسيدة الوزيرة 93% من هذه المقاولات بالطبيعي تلتجى للتمويل الخارجي في الدعم ديال النشاط ديالها، ولكن 40% تهرب نظرا لارتفاع ديال (les intérêts)، 20% ما كيناش واحد الثقة بين البنكة وبين المقاولات، يعني تقريبا هي التي تستفيد تقريبا من 93 كايينة 33% التي تستفيد.

عاد زيد المقاولات تعرضو للحجز لا من طرف الضرائب تحجزو لهم على (les comptes) ديالهم، لا من طرف الضمان الاجتماعي ولا من طرف المؤسسات البنكية، وكايين مقاولات التي بانن الوجود ديالها التي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت مولاي عبد الرحمان، شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

تعيش اليوم العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة عدة صعوبات تقف سدا منيعا أمام نموها وازدهارها، أهمها بالخصوص صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية، علما أنه اليوم أضحت قضية تطوير وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة إحدى الرهانات الكبرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ببلادنا، من خلال جلب ثروات، خلق فرص الشغل، الحفاظ على التماسك والسلم الاجتماعي، ومما زاد الوضع تأزما عند هذه المقاولات هو التداعيات المختلفة لجائحة "كوفيد-19"، التي تسببت في تراجع أو توقف مجموعة من أنشطة هذه المقاولات.

وتنفيذا لتعليمات جلالة الملك نصره الله، تم إنشاء البرنامج المندمج للدعم المقاولاتي في إطار تشاركي بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، بهدف توفير حل شامل ومندمج لإشكالية التمويل تستهدف بشكل رئيسي الشباب حاملي المشاريع المقاولين الذاتيين، القطاع غير المهيكل والمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، فتم الإعلان عن برامج "فرصة" ثم "انطلاقة"، الهدف هو تقديم تمويلات بنسب فوائد بنكية منخفضة، هي مجهودات لا يمكن تجاهلها وهي إرث عن الحكومة السالفة.

لذا اليوم، ومع الحكومة، أصبح من الضروري العمل على مراجعة بعض القوانين ذات الصلة خصوصا قانون الصفقات، حتى يتمكن المقاولون الذاتيون والمقاولات الصغيرة من الولوج إلى الصفقات العمومية بتخصيص نسبة معينة لهم أو في إطار التفويت من طرف مقاولات كبرى أو العمل بالحصيص من صفقات الجماعات الترابية لفائدة هذه المقاولات، بهدف خلق فرص شغل مستدامة للشباب، من شأنها المساهمة أيضا في الحد من التفاوتات بين المجالين الحضري والقروي.

فمن أجل إرساء الدولة الاجتماعية التي نطمح إلى تحقيقها جميعا على الحكومة أن تبحث عن مواصفات جديدة بهدف خلق نوع من التوازن بين القطاع البنكي ومصالح الدولة ومشاريع الشباب، من خلال رقمنة مساطر العمل، الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المقاولات

المحرك ديال الاقتصاد ديال البلاد، ثاني اليوم، السيدة الوزيرة، إلى كنا تهنضرو حقيقة ما يمكن لناش بوحدكم أنتوما تشتغلو، احنا خصنا أبناك مواطنة، لأن 132.000 ديال المقاولات اللي هم اللي تتعرض للإفلاس ماشي مسألة عادية، هاذو ناس اللي أعطاو وعندهم واحد العمال كتار اللي معهم خدامين معهم، اليوم كلشي غادي للشارع، وبالتالي أتم تهنضرو على 250.000 فرصة في حين أن مجموعة ديال المقاولات اللي في الإفلاس، فين غادي يخدموهاذ الناس؟

تهنضرو على واحد 2 المليار ديال الدرهم ديال السياحة، وانتوما سادين الحدود، هاذ الشي تعرفوه، الله يحسن العون، ولكن تنقولو 2 المليار غادي تعطيوهم والقطاع يتدخل 134 مليار ديال الدرهم، 2 المليار ديال الدرهم اللي تعطى فيه، بزاف ديال البرامج اللي هي مهمة، السيدة الوزيرة، ولا أشك أعرف العمل ديالكم والطريقة باش تتعملو، ولكن بوحدكم راه ما يمكنش تشتغلو.

أنا تنقول خص واحد الوقفة، اليوم خص واحد الوقفة اللي خصنا كلنا نجابو على هذه الأسئلة اللي راه مطروحة، ماشي بوحدكم.

لأنه (le fait) باش أبناك اليوم اللي عارفين الناس عندهم واحد المجموعة ديال (les marchés) اللي واقفين ما تخلصوش فهم كيجيو الشيكات ديالهم كيمشيو للحبس، هاذ الناس مساكن أشنو ذنهم؟ ما خلصاتهمش الدولة الدولة، كهنضر على الدولة ما خلصاتهمش، وهوما مستحقين، كانو الانتخابات 09، 10، 11 جاوو عاود ثاني غادي نمشيو نوقفو الخلاص ديالهم حتى لشهر 3، كيف غادي يديرو هاذ الناس السيدة الوزيرة؟

اليوم، راه احنا كنزجو بهاذ الناس غادي داينهمو كلهم للحبس، وكنقولو بأن كنعلو وكاين برامج، متفقين كاين برامج، ولكن هذه البرامج راه بالنسبة لنا ما غدياش تعطي الأكل ديالها إذا ما تعاونش الجميع، وثاني حاجة هو الإدارة السيدة الوزيرة، (dossier) كيبقى، عيتوما تديرو ف (les applications) باش تتبعوهاذ الشي ديال قضية الخلاصات ديال الناس، اليوم كلشي (dossier) شي كيردولشي، بحال واحد (le ballon) حتى واحد ما بغاه، هاذ الشي، السيدة الوزيرة، خصو الوقوف عليه، أنا ما بغيتش ندخل معك في الأرقام وندخل معك في هاذ الشي راه عارفاه وعندك (diagnostic) كله كاين عندك، أش اللي خص، خصنا اليوم كلنا نكونو مسؤولين، وهاذ المسؤولية تبتدئ من البرامج اللي حطيتها، السيدة الوزيرة، ديال الحكومة، وكذلك كشركاء جميعا خصنا نشغلو باش نحلوه هذه المعضلة لأن هذه المعضلة كارثية بجميع المقاييس، وبالخصوص هاذوك الناس اللي غادي يمشيو للسجن، كنتمنى أنها الأبناك تكون أبناك مواطنة لأن حرام هاذ الشي.

هاذوك الناس كانوا كيغطيوا فواحد الوقيفة اللي الأبناك كانوا واقفين، كانوا هوما كيخلصو، اليوم فين جات الوباء وكلشي كيغرف..

السيدة الوزيرة،

من المؤكد أن الجائحة التي عرفتها بلادنا بعد ذلك كان لها أثر على تنفيذ هذا البرنامج، إلا أن الحكومة مدعوة اليوم إلى توفير كافة الآليات المالية والتنظيمية لضمان تمويل المقاولات، خصوصا الصغرى والمتوسطة.

ومن جانب آخر، فإن تقارير المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية تؤكد أن تنافسية المقاولات بحاجة، أولا، إلى بنية أعمال ملائمة تنهض على المنافسة والشفافية، وهما أمران يظهر أن مجهودا كبيرا يتعين القيام به لبلوغهما، سيما وأن الدعوة الملكية إلى مراجعة قانون مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة مازالت لم تجد طريقها إلى التفعيل.

وعلاوة على ذلك، فإن أحد المداخل الجوهرية لتقوية تنافسية المقاولات هو جعل الأجراء في قلب أوليات المقاولات والعناية بهم وبأوضاعهم، باعتبارهم شركاء حقيقيين في بلوغ الجودة والتنافسية واحترام حقوقهم التي كفلتها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

شكرا السيدة الوزيرة على ما قدمتم من إيضاحات وشروحات تعكس الاهتمام المسؤول الذي تُعطيهِ الحكومة للنسيج المقاولاتي ببلادنا.

وهذه المناسبة، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن تميمنا لبرنامج "أوراش" الذي أطلقتها الحكومة، والرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل، وكذا تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير.

السيدة الوزيرة،

منذ بداية أزمة "كوفيد-19" اتخذت الدولة العديد من التدابير الإيجابية، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛ على غرار:

- ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة؛

الصغرى، وضعف تمويلها مقارنة مع المقاولات المتوسطة ومراعاة انعدام الضمانات لديها، من رفض مبدأ المخاطرة عند جلمهم، مما يؤدي بمعظم هذه المقاولات إلى الإفلاس.

نريد أن نعرف كذلك مدى قدرة صندوق الضمان المركزي الذي تم تحويله من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة تحمل اسم "الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات" في تعزيز تدخلاته في مجال تمويل المقاولات على اختلاف أصنافها ولتجويد آليات الحكامة والشفافية والمحاسبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيدر:

..كذلك ضرورة تفعيل المهام الموكولة لمركز الإستثمار لإنعاش وتنمية الاستثمار بجميع مناطق المغرب حتى تلتئم..

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن الإشكاليات البنوية التي مازالت تواجه ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل تشكل أحد العناصر التي تحد من قدرتها التنافسية، وهو الأمر الذي يعيق إمكانيتها على خلق فرص الشغل، لذلك فإن عنوان المحور الأول من جلستنا الدستورية هته يلخص لوحده أحد المعضلات الكبرى التي مازالت تجثم على كاهل الاقتصاد الوطني، سيما مع التداخيات القاسية التي خلفتها الجائحة على العديد من قطاعاته الحيوية.

وأمام استفحال إشكالية ولوج المقاولات للتمويل، جاء التدخل الملكي واضحا، حيث اعتبر جلالته أن القطاع البنكي مازال يعطي انطبعا سلبيا لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون، وهي التوجيهات التي تمت ترجمتها من خلال ترأس جلالته لحفل إطلاق البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

صحيح، السيدة الوزيرة، أن الحكومة وضعت مبادرات تروم تيسير ولوج المقاولات الحالية والناشئة للتمويل، وذلك في إطار تنفيذ التزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي بتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل والرفع من قدرته على خلق مناصب شغل لائقة، بحيث أن هناك عدة برامج، منها ما أطلقته الحكومة ومنه ما كان موجودا بفعل إجراءات الحكومات السابقة كبرنامج "انطلاقة"، برنامج "انطلاق"، برنامج "فرصة" وبرامج أخرى جئتم على ذكرها في عرضكم، ولكن ما فائدة هذه القروض إذا لم تسهم في خلق مناصب شغل على أساس احترام حقوق الأجراء، علما أن هذا التمويل لم يمنع عددا من المقاولات من تسريح الأجراء؟ وكم عدد مناصب الشغل اللائق التي تم إحداثها فعلا لحد الآن؟

أما المبالغ الإجمالية التي تم صرفها وعدد المقاولات المستفيدة من الدعم ومجالات أنشطتها، فقد جئتم على ذكرها في عرضكم، السيدة الوزيرة.

لهذا لا بد إذن - وهذا رأينا في الاتحاد المغربي للشغل - من إنشاء مرصد لتتبع هذه التمويلات وأثرها على التشغيل.

السيدة الوزيرة.

من أجل ضمان الوصول لعمل منتج ومستدام في ظل ظروف من الإنصاف والكرامة، نطالب الحكومة بجعل الولوج إلى فرص التمويل المتاحة للمقاولات مشروطا بخلق مناصب شغل والحفاظ عليها واحترام مقومات العمل اللائق، كالتصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واحترام الحد الأدنى للأجر، كما من شأن ربط التمويل بالتشغيل اللائق أن يساهم في إدماج مقاولات القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المهيكل.

وأخيرا، حتى لا يكون هذا البرنامج كسابقه، يجب علينا أن نقوم بتقويم البرامج السابقة.

وكمقترح أخير، السيدة الوزيرة، لا بد من أن تساهم البنوك التشاركية في تمويل الاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وشكرا على احترام الوقت.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

- اعتماد مجموعة من القروض المضمونة من طرف الدولة لدعم المقاولات على غرار "ضمان إقلاع" (Damane de Relance)، "ضمان أكسجين" وبرنامج "انطلاقة" وكذا "فرصة" الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة؛

- المخطط الاستعجالي: بقيمة ملياري درهم المعتمد مؤخرا لفائدة دعم قطاع السياحة الذي تضرر بشكل كبير منذ أزمة "كوفيد-19"، ونأمل أن يتم بالمناسبة إدراج وكالات الأسفار والنقل السياحي ووكالات كراء السيارات وشركات تنظيم المؤتمرات والندوات ومختلف التظاهرات الفنية والثقافية.

إنها إجراءات لا يمكن لنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نثمنها، ونثمن تحمل الدولة للتبعات المالية (les risques financiers)، ونتمنى من الأبنك أن تتحمل جزءا من هذه التبعات من خلال دعم المقاولات دون الاعتماد الكلي على ضمانات الدولة، مع العلم أن الأبنك استفادت من 3.5% من قيمة الاسترجاعات الضريبية على القيمة المضافة خلال السنوات الأخيرة، في حين ستتحمل الدولة مرة أخرى عبء الفوائد (Intérêts intercalaires) على المؤسسات الفندقية.

وأود أن أؤكد أن القطاع البنكي يعتبر شريكا للقطاع الخاص، ونحن في الاتحاد العام نأمل منه وضع آليات مبتكرة للتمويل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من أجل دعم تنافسية المقاول، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى:

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛

- إعادة تفعيل لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE²)؛

- الإسراع في إخراج مشروع القانون المتعلق بشروط آجال الأداء.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعبر عن التزامنا الدائم والمسؤول من أجل خلق دينامية إقلاع اقتصادي مستدام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على الجواب وعلى تفاعلكم مع أسئلة السادة المستشارين، لكن نريد التأكيد على ما يلي:

أولا، تؤكد المعطيات سواء على مستوى الدراسات بمختلف مصادرها أو على مستوى الواقع، أن المقاولات المتوسطة الناشئة الصغيرة هي الأكثر عرضة للهشاشة بنسب مقلقة، ولاسيما الهشاشة المالية، وهي معرضة لمخاطر ضعف السيولة والقدرة على تغطية التكاليف، والدليل على ذلك أكدت بعض الدراسات أن أكثر من 53% من المقاولات تواجه خطر الموت والإفلاس؛

ثانيا، إذا ما أضفنا الوضع الاستثنائي لآثار وتداعيات أزمة كورونا عالميا ووطنيا، فإن المقاولات المغربية بمختلف أنواعها وأصنافها مهددة بالإفلاس والعجز عن الحفاظ على فرص الشغل، مما يهدد إمكانية استمرارها كمقاولات، وعدم إمكانية خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة؛

ثالثا، وفي نفس السياق تعاني المقاولات من صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية، نظرا للمسااطر المعقدة وغياب أو ضعف الضمانات، ناهيك عن ضعف المصاحبة والتأطير من طرف المؤسسات المعنية، مما يؤثر سلبا على خلق المقاولات أو تطويرها وضمن استمراريتها.

السيدة الوزيرة،

كان لجلالة الملك السابق في إثارة الانتباه إلى هذه الوضعية حتى قبل آثار الجائحة، عند إعطاء الانطلاقة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات في مستهل سنة 2020، لذلك ندعو إلى الاجتهاد في التنزيل السليم للتعليمات الملكية السامية، سواء من طرق القطاعات الحكومية أو المؤسسات البنكية، بل جميع المتدخلين في مجال المقاولات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

وأنتن تتكلمن عن الدعم المقدم لفائدة المقاولات بهدف إنعاش الاقتصاد بالإضافة إلى استفادتها من تخفيضات ضريبية في قانون المالية، فإننا نجد أنفسنا أمام معادلة غير متوازنة وغير متكافئة، فبالرغم من التخفيضات والدعم الدائم والمستمر للشركات والمقاولات، فإن جلها تتخلى عن مسؤوليتها الاجتماعية في توفير فرص العمل اللائق والحفاظ على مناصب الشغل، حيث يتم تسجيل تسريح العمال بشكل دوري، ناهيك عن استمرار كافة أشكال الهشاشة التشغيلية التي طبعت جميع القطاعات الخاصة، وتجاوزت ذلك إلى القطاع العام في غياب تام في دور الدولة في المراقبة والتدخل لفرض احترام القانون.

السيدة الوزيرة،

إن البرامج المقدمة تخدم بالأساس مصلحة الرأسمال على حساب ما هو اجتماعي، فما مدى التزام المقاولات بالشروط الاجتماعية الموضوعية بالموازاة مع برامج الدعم؟ وما مدى تطبيق مدونة الشغل من طرف هذه المقاولات؟

يبقى السؤال الأساسي: هل هناك تقييم حقيقي حول نجاعة البرامج المقدمة وحول أثرها الاجتماعي والاقتصادي؟ وأي دور للقطاع البنكي في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهو الذي يستفيد من تخفيض سعر الفائدة المركزي دون أثر على أسعار الفائدة على القروض؟

العديد من الأسئلة المطروحة في ظل استمرار تداعيات الجائحة، لكن التأكيد أن الأزمة الحالية مست العرض والطلب معا، وهو ما يقتضي بالإضافة إلى دعم المقاولات المشروط بالتزامات اجتماعية تتعلق أساسا بالحفاظ على..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من خلال تأملاتنا للاقتصاد والمجتمع ومن خلال الدراسة التحليلية الميدانية، فالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي تمثل حوالي 95% من النسيج المقاولاتي، تعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لكونها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، معالجة مشكلة الفقر والبطالة وخلق فرص الشغل والتماسك الاجتماعي.

السيدة الوزيرة، اللي عندو صحابو غادي يعطيوه التمويلات..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكركم على التفاعلات ديالكم مع هاذ الموضوع المهم ديال تمويل المقاولات.

فالوقت اللي بقى ليا، أولا، نقدر نقول ليكم أن البرنامج الحكومي اللي كييعتمد على التوجهات الملكية السامية وكذلك مخرجات النموذج عندو مجموعة ديال البرامج اللي كتهتم بهاذ الموضوع، وفايت ليا تطرقت لهما.

بغيت كذلك نقول ليكم بأن تحسين مناخ الأعمال وإعطاء الفرصة للمقاولات من الأولويات، وما يمكن لي إلا نتفق معاكم بأن احنا في حاجة لتحسين أو تغيير بعض القوانين وكندشتغلو عليهم، مجموعة ديال القوانين وكندكرهم منها اللي أشرتولها واللي مهمة واللي كندشتغلو عليها وغير جعوز ملائي الوزراء والوزيرات وكذلك وزارة المالية بهاذ القوانين.

تكلتمو بالطبع على ميثاق الاستثمار، على التنزيل التدريجي لقانون الإطار ديال الضرائب، على تحيين قانون الصفقات العمومية وكذلك مدونة التجارة من أجل آجال الأداء، خصوصا في القطاع الخاص كان واحد التقدم ملحوظ فهاذ النصوص وفهاذ المشاريع اللي تكلمنا فيها مع الشركاء، حان الوقت باش إن شاء الله تقدم أمام مجلسكم الموقر وباش نعملو واحد الخطوة مهمة اللي الكل في حاجة ليا باش نشغلو مع المقاولات، وهذا غير تذكري ببعض القوانين.

اللي بغيت نرجع ليه هو، أولا، ما يكونش عندنا واحد اللغة ديال التشاؤم، خصنا نكونو متفائلين لأن الأرقام ماشي كاع المقاولات رجعو للنشاط ديالهم، كايين واحد القطاعات اللي باقيين متضررة، وأشرتو لهما واحنا واعيين بها والحكومة مدعماهم بحوار مع القطاعات ومع القطاع البنكي، ولكن خصنا نشجعو هاذوك اللي كيخدمو وما نبقاوش نخلعوهم، لأن حتى الثقة واحد الآلية مهمة جدا باش الناس تبقى تشتغل، وباش تبقى تستثمر والأرقام كايينة، رجعتنا لواحد النشاط فواحد الظرفية اللي صعيفة بزاف، والمغرب الحمد لله تمكن من هاذ الأزمة، خصنا نبقاو بطريقة مسؤولة نشجعو هذوك اللي تيشغلو

لكن في المقابل لا يختلف اثنان على أن هذه المقاولات التي لم تفلس بعد تعيش العديد من الصعوبات والعقبات، ومنها بالخصوص صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية وعدم كفاية الضمانات، وأن الأبنك الكلاسيكية تزيد غنى وإثراء.

وعليه، في ظل اقتصاد المديونية، نسائلك، السيدة الوزيرة، عن الأسباب الحقيقية لعدم نجاعة التمويل التشاركي لفائدة هذه المقاولات وتفويت فرص الشغل والتماسك الاجتماعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر لآخر تعقيب في هذا المحور، والكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

أولا، واحد "لجنة اليقظة" ما عرفنا فين وصلت الأعمال ديالها، لجنة اليقظة كانت كتواكب المقاولات والمتضررين ما سمعنا عليها خبار. تحدثتم عن خطة إنعاش السياحة، السياحة بسبب الإغلاق وبسبب الأزمة فقدت حوالي مليون منصب شغل، فتحو غير الحدود والأمور تقاد شي شوية أو تعاونكم، فاستمرار إغلاق الحدود هذا أمر بطبيعة الحال أصبح غير مقبول، اللجنة العلمية راه تذاكرو فهاذ الموضوع هذا.

أيضا، لابد من فتح ملف الطلبات العمومية، هاذ الطلبات العمومية يجب أن تفتح في وجه أغلب أو أكبر عدد ممكن من المقاولات، لأن ملي تيكون الاحتكار ونفس المقاولات تيديو تيأثرو على المقاولات الصغرى أو المتوسطة، فبالتالي لابد هاذ النظام ديال الطلبات خصو ياخذ الطريق ديالو الحقيقي، بمعنى يكون فيها الشفافية والنزاهة فالتدبير ديالها.

أيضا لابد، السيدة الوزيرة، ربط الدعم بخلق مناصب ديال الشغل وهاذ الشغل يكون شغل لائق، احترام التشريع ديال الشغل بما فيه الحد الأدنى للأجور و(CNSS³)... إلخ.

ثم إصلاح القطاع البنكي، أعتقد برنامج "انطلاقة" السابق و"فرصة" الحالي و"انطلاقة" و"فرصة" ما غيمكنش ينجح إلى ما كانش القطاع البنكي كيقيم بالدور ديالو حقيقة.

بطبيعة الحال حتى هاذ القطاع البنكي، باك صاحبي داخل فيه،

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

المتضررة اليوم، تكلمت على النقل، اجتمعنا في وزارة الاقتصاد والمالية مرتين مع الأبنك بخصوص هاذ القطاع ديال النقل باش نحاولو نفكرو في حلول اللي تتناسب هاذ الظرفية، لأن بالطبع كما قلتو السيارة ديال النقل السياحي ما عندو ما يعمل بها مولها راها كايبة في بلاصتها ما يقدرش يخدم بها وخصنا نلقاو حلول، فالنظام البنكي والنظام المالي والسياسات اللي تيقوم بها بنك المغرب شادت بها شركاءنا العالميين، البنك الدولي باش تقالت بأنها مكنت المغرب باش يبقى صامد في هاذ الأزمة.

ولكن هذا ما غيخيلناش ما نطلبوش من الشركاء ديال القطاع البنكي أنهم كذلك يحسنو المعاملات ديالهم مع المقاولات الصغيرة، وهذا كذلك نداء آخر نقدر نقول لكم الوقت اللي خرجو (les produits) ديال "ضمان أكسيجين" وهذا، كانوا الصناع التقليديين والتعاونيات تيطنوا بأنه مقصيين من هاذ البرامج، و (alors) هوما معنيين بهاذ البرامج، إلا أنهم ما كيغرفوش يتفاعلو مع الأبنك، فخرجنا.. طلبنا من (la CCG) أنها تخرج دوريات بأنها تأكد بأنهم عندهم الحق في هذه الآليات اللي جينا بهم من الأزمة، ولكن للأسف ما كيغرفوش يتعاملو الأبنك، ونفس الشيء الأبنك ما عندهم المعطيات، ما عندهم الإحصائيات، ملي تيجي عندهم ملف ديال شي واحد كيشغل في الصناعة التقليدية ما عندو حتى مؤشرات باش يقول هاذي المردودية ديالو، واش هاذ رقم المعاملات عندو (une base solide) وذاك الشيء.. بالتالي خصنا كذلك نشغلو مع الغرف ديال.. اعطيت مثال ديال الصناعة التقليدية ولكن هو مثال اللي عشتو باش نقول بأن الوقت اللي الدولة تتعمل الآليات وتأكد وكتقول راه عندكم الحق، للأسف لأنهم ما عندهم هذه التجارب ما كيستافدوش.

نفس الشيء نعاود نتكلم على القطاع ولا نرجع لو، السياحة، فبالتالي اللي نقدو نقولو في القطاع البنكي خصنا نشغلو عليهم لأنه ماشي ما كيغفوش يخدمو مع الشركات الصغرى يمكن خص تسهيلات، ولكن خص كذلك معطيات، وخص شركاء آخرين يدخلو باش يتعلمو هذه القطاعات ويكون عندهم التجربة اللي خصها، وخصنا كذلك نستعملو أفضل (les CRI⁵) لأنه ولات عندهم واحد الدور جهوي مهم جدا، حتى هوما خص يكون عندهم فروع خاصة بالمقاولات الصغيرة، وهذا شيء كذلك نشغل معهم، مع المراكز الجهوية للاستثمار باش حتى هوما اللي كيغرفو الواقع المحلي يشتغلو كذلك معنا باش نجيو بالحلول ماشي (les produits)، ماشي هوما اللي ناقصين، خص مواكبة هذه المقاولات والتعريف بها في القطاع البنكي.

كذلك، سوق الرساميل تكلمنا عليه، جينا بقوانين مازال ما طبقاتش، مازال ما كاينش واحد النضج، ولكن كنعظن بأن هذيك آلية مهمة غادي تساعد الشركات الصغرى خصوصا (les start-up) في (numérique) في (digital) تنعرفو بزاف ديال الناس عندهم رغبة

ونسمعو لهذوك اللي عندهم الصعوبات.

ناخذ غير المثال ديال برنامج "انطلاق"، نقولو بأن برنامج انطلاقة ما نجحش خصنا التشخيص ديالو. اللي نقدر نقول لكم هو أن بالطبع تحت التوجيهات الملكية السامية كايين واحد المجهود كبير من الدولة ومن صندوق الضمان باش تمول "انطلاق" عندنا واحد النسبة ديال الرفض اللي نقدر نقولو ديال 30%، هذا واحد الرقم خصنا نشغلو عليه أن ماشي مسموح 30%، ولكن هاذ 30% أشنو هوما هاذ الناس اللي ترفضت لهم "انطلاق"؟

أولا، كايين بعض الأفكار ديال المقاولات اللي ما فيهاش النضج اللي خاص باش نشو هاذ المقاولات، لأن إلى مولناهم من دابا عامين غادي يفلسو وغادي نقولو كايين الإفلاس، إذن كايين بعض المقاولات ما وجداش وما عندهاش الوقت باش.. وكايين واحد المقاولات خفاف عندهم فكرة، عندهم واقيلة القدرات ولكن ما عندهم الكفاءات باش يقدمو هاذ الملف ونقد نقول لكم التقييم اللي قايم اليوم مع بنك المغرب ومع الأبنك ومعها (la CCG⁴) على المستوى الجهوي تبين لنا بأن أهم حاجة اللي خصنا هو التكوين ديال هاذ المقاولات وهاذ المقاولين اللي ما تيعرفوش، أولا، يقدمو الملف ديالهم ويمكن ما تيعرفوش كذلك يدبرو شيئا ما تيعرفو المهنة ديالهم ولكن يدبرو مقالة أو شركة ما تيعرفوش لها، وأهم الخلاصة اللي وصلنا لها في "انطلاق" هو أننا مازال الحاجة لمبادرات ولمنتجات كـ "انطلاق" باش مازال نشغلو بهم في المستقبل، ولكن خصنا نركزو كذلك على التكوين ديال هاذ المقاولين الصغار في جميع المراحل ديالهم.

كان أول مرة غينشأ مقالة يمكن خصنا نوفرو لو التكوين أو بغا يمر من واحد المرحلة لمرحلة ما تيعرفش حتى كيفاش يعمل الاستثمار ديالو فين يشتري (les machines) ديالو بأي سعر، (donc) هذا هو العمل اللي خصنا نقومو به وبالتالي ونرجع للجنة اليقظة غادي تكون إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، نرجعو لمقترحات مع الأبنك باش نقولو لهم "انطلاق" ما خصهاش تنتهي في 2020، خصنا نجيو بعروض مختلفة نستخلصو أشنو وقع في هاذ السنتين مع "انطلاق" ونجيو بمبادرات مختلفة ومهمة للمستقبل.

تكلمتو كذلك على المجال البنكي، أنا ما بغيتش ندافع على الأبنك، أولا، بغيت نقول بأن دولة كالمغرب محظوظة بواحد النظام بنكي، أو نظام مالي قوي اللي مكننا باش نواجهو هاذ الأزمة ونواجهو كذلك هاذ الظرفية اللي عشنا، عاش فيها الاقتصاد.

بالطبع نقدر نقولو بأن الحوار خصو يبقى مستمر مع الأبنك باش يجيو بحلول أو بوسائل باش يتكفوا هاذ المقاولات الناشئة، المقاولات الصغرى والمقالة الصغيرة جدا.

نفس الشيء كايين مشاورات معهم خصوصا في هاذ القطاعات

⁵ Centre Régional d'Investissement

⁴ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

هي المبرر باش ما ندخلوش للقطاع المهيكل.

المبرر الثاني، اللي تكلمتو عليه هو الضرائب، اسمحو لي نرجع بواحد الرقم، المقاولات المتوسطة والصغيرة اللي تتمثل، كما قلنا في الإحصائيات ديال المديرية للضرائب، 98% ديال الشركات، 65% أو 70% ديالهم ما تيصرحوش بالريح، ما تيخلصوش الضريبة على الأرباح، وهاذوك اللي تيخلصو الأكثرية ديالهم تيبقاو أقل من 10%. احنا مادنا بنا يكون عندنا هاذ المشكل ديال الضريبة على الأرباح غادي يكون، كاينين أرباح للأسف تيمثلو 98% ديال عدد المقاولات تيمثلو 24% ديال المعاملات ديال مجموع المقاولات ولكن أقل من 14% ديال الضريبة.

ولكن هاذ المشكل ديال الضرائب ما شي هو المشكل الذي تيعاني منو المقاولات، وبغيت نذكرهاذ الأرقام بأن نقول بأن المشكل ما شي هنا.

فيما يخص آجال الأداء، تكلمتو كذلك فالدولة، كما جاء في التعقيب ديال بعض المستشارين، قامت بمجهود استثنائي فيما يخص استرجاع الضريبة على القيمة المضافة خلال شهر دجنبر، باش نساعدو السيولة ديال المقاولات خصوصا في هذه الظرفية. هاذ المبلغ وصل 5 المليار الدرهم في دجنبر، واستفادت منه 3048 مقالة، 71% من هذه المقاولات مقاولات صغيرة أو صغيرة جدا، أي كان واحد الأثر إيجابي جدا خلال دجنبر، باقي 8 المليار، إن شاء الله، غادي يتم ضخها في الشهور الثلاثة من هنا لشهر أبريل.

كذلك، فيما يخص المؤسسات العمومية، كاين واحد المجهود مهم جدا اللي تدار منذ 2018 لليوم، فكان الأجل المتوسط مصرح به من طرف المؤسسات 55 يوم، اليوم ينقص على 40 يوم، مازال خص تبسيط المساطر متفقين معكم، الرقمنة ديال الإدارة غادي تساعد، ولكن المجهود تعمل فيما يخص المؤسسات العمومية اللي خص كما ذكرت هو غنشتغلو كذلك على آجال الأداء في القطاع الخاص.

اليوم، الأرقام مهولة اللي باقي ما تتأداش بين الشركات وتزاد هاذ المشكل خلال الأزمة ولعل هاذ القانون تحيين في القانون ديال مدونة التجارة غادي يساعدنا مع جميع الشركاء بعد نقاش طويل مع جميع الشركاء باش يساعدنا أننا نتفوقو على هاذ المشكل، فكانت هذا واقيلة أهم المحاور اللي تكلمنا عليها.

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على الرد، ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

ونمر إلى قطاع "الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة"، ونشرع في معالجة أسئلة هذا المحور الثاني، الذي يعنى بالمرحلة الأساسية لتنفيذ استراتيجيات الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

يعاونو هاذك (les start-up) ما تيعرفش يستثمر، (donc) خصو واحد الوسيط بينه وبين المقاولات الصغرى وكنظنوا بأن سوق الرساميل هو حل مهم جدا لهذا النوع من التمويلات.

كذلك، الناس اللي بغات تساعد التعاونيات، بغات تساعد (les associations)، كنظنوا بأن كذلك هاذك السوق هو أحسن وسيلة باش المغاربة اللي بغاو يساعدو الاقتصاد اللي.. ما عندهم الرغبة باش تكون عندهم مقالة ولكن بغاو يساعدوهم هاذك هو الوسيلة باش يوصلو المساعدة لهذه المقاولات.

بغيت نتكلم كذلك على فرص الشغل وعلى تنافسية الشركات، وذكرو السيدات والسادة المستشارين بأن كاين كذلك من أسباب هذا النقص في التنافسية هو العنصر البشري وذكروته اليوم خصنا نذكره بأن تقريبا 80% ديال النساء في المغرب مقصين من سوق الشغل، أن تقريبا أكثر من 50% ديال الناس اللي كشتغل في هذه المقاولات ما عندهم حتى دبلوم أو تكوين وبالتالي كيكون نوع من الهشاشة في هذه المقاولات.

إذن خصنا نساعدوهم في التكوين المهني ونذكر بأن كاين مبادرات مختلفة من أجل دعم هذا التكوين المهني ولكن خص نوع من التحسيس كذلك للمقاولات أنه يهتم بالعنصر البشري، أنه يعملو كذلك المجهود، نعطيو المثل ديال القطاع ديال السياحة اللي ذكروته السيد المستشار، الدولة ما قصاتش الناس اللي قامت بهذه الإعانة وربطت الإعانات باش يكونو الناس مصرح بهم في الصندوق ديال الضمان الاجتماعي.

للأسف شفنا الأرقام أقل من 100.000 ديال الناس ملي بدأت الأزمة اللي استفادت من هاذك الدعم اللي جات به الدولة وما سقفتوش عمر ما كان سقف، في الحين بأن قطاع السياحة تيشغل 550.000 ديال الناس على الأقل مباشرة.

للأسف بسبب عدم التصريح بهم في الصندوق ديال الضمان الاجتماعي ما تمكناش، فمن جهة تقولو لنا خصنا نشجعو المقاولات بأنهم يدخلو للقطاع المهيكل، وهاذ الشيء اخذنا به بعين الاعتبار في الوقت اللي عملنا البرامج ديالنا ديال دعم هاذ القطاعات اللي متضررة، وفي نفس الوقت تنقولو للأسف، القطاع غير المهيكل ما استفادش، وهذا كذلك نداء لأن التنافسية يمكن تضرر بأن ما كاينش التمويل، ما كاينش رأس المال، ولكن هاذيك المقالة الصغيرة اللي عملت واحد المجهود باش تهيكّل الشركة ديالها تتعاني هي الأولى من هاذك القطاع غير المهيكل، وهذا نفس الشيء قلته خصنا نخدمو اليد في اليد، حان الوقت باش نهمو كذلك بهاذ القطاع غير المهيكل.

كانو الناس عندهم بعض التخوفات، خصوصا فيما يخص الحماية الاجتماعية، الدولة أخذت المسؤوليات ديالها وعملت أكبر مجهود طبقا للتعليمات الملكية السامية باش الكل يستفيد من الحماية الاجتماعية، فذاك الحماية الاجتماعية ما خصناش نبقاو نتخوفو منها وما غتبقاش

التنمية المستدامة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "الانتقال الطاقى ببلادنا" لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالى للوحدة والتعادلية.

تفضل دكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، الإجراءات اللي اخذات الوزارة ديالكم من أجل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك الساعى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيران،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اعتمدت بلادنا استراتيجية وطنية للطاقة 2009-2030، وعليه نسالكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول حصيلة المنجزات والإجراءات المتخذة لتعزيز الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطنى للأحرار، وموضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المدانى املوك:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نهجت بلادنا استراتيجية الانتقال الطاقى بفضل التعليمات الملكية السامية، مما مكنا من واحد المكانة جد مهمة على الصعيد القارى والعالمى، فيما يتعلق بالاعتماد على مصادر الطاقة البديلة وتعزيز النجاعة الطاقية بشكل يرتكز أساسا على تحقيق نوع من التكامل الجهوي، ويوفر فرصا قارة للشغل، ولعل مشروع "نور 1"، "نور 2"، "نور 3"، بمدينة ورزازات بجهة درعة-تافيلالت خير مثال على ذلك.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا هو: ما هي آفاق تنفيذ استراتيجيات الانتقال الطاقى؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثانى موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد طورت بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال العقدين الأخيرين مقاربة إرادية تتجه نحو اقتصاد أخضر ومندمج، يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية مستدامة.

ونظرا لهذا الورش الوطنى الهام نسالكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الاستراتيجيات المعتمدة لتسريع وتيرة الانتقال الطاقى وتحقيق

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وقبل الشروع في الإجابة على أسئلتكم التي تفضلتم بها، أشكركم على اختياركم لهذا الموضوع في غاية الأهمية في هذا الوقت الآني، وتقديرا للأدوار التشريعية والرقابية لمؤسسة البرلمان، أجدد لكم شكري على هذه الفرصة التي نتواصل من خلالها معكم كممثلي الأمة ومن خلالكم مع كافة المواطنين والمواطنات، وكنتمصلو معكم بخصوص جهود بلادنا حول المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتنفيذا للتوجهات السامية لجلالته، تسعى بلادنا إلى تسريع بلوغ أهداف هذه الاستراتيجية التي تركز على ثلاث ركائز اللي هي:

- أولا: بلورة سياسة جديدة واعتماد مقاربة مستدامة في كافة القطاعات، وذلك في إطار الالتزامات الدولية وبغية الوصول لمؤشرات التنمية المعتمدة في النموذج التنموي الجديد؛

- والركيزة الثانية هو: العمل على تعزيز التعاون الجهوي كركيزة مهمة لتحقيق الأمن الطاقى؛

- والركيزة الثالثة هي: المواكبة – كما تعلمون - التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وكما تعلمون فقد اتسمت هذه المرحلة السابقة بالعديد من المستجدات والتحديات، ومن أهمها تجديد بلادنا لالتزاماتها الدولية خلال قمة الأطراف 26 بغلاسكو، وخاصة فيما يتعلق بملاءمة نظام الكهرباء الوطني في الخروج التدريجي من الفحم المستعمل في إنتاج الكهرباء، والتحدي الثاني هو توقف أنبوب الغاز المغربي الأوربي والذي كان كما تعلمون فرصة مناسبة لاعتماد هذه السياسة الجديدة، ونقطة مهمة هو إطلاق أورش أفقية مثل تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ورش إصلاح المؤسسات العمومية التابعة للقطاع ومواصلة مسلسل تفعيل الجهوية المتقدمة، من خلال مواكبة الجماعات الترابية، وخصوصا في مجالات دبال التثمين دبال النفايات وتوزيع الكهرباء وتوزيع الماء.

وفي هذا الإطار، فإننا عازمون على تسريع وتيرة الانتقال الطاقى وتفعيل أهداف التنمية المستدامة، فكما تعلمون فإن الانتقال الطاقى يدخل في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد، حيث أن محور تطوير الاقتصاد رهين بالانتقال الطاقى، إذ يسعى هذا النموذج إلى جعل العرض الطاقى في المغرب أحد أهم محددات جاذبيته الاقتصادية، وذلك من خلال إرساء رؤية استراتيجية للتنمية اللي تتكون منخفضة في الانبعاثات الكربونية وتوفير طاقة تتميز بالتنافسية، التي يتم إنتاجها أساسا من المصادر المتجددة ومصادر أخرى اللي منخفضة في الكربون. ففيما يخص الطاقات المتجددة تم رفع الطموحات المسطرة مبدئيا

السؤال الخامس موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السي عبد الإله..

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس والأخير في هذا المحور موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة سليمة، تفضلو.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة، السادة الوزراء،

حول رؤيتكم للمراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى، نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة للرد على أسئلة المحور الثالث.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المعنيين.

وكما تعمل الوزارة على تسريع استكمال الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقية، حيث تم إصدار المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقى الإلزامى وهيئات الافتحاص الطاقى والمرسوم المتعلق بالأداء الطاقى الأدنى فى الأجهزة والأجهزة المستعملة بالطاقة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطنى، ولكن توجد هناك نصوص تنظيمية أخرى مهمة قيد مسطرة المصادقة وتهم مشاريع المراسيم المتعلقة بخلق وتنظيم أنشطة مقاولات الخدمات الطاقية ودراسة التأثير على الطاقة وترشيد الاستهلاك الطاقى فى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وقد تم استكمال وتفعيل الترسنة القانونية المتعلقة بالإنتاج الذاتى للطاقة الكهربائية التى تهدف إلى تنظيم هذا النشاط من أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، التى تعمل فى مجال إنجاز واستغلال وصيانة منشآت الإنتاج الذاتى للكهرباء وكذا تمكين المقاولات من التحكم فى فاتوراتهم الطاقية وجعل منتوجاتهم خضراء ومستدامة.

لقد تمت المصادقة على النصوص التطبيقية للقانون 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، وقد تم نشر مشروع قرار مشترك مع وزارة الداخلية بتاريخ 6 يناير 2022 - تهنىكم بنشر هذا المشروع - يحدد مسار الأطراف السنوية لحقل الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقاً من مصادر الطاقة المتجددة فى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط خلال 10 سنوات المقبلة من 2022 حتى 2031، وتمت بلورة مشروع جديد يبسط الاستثمار فى إنتاج الكهرباء وسنرجع لكم بخصوص هذا المشروع فى الأشهر المقبلة.

فىما يخص الغاز الطبيعى، فقد كان توقف أنبوب الغاز المغربى الأوروبى ببلادنا فرصة لمراجعة شاملة لخارطة طريق الغاز الطبيعى، وهو مادة أساسية لتطوير الطاقات المتجددة والتنمية الصناعية وقطاع اللوجستيك فى هذا البلاد، وقد تم تعزيز ذلك من خلال مشروع التصنيف الأخضر من طرف المفوضية الأوروبية (la commission européenne)، والذى وصف الغاز الطبيعى بأنه طاقة انتقالية بسبب قدرته على المساهمة فى إزالة الكربون فى الاقتصاد.

اليوم عندنا أكثر من 80% من الطلب على الطاقة الكهربائية منذ فاتح نوفمبر الماضى تم تغطيته بالفحم والفيول والديازل واستيرادات الكهرباء من الدول المجاورة وبعض المشاريع الضوئية، وسيؤدى الولوج إلى سوق الغاز الطبيعى الدولى إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة لأنه يستجيب لواحد المرونة فى توليد الكهرباء ولبدء خروجنا التدريجى من الفحم - كيف ما أشرت له فى المقدمة - وإزالة الكربون من الصناعة والخدمات اللوجستية، فسيؤدى الولوج إلى السوق العالمى دىال الغاز الطبيعى إلى نقص هذى الفاتورة دىال 5 مليار دىال الدرهم الذى هضرت عليها فى الأول دىال فاتورة عدم الإصلاح بتقريباً الثلث دىالها، فأحب من أحب وكره من كره فالوصول إلى سوق الغاز الطبيعى

فى مجال الطاقات المتجددة من أجل تجاوز الهدف الحالى دىال 52% فى المزيج الكهربائى الوطنى من حيث القدرة الكهربائية المنشأة قبل سنة 2030، فعندنا اليوم 61 مشروع قيد التطوير أو قيد الإنجاز بقدرة إجمالية تقدر بـ 4.6 جيجا واط وباستثمار يناهز 53 مليار دىال الدرهم، ولكن هاذ 61 مشروع و53 مليار دىال الدرهم غير كافية، فتمت بلورة مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة لدعم الاستثمارات فى الطاقات المتجددة، ونخص بالذكر واحد البرنامج بهم قدرة إجمالية تبلغ 400 ميغا واط لإنجاز مشاريع من الطاقة الشمسية الفوطوضوية بهدف دعم المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق فرص شغل جديدة، وعندنا طبعاً برنامج تزويد محطات التحلية دىال مياه البحر بالجوء إلى الطاقات المتجددة، وأول مشروع هو يوجد قيد التطوير فى منطقة الداخلة.

وعندنا برنامج تطوير دىال تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، وحيث سيتم تزويد المنطقة الصناعية دىال القنيطرة فى المرحلة الأولى بطاقة تناهز 160 جيجا واط فى الساعة وباقي المناطق الصناعية ذات الأولوية بطاقة تقدر بحوالى 800 جيجا واط فى الساعة.

ويجب التذكير هنا بالمكانة التى يحظى بها قطاع إنتاج ونقل الكهرباء عموماً فى استعمال الوعاء العقارى من خلال التأجير أو التفويت، كما يجب الإشارة إلى أن مراحل عملية تعبئة أراضي الدولة عن طريق الفصل عن المجال الغابوى والمملك الخاص للدولة لها تأثير على توفرها فى الأجال المحددة وبتكلفة معقولة، علماً أن ثلثي من المدة اللازمة لتعبئة العقار تهم الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بها، ولتذليل هذه الصعوبات نقترح:

- أولاً، وضع مسطرة خاصة لنزع الملكية لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة؛

- ثانياً، وضع الإجراءات والآليات الملائمة لتبسيط المساطر بالنسبة لإجراء الفصل أو الاحتلال المؤقت للأراضي التابعة للمجال الغابوى.

ففىما يخص الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية فى مجال الانتقال الطاقى نحو التنمية المستدامة، فنحن نواصل مجهوداتنا فى تطوير الترسنة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بقوانين وتنظيمات جديدة، فهاذ الوزارة عملت على تحليل الأثار دىال التباطؤ فى الإصلاح والذى النتائج الأولية دىال هاذ التحويل تتأدى أنه الفاتورة الإضافية فى عام 2022 دىال عدم الإصلاح تناهز أو تتجاوز 5 مليار دىال الدرهم، تقريباً 10% دىال الفاتورة الطاقية لسنة 2021.

وفى هذا الإطار، يتم حالياً مناقشة مجموعة من القوانين، غنبداً بالقانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون الهام الذى هو 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة مع لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة، كما تم إعداد مشروع قرار محدد لمناطق تطوير منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر شمسية، الذى تم إرساله إلى كل الفاعلين

المهما للإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا ما بعد الأزمة الصحية، ولكن 6% ما بين من بعد 2020 حتى هي ماشي كافية.

رغم هيمنة المواد الأحفورية في إنتاج الكهرباء، وموازة مع الطلب المتصاعد نسبيا، تسعى هذه الوزارة إلى تسريع هذا الإقلاع الاقتصادي المنخفض الكربون، فتتحرص على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف إمداد المستثمرين برؤية استراتيجية وواضحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ديال الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، وتحرص الوزارة بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل ضمان ولوج الصناعيين إلى الطاقات المتجددة بهدف التحكم في فاتوراتهم الطاقوية وكذا الاستجابة للمعايير المتعلقة بضرية الكربون المقبلة، التي ممكن أن يتم فرضها على المنتوجات غير الخضراء، من خلال العمل على توفير شهادات المصدر وضمان حق الولوج للشبكة ديال الجهد المتوسط من أجل تزويدهم بالطاقات المتجددة، وذلك في إطار القانون المتعلق بالطاقات المتجددة ومشروع القانون اللي هو متعلق بالإنتاج الذاتي.

فيما يخص الكهرباء القروية، فقد حقق البرنامج ديال الكهرباء القروية الشمولي منذ انطلاقتها في سنة 1996 واحد المؤشر اللي هو توصلنا لـ 99.82% في آخر شتنبر 2021، التكلفة الإجمالية كانت 25 مليار ديال الدرهم، تمت كهرة أكثر من 41.000 دوار بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية وتركيب 20.000 جهاز شمسي بـ 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي إطار الاستكمال ديال هذا البرنامج ديال الكهرباء الشمولي ستمت كهرة 927 دوار تضم أكثر من 21.000 مسكن في مختلف جهات المملكة، ما بين 2021 و2024 بواحد الغلاف مالي ديال 723 مليون ديال الدرهم، ولكن ما نقدروش نوصول لـ 100% لن يمكن الوصول إلى 100% بهذه الطرق التقليدية، فقد تم الشروع في هاذ الوزارة في بلورة برنامج للتأهيل الطاقوي للمرافق التربوية والمرافق الاجتماعية، وخاصة في القرى، المدارس والمستوصفات ودور الطلبة، وبالتنسيق مع كل القطاعات المعنية، وذلك اعتبارا للتحسن المهم لكلفة ونضج التكنولوجيا ديال الطاقة الشمسية، والمشروع النموذجي اللي تتعرفوه اللي ممكن من تزويد قرية إد مجاهدي بمنطقة الصويرة بمحطة شمسية مشتركة هي صغيرة ديال 15 كيلوواط، ولكن مكنت عبر شبكة كهربائية صغيرة اللي تنسممهم (les mini-grids) من ضمان استقلالية تزويد الساكنة 15 منزل اللي متقارب شوية وخلق أنشطة سوسيو اقتصادية تهم التربية والتعليم وضخ الماء وتأمين منتجات شجرة الأركان، ونريد العمل على نشر هذه التجربة بمناطق أخرى.

فيما يخص الالتزامات الدولية، فقد أكدت بلادنا من جديد خلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف باتفاق بباريس وريادة بلادنا في قضايا المناخ، وهذه فرصة أكثر ما هي التزام، فقد كانت بلادنا من أوائل الدول التي قدمت المساهمة المحددة وطنيا، اللي كانت تحينت في يونيو 2021 وكما

الدولي سيجعل من الممكن.. غادي يعطينا واحد القفزة النوعية، أولا، وسيجعل من الممكن تحديث هاذ القطاع ديال الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، وسوف يخفض من تكاليف الطاقة من الناحية الهيكلية في البلاد.

فلضمان إمداد المغرب بما يلزمه من الغاز الطبيعي، فهاذ الوزارة تشتغل على مستوى ثلاث ورشات متوازية:

- الورشة الأولى، كما تعلمون، هي البنية التحتية؛

- الورشة الثانية هي عقود شراء الغاز الطبيعي المسال؛

- والورش الثالث هو الإطار التشريعي.

وأخيرا، واحد النقطة مهمة فيما يخص البحث والتنقيب في المغرب، تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الطاقوية وديال الانتقال الطاقوي في البلاد يجب أن تكون مستقلة تماما من نتائج عملية البحث والتنقيب على الهيدروكربونات بشكل عام وأن الاحتياطات المؤكدة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، والمستوى المطلوب من طرف الوزارة ديال الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة هو على الأقل 30 سنة ديال الطلب ديال الغازولا ديال البترول.

فيما يخص قطاع الكهرباء، فكما تعلمون هو يواجه الظروف الحالية واحد العدد ديال الإكراهات والتحديات والفرص، اللي تتمثل أساسا في الاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء في أحسن الظروف وبأقل تكلفة، وخاصة في هذه الظروف المتميزة بالإقلاع الاقتصادي ما بعد الأزمة البوابية التي يعرفها العالم.

وبالإضافة إلى التوقف لاستعمال الغاز الطبيعي، هناك فرص مرتبطة بالاستجابة للالتزامات الدولية المتعلقة بخفض الكربون في الاقتصادات الوطنية، تماشيا مع اتفاق باريس، وهذا يستوجب منا وضع استراتيجية للانتقال الطاقوي نحو تنمية مستدامة تتمحور حول محورين أساسيين فيما يخص القطاع ديال الكهرباء:

أولا، تعزيز الحكامة في القطاع الكهربائي وضبط القطاع بما فيه القطاع ديال الكهرباء والنقل والتوزيع.

وفي هذا الإطار وللمزيد من الشفافية في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع، فإننا نجدد دعوتنا للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى اعتماد الفصل المحاسباتي المتعلق بهذه الأنشطة مع نهاية شهر مارس 2022.

والمحور الثاني هو طبعا تعميم الولوج للكهرباء.

فيما يخص الإقلاع الاقتصادي منخفض الكربون ما بعد "كوفيد-19": فبدأ هذا القطاع ديال الكهرباء في استعادة عافيته وبلغ الطلب على الكهرباء حوالي 41 جيجا واط في الساعة في 2021، مسجلا بذلك واحد الارتفاع ديال 6% مقارنة بسنة 2020، ويعتبر هذا مؤشرا

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

وصلت للخلاصة.

فالتنمية ديال البنية التحتية الجيو علمية فعالة تتلعب واحد الدور قبلي هام يهدف إلى الرفع من جاذبية الاستثمار في مجال البحث والتنقيب على هاذ المواد الطبيعية الداعمة للسياسات العمومية في مجال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

فخلاصة القول، لتمكين المنظومة الطاقية من الوصول للأهداف المتوخاة سيتم العمل على:

- أولاً، تعزيز التعاون الدولي لتقوية الروابط الكهربائية والغازية لتعبئة الموارد المالية وتشجيع الاستثمار وتقليص الفاتورة الطاقية، بما إضافة إلى الغاز الطبيعي المسال المنخفض للكربون؛

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي من أجل الرفع من جاذبية القطاع وتشجيع الاستثمار وتقليص الفاتورة الطاقية، بما فيها الفاتورة ديال غير الإصلاح واعتماد الشفافية والحكمة الجيدة المبسطة في قطاع الطاقة وضرورة اعتماد الجرأة السياسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لما فيه خير لهذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي مشارك..

المستشار السيد مصطفى مشارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إيماننا منا في فريق التجمع الوطني للأحرار يكون استراتيجية الانتقال الطاقى هو توجه إستراتيجي وطني كفيل برفع التحديات البيئية والمناخية التي أضى العالم معها قلقا بأثارها الوخيمة، بحيث أن هذا الورش يبقى محوري ومستعجل للمستقبل، كما أن هذا الانتقال الطاقى يوجد في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد كما قلت السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

بلادنا تعرف تراكما إيجابيا في هذا المجال، وقد تفضلتم بالتذكير بما حققناه في هذا الإطار، بدءا بتزليل مقتضيات القانون الإطار رقم

تم التعبير خلال هذه الدورة في "كوب 26" في غلاسكو عن التزام بلادنا على التوقف من برمجة مشاريع لإنتاج الكهرباء باستعمال الفحم.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الأطراف في دورته 26 كان فرصة سانحة لربط هذه الالتزامات بشروط دبلوماسية للطاقة والتعاون الإقليمي المستمر والمستقر والمتناسك، لاسيما فيما يتعلق بالروابط الكهربائية، بل حتى بالروابط الغازية والتنمية المستدامة المشتركة.

واحد النبذة أخيرة على المعادن والجيولوجيا، لأنها عناصر أساسية في المنظومة ديال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، فهذه الوزارة تعمل على تكوين واحد اللجنة وطنية تحت اسم "لجنة المعادن الإستراتيجية"، يناط بها السهر على جرد وتصنيف المواد المعدنية التي تستغل محليا وتلك الموجودة على شكل مؤشرات، وبلورة خطة خاصة بالبحث واستغلال هذه المواد وتثمينها، وذلك تماشيا مع التحول الذي يشهده العالم نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، مع تزايد الطلب على معادن مستخدمة في مجالات التكنولوجيا اللي هي مرتبطة بهاذ القطاعين، وخاصة التي تتعلق بالتخزين ديال الطاقة كعناصر الأتربة النادرة والسيليكا والمنغنيز والليثيوم والكوبالت والنيكل والغرافيت.

وتكتسي هذه المواد طبعا صبغة إستراتيجية من خلال استغلالها وتثمينها وطنيا، وخاصة في الصناعات المرتبطة بهاذ الطاقات المتجددة وتخزين الطاقة، كما سيتم إدراج البعد البيئي والتنمية المستدامة في جميع مراحل سلسلة القيم للصناعة المعدنية والتصنيع ديالها ومرورا بمختلف دراسة الجدوى لإقامة المشاريع المعدنية، في احترام تام للمبادئ الأساسية المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، بما فيها البعد البشري والإقليمي في تحدي التنمية.

والجدير بالذكر على أن قطاع المعادن بطبيعته يشكل قطبا تنمويا جهويا ومحليا بامتياز، ويساهم في محاربة الفقر والهشاشة، وحننا كنشغل على الجماعات الترابية في هذا المجال، وحيث يتعين على أصحاب المشاريع المعدنية أن تنجز جميع الخدمات اللوجستية والبنى التحتية ديال ذلك المشروع وتنجز المرافق الاجتماعية الصحية والتعليمية والرياضية إلى آخره.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية فإن المقابلة المنجمية غادي تلزم عليها أكثر فأكثر أن تضع كل هذه المنشآت الاجتماعية رهن إشارة الساكنة المجاورة للمناطق المنجمية، بالإضافة طبعا إلى المساهمة بشكل أكبر في تشغيل أبناء المناطق المجاورة لها، سواء عن طريق التوظيف المباشر أو من خلال شركات المناولة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، إلى بغيتي تدخرو بعض الدقائق للتعقيب.

في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتطوير النجاعة الطاقية وعدم التركيز فقط على مناطق بعينها، وإيلاء عناية أكبر للقري والمناطق النائية لحاجتها الماسة والملحة لهذه الخدمة الحيوية، باعتبارها إحدى دعائم التنمية المجالية المستدامة، حيث ستساهم في تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المناطق وفي خفض تكلفة العيش، عبر تعزيز عقد شراكات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية، سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو بالتنمية المستدامة.

إن الانتقال الطاقى يشكل أيضا سلوكا اجتماعيا، إذ تعتبر التوعية والتحفيز من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والتنظيف للطاقة، مؤكداً على أن الرهان الأهم لتنجح بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لطالما شكلت الطاقة عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة في ظل التبعية المطلقة لبلادنا في هذا الميدان، وهو ما أرهق الاقتصاد الوطني، خاصة وأن المغرب ظل يعتمد على الخارج في التزود بالطاقة في أكثر من 95%. لكن بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تمت الدعوة للتفكير الجدي في إيجاد حلول جذرية لتفادي هذا الوضع المقلق والانخراط في برنامج طموح ومهيكل للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة، تضمن تنويع الباقة الطاقية والتخفيف من التبعية الطاقية والاعتماد على طاقات نظيفة ومتجددة.

وفي هذا الإطار، أعلن المغرب دخوله مرحلة جديدة في المجال الطاقى، تضمن له انتقالا طاقيا سلسا عبر برمجة مشاريع ضخمة، من قبيل المشروع المغربى للطاقة الشمسية والبرنامج المغربى المندمج للطاقة الريحية، وهي مشاريع ساهمت بشكل واضح في تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي يشهده المغرب، وبناء باقة طاقية متنوعة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية، وذلك بشكل تدريجي، حيث سترتفع حصة الطاقات المتجددة ضمن مجال إنتاج الطاقة بالمغرب إلى 52% بحلول سنة 2030، هذا مع العلم أن موضوع الانتقال الطاقى يوجد في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد والرهانات المتعلقة به تندرج ضمن

99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وانتهاءً بالمشاريع الاستثمارية التي تم توطئها في مجال تنزيل إستراتيجية الانتقال الطاقى، وعلى رأسها مشاريع نور بورزازات والتي سهر عليها جلالة الملك، حفظه الله.

إنه مجهود مقدر يتم القيام به لتنزيل منظومة هذا الورش الاستراتيجي الذي صاحبه العديد من الإجراءات التحفيزية، تضمنتها قوانين المالية على الخصوص وباقي القوانين الأخرى لضمان استمرارية هذا الورش، وبالتالي ضمان النتائج المرجوة.

وبالرغم من كل ذلك، نتظر منكم، السيدة الوزيرة، بذل مجهودات مضاعفة لتشجيع المستثمر الوطني، خصوصا في القطاعين الفلاحي والصناعي وتحفيزه على الاعتماد على الطاقات البديلة والاستثمار فيها حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة، والتي سبق أن تطرقت لها في معرض جوابكم.

وإذ نؤمن في فريق التجمع الوطني للأحرار كل هذه الإنجازات نؤكد على ضرورة مواصلة الإبداع والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، مع الإسراع في مراجعة الإطار القانوني للطاقات المتجددة بهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار فيه عبر تبسيط المساطر وتعزيز الشفافية في المجال، بما يتلاءم مع الظرفية في هذا الإطار، كما نؤيد وضع ميثاق وطني للانتقال الطاقى.

وإذ نسجل بإيجابية المؤشرات التي تم تحقيقها فيما يخص الإستراتيجية الطاقية الوطنية والتقدم الذي تم إحرازه في هذا الصدد، نشدد على ضرورة مواصلة تشجيع الاستثمار في القطاع عبر:

1- تحفيز القطاع الفلاحي على أهمية استعمال الطاقات المتجددة واعتماد برنامج مدمج لتدعيم وبناء محطات تحلية المياه المعتمدة على مثل هذه الطاقات؛

2- فتح المجال لاستعمال المصابيح المنتجة للطاقة النظيفة والحد من استعمال المصابيح المتوهجة؛

3- تشجيع صناعة السيارات الكهربائية وتسويقها؛

4- إنجاز قدرات إنتاجية إضافية من أجل معالجة إشكالية تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الطاقة الكهربائية؛

5- الإسراع في تنزيل برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات والبنائيات والمؤسسات العمومية؛

6- وأخيرا الشروع في إبرام اتفاقيات الشراكة لمواكبة الجهات والجماعات الترابية لتطوير النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى أعمال العدالة المجالية

كما أننا على يقين تام أن الحكومة قادرة على زيادة حصة الكهرباء الخضراء في مزيج الطاقة، وتفعيل النجاعة الطاقية على أكمل وجه وتوسيع استخدام تحلية مياه البحر المرتبطة بالطاقات المتجددة كإحدى الحلول للتوجه إلى الماء الصالح للشرب وبعض الزراعات، مع ضمان التدبير الأمثل للطلب.

وفي مجال التعاون الدولي، نؤكد على أهمية المشاركة الإيجابية للمغرب في قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي عقدت بالرياض، مشاركة أكد خلالها المغرب على خطط المملكة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع الجهود الدولية المبذولة لخلق غازات الاحتباس الحراري، خاصة وأنه خلال هذه المشاركة أعلن السيد رئيس الحكومة، عن خطة المغرب الوطنية للمناخ 2020-2030، التي ستساهم في تطوير الصناعة الخضراء وخطط تمكين القطاعات الصناعية لتقليل الانبعاثات من خلال استخدام الطاقة المتجددة.

وندعوكم في هذا الشأن إلى تعزيز انخراط الصناعة التقليدية الوطنية في هذا التوجه الذي تتبناه بلادنا من خلال تجويد..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا السبي حسن.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

حقيقة الموضوع اللي كنا نقشوه اليوم، السيدة الوزيرة، هو من الأهمية بمكان، لأن كيحدد المستقبل المباشر ومستقبل قارتنا ومستقبل أطفالنا والأجيال الصاعدة، لأن المغرب عرف واحد التطور جد مهم فيما يخص الطاقة المتجددة، وذلك بالرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

كنعرفو بأن الطاقة المتجددة في طاقات نظيفة، وتتمثل أساسا في الطاقة الشمسية والمائية والريحية، ولكن هاذ الطاقة اليوم ما كنتجوها إلا 38%، في حين كان من المفروض نوصلو اليوم إلى 42% باش نوصلو ف 2030 إلى 52%، طبقا للاتفاقية اللي مضينا في 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية. الطاقة المتجددة اليوم، هو المصدر ديال المستقبل اليوم في بلادنا، وبصفة عامة بالقارة الإفريقية بصفة عامة.

الطاقات غير المتجددة، هي إنتاج طاقى جد مهم، ولكن في آن واحد هو مصدر ديال التلوث البيئي، وكنعرفو بأن اليوم التلوث البيئي راه كان

محوره الإستراتيجي الأول المتعلق بتطوير الاقتصاد.

في هذا الصدد، ينبغي أن نسجل أن بلادنا قطعت أشواط مهمة في مجال الطاقات المتجددة وتنوع الموارد الطاقية، إضافة إلى التخطيط لاستكشاف مصادر أخرى للطاقة المتجددة مثل الهيدروجين ومزارع الطاقة الشمسية والكهرومائية، وهو توجه جعل المغرب ينال الإشادة من العديد من المراقبين الدوليين، بالنظر لعمله الدؤوب نحو رفع هدفه الطموح المتمثل في توفير أكثر من نصف احتياجاته من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

كما نوهت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA⁶) بما حققه المغرب في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تسريع الانتقال الطاقى من شأنه أن يجعل المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج خالي أوقليل الانبعاثات من الكربون والمتسم بالمسؤولية والتنمية المستدامة، بما يمكن من ولوج العرض التصديري للمغرب للأسواق الواعدة، في أفق تحسين تموقع المغرب على الصعيد الدولي في المجال الطاقى، وذلك من خلال تعزيز المبادلات مع أوروبا وبناء شركات إفريقية وإطلاق قطاعات طاقية جديدة وشراكات استراتيجية مع أوروبا وآسيا.

كما نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة، بكل إيجابية، الحرص الحكومي الواضح على مواجهة التحديات المطروحة على المستوى الدولي في ظل التزايد المضطرد للطلب على الطاقة بسبب الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني، بفعل المشاريع المهيكلية من خلال تعزيز المكاسب والعمل على تطوير القدرات الوطنية وتكثيف الاستثمار في هذا المجال، أخذا بعين الاعتبار الحرص الملكي القوي للوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا المجال بحلول 2030، مع العمل على استكمال هذا البرنامج في الأجل المحددة ووفق أفضل الظروف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير صادر في يوليو 2020، تحت عنوان "تسريع الانتقال الطاقى من أجل وضع المغرب على مسار النمو الأخضر" إلى بلورة استراتيجية جديدة لتسريع الانتقال الطاقى ووضع المغرب على مسار النمو الأخضر.

ونحن على يقين تام أنكم لن تدخروا جهدا، بما عهد فيكم من جدية وتفان في العمل في جعل هذه الإستراتيجية الطاقية منسجمة مع حاجيات تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف وجعلها إستراتيجية مندمجة ومسؤولة بيئيا ومستدامة من الناحية المالية، إستراتيجية تمكن في نهاية المطاف من تدبير الآثار والتحكم والتقليل من الأضرار الأكثر خطورة وتضمن أكثرها فائدة للمجتمع بأكمله.

⁶ International Renewable Energy Agency

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني الحضور،

السيدة الوزيرة،

كما كتعرفي وكيفما كنعرفو جميعا بأن الطاقة المتجددة هي مسألة مهمة، والتي كان صاحب الجلالة اعطى الانطلاقة ديال المشروع ديال "نور" 580 ميغا واط فورزات، 800 ميغا واط فميدلت، هذا مشروع اللي هو مجتمعي، اللي غادي يحل واحد المعضلة كبيرة ديال الطاقة بالنسبة للبلاد ديالنا.

السيدة الوزيرة،

تمنينا أنه لو كان بقا بوضع دقائق وكنطلبو من السيد الرئيس يكون سخي ويعطيك بعض الدقائق باش تجاوبينا، باش نعرفو التصور أكثر ديالك والتصور ديال الحكومة فالأجوبة، لأن ما جئتم به هو مجموعة ديال البرامج اللي كانت حاضرة، وبغينا بعض الأجوبة للمسائل اللي هي غادي نطرحو حاليا، السيدة الوزيرة، بالخصوص هضرتي على المناطق الصناعية الخضراء، لأنه هاذ المناطق ديال الجنوب الشرقي ما اخذاتش الحق ديالها فالبرامج ديال الحكومة، وبالتالي اليوم على عاتقكم، السيدة الوزيرة، وعلى الوزارة ديالكم، اللي أنتوما اللي كتشرفو بالتسيير ديالها، أنكم تنصفوها المنطقة هاذي بهاذ المناطق هاذو.

وقلتي قبيلة بأن ما كاينش الأرض، احنا مستعدين باش نعطيوك أكثر 500 حتى لـ 1000 ديال الهكتار وتديو (l'exclusivité) فمجموعة ديال هاذ الشئ ديال الطاقة الشمسية بالخصوص اللوحات، هاذ الشئ ديال.. باش يمكن هاذ الناس حتى هوما ياخذو واحد الشوية من البرامج اللي كتدير الحكومة لهاذ الفئة ديال الشباب اللي كتسنى منكم أنكم تنصفوها.

السيدة الوزيرة،

كاين مسألة ديال الصخور النفطية اللي كاينة فتمحضيت اللي هضر عليها السيد المستشار، بغينا التصور ديالكم كيفاش غادي يكون هاذ المسألة.

بغينا كذلك، السيدة الوزيرة، إلى كنا احنا كنعطيو المثال، بغينا نعطيو المثال أن الحكومة تبدا بهاذ السيارات ديال الطاقة الشمسية بعدا، هاذ السيارات اللي كيدورو بهم الإخوان فالإدارات كلهم ديال الدولة، إلا كاينة إمكانية تكون هاذ المسألة هاذي.

ثانيا، إلى كان الإمكانية أنكم تلقاو الحل، أن كنعرفو الفاكورة ديال (l'éclairage public) ديال المغرب كلو يمكن لكم تلقاو لو الحل بهاذ الشئ ديال الطاقة الشمسية لجميع الجماعات، وبالتالي كاين مشروع

ملي التزمت الحكومة السابقة بأن نوصلو الانخفاض ديالها إلى 42%، لأن التلوث البيئي هو مصدر ديال تدهور اقتصاد البلاد، وهذا الهدف ديالو كيأدي إلى 4% من (PIB⁷) المغربي، ناهيك على المسائل الصحية اللي حقيقة جد مهمة.

كاين واحد الدراسة ديال واحد المنظومة غير حكومية، اللي هي (Greenpeace) اللي كتقول بأن كتصنف المغرب في مرتبة 25 من الدول الملوثة، ناهيك على عدد الوفيات الناتجة عن ذلك هي 5100، والمصاريف والخسائر المادية اللي كتتمثل تقريبا مليار أورو.

إذن اليوم لا بد تكون عندنا واحد السياسة مضبوطة، لأنه لإزاحة الكربون الهوائي، لأن كنعرفو بأن حقيقة هو كيأدي إلى مضار، أولا، حفاظا على سلامة المواطنين، وثانيا كذلك للحفاظ على سلامة البيئة.

كما أن السيدة الوزيرة، لا بد على الدولة تنهج بعض الأساليب للإنتاج الطاقى، مثلا كاين هناك علاج النفايات اللي هو مصدر الإنتاج الطاقى، كاين هناك علاج ديال المياه المستعملة، اللي هو أصبح اليوم مصدر الإنتاج الطاقى، وكنعرفو اليوم بأن واحد العدد ديال الدول الأوروبية كتستعمل العلاج ديال المياه المستعملة كمصدر أساسي للاكتفاء الذاتي، مثلا سويسرا اليوم عندها الاكتفاء الذاتي إلا باستعمال المياه المستعملة كإنتاج طاقى محلي.

وكاين كذلك الصخور الزيتية ديال تمحضيت اللي هي مصدر كذلك ديال الإنتاج الطاقى، ولذلك علاش كنقولو هاذ الكلام؟ كنقولو هاذ الكلام باش نقولو اليوم أن بلادنا يمكن نوصلو لواحد الإكتفاء ذاتي فالطاقة ديالنا، ولماذا لا ما نكونش احنا مصدرين الطاقة إلى أوروبا؟ وهذا ما غادي يمكن ليه إلا غادي يرفع فالميزانية ديال الدولة.

كما أن- اسمح لي دقيقة السيد الرئيس - كما أن لا بد نزلو عفاك القانون ديال 13.09 اللي هو كيغطي كذلك الإنتاج الأحادي للطاقة، واللي كيغطي كذلك الهدف للمستثمرين يستثمرو فهاذ الإطار، لأنه غادي يمكن يساهمو فالإكتفاء الذاتي الطاقى، وهذا موضوع حقيقة السيدة الوزيرة، خصنا نجيبوك في اللجنة، لأن هذا موضوع شائك ومهم جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل أمولاي عبد الرحمان.

7 Produit Intérieur Brut

ومطالبة بالقيام بالافتحاص الطاقى الذى أصبح ضرورة ملزمة للحد من الاستفادفة المفرطة لبعض القطاعات المستهلكة للطاقة، والذى نؤكد عليها فى كل مناسبة، كما نطالب بتفعل مبدأ الحكامة الجيدة فى المجال الطاقى وتأمين الإمدادات الطاقية، والتزويد بالطاقة وتعميم الولوج إليها وتقييم الاكتفاء الذاتى للمغرب من حاجياته الطاقية ورفع من الطاقة الشمسية والريحية، وتعميم كهربية العالم القروى فى إطار تحقيق العدالة المجالية، مع تسهيل مسطرة الربط الكهربي وتعميم العدادات الذكية، أسوة بباقي الدول الأوروبية (فرنسا مثلا) وتأمين المخاطر فى المنشآت الطاقية والمحطات الحرارية.

كما أن الحكومة مطالبة اليوم بإحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بتوفير مخزون استراتيجى للمواد الأساسية الطاقية ومواجهة تحكم الفاعلين الأساسيين فى قطاع المحروقات وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافى من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا والاهتمام بصناعة تكرير البترول، لأن تساهم فى الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات، وتفرض تسقيف أرباح الشركات الفاعلة فى المحروقات وضبطها وإيجاد صيغ مناسبة لتحديد ثمن البيع لعموم المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على احترام الوقت.

آخر تعقيب فى المحور الثانى، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضلى الأستاذة سليمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

تشكل الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى أحد النماذج الدالة والقوية على بعد الرؤية التى يدبرها جلالة الملك، حفظه الله، الملفات الاستراتيجية فى بلادنا، والذى تحمل فى طياتها نتائج مهمة لصالح تنمية وتطوير البلاد، سيما ما يرتبط بتطوير المخزون الإستراتيجى للمواد الأساسية، وفى مقدمتها العمل على الحد من التبعية الطاقية، وهو الأمر الذى أفرد له جلالته حيزا وافرا من خطاب افتتاح هذه الدورة التشريعية، عند حديث جلالته عن الدروس التى يتعين استخلاصها من هذه الجائحة، وفى مقدمتها العودة القوية لقضايا السيادة وما تفرضه هذه العودة من متطلبات.

كبير جدا ما يمكن ليناش مناقشوه معاك فجوج دقايق، ثلاثة دقايق. بغينا، السيدة الوزيرة، نستمعو لك أكثر، نستمعو للتصور أكثر، لأنه هاذ المسألة ديال الطاقة هي اللي غادي تحفزنا وتحفز البلاد ديانا باش يمكن لينا نكونو من الدول المتقدمة فيما يخص التصنيع، واحنا كنعرفو مجموعة ديال الشركات اللي بغات تنتقل للمغرب، وغادي تكون عندها الفاكورة ديال الطاقة بواحد الشكل كبير جدا، وهاذ الشى كلو خصوي تحط بعين الاعتبار، السيدة الوزيرة، وأنا كنعاول نكرر، خص واحد التصور كبير جدا لهاذ القطاع هذا، وكنتمنى أننا - مازال كنعولها - أنكم تنصفونا فالجنوب الشرقى، تنصفو المناطق ديال فكيك والمناطق ديال كلميم.

وبالتالى، اليوم جا الدور ديانا، كنتمناو ما نكونوش عاود ثانى فالصوفو الخلفية. حتى تساليو عاود وتفكرو فهاذ المنطقة، قبيلة كتهضري على.. (كلام غير مسمو) ميغا واط، احنا راه عندنا 580 وعندنا 800 ميغا واط، بغيناكم تفكرو فهاذ الرقم، و(Guinness) هضرت عليها السيمانة الفايطة بأن أكبر محطة هي ديال ورزازات، كنتمنى أن هاذ الميساج يكون وصل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي عبد الرحمان، شكرا.

أمرالى الفريق الاشتراكي.

الكلمة للسيد عبد الإله تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة، السيدة الوزيرة، لمعرفة السياسة الحكومية المتبعة لمسيرة التحولات المتسارعة فى هذا القطاع، لمعرفة مدى تقدم الأوراش الجارية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والحد من اعتماد بلادنا على الطاقة الأحفورية، التى لها انعكاسات سلبية على البيئة وجعل مشروع الطاقات المتجددة أولوية فى تطوير السياسة الطاقية لبلادنا، وهو خيار استراتيجى لارجعة فيه، منذ أن أعطى جلالته انطلاق برنامج الطاقة الشمسية سنة 2009، التى كانت بمثابة خارطة طريق لتعزيز الطاقات المتجددة وتقليص الاستهلاك الطاقى، الشىء الذى مكن المغرب من تبوء مكانة وازنة فى هذا القطاع وموقعا رئيسا لإنتاج الطاقة الشمسية ومصدرا رئيسا للتدفقات نحو أوروبا.

لكن، السيدة الوزيرة، بالرغم من كل ما تحقق، ورغم المؤشرات المطمئنة، إلا أن بلادنا لازالت تعاني من التبعية الطاقية 91.7% وارتفاع الفاتورة الطاقية التى تستنزف مالية الدولة وتؤثر بشكل سلبى على الميزان التجارى لبلادنا.

فالحكومة اليوم مطالبة بمجموعة من التدابير والإجراءات الفعلية،

واحد جوج ديال الرسائل:

أولا، على قضية الطاقات المتجددة، تكلمنا على الغاز الطبيعي، وكنحت عليها، بحال قلت قبيلة، أن الوصول لهاذ السوق ديال الغاز الطبيعي الدولي غادي يمكننا باش نسهلو القضية لهاذ المشاريع ديال الطاقات المتجددة، بكيفية وغادي تكون واحد القفزة نوعية فالمجال ديال الطاقة، اللي المشكلة أن ما كانش فيها الإصلاح، وعطيتكم الفاتورة ديال غير الإصلاح اللي كانت فهاذ العقدين الأخيرين، هاذي الرسالة الأولى.

الرسالة الثانية: هي ما غاديش ندير التمييز بين المناطق، ولكن طبعا المنطقة ديال الشرق والجنوب الشرقي هي اللي فيها المشاكل ديال السوسيو اقتصادية القادحة، فاحنا بحال اللي قلت لكم كنشتغلومع الجماعات الترابية فهاذ القضية ديال المعادن، وكنبشركم أن الزيارات الميدانية غنديرها فهاذ الشهر اللي جاي إن شاء الله، غادي يكون المنطقة ديال درعة-تافياللت، كلميم وفكيك، إن شاء الله غنطلعوحتى لعين بني مطهر، باش نشوفو المشاكل ديال الطاقات المتجددة، وأيضا المشاريع اللي هي في المعادن اللي حضرت عليهم في التدخل ديالي اللي هي معادن استراتيجية للتنقل الطاق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وكنشركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من نظامنا الداخلي، توصلت رئاسة المجلس بستة طلبات تناول الكلمة في آخر الجلسة:

- الأول: تقدم به الفريق الحركي، حول موضوع "إغلاق الحدود ووضعية المغاربة العالقين خارج أرض الوطن"؛

- الثاني: تقدم به الفريق الحركي أيضا، حول موضوع "غلاء أسعار الأعلاف والأسمدة"؛

- الثالث: تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي المنخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية"؛

- الرابع: تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، حول موضوع "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"؛

- الخامس: تقدم به ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حول

من المؤكد أن الوطنية الاقتصادية التي انتصر لها البرنامج الحكومي، مفهوم ومضمونا، تموجوبا عبر السيادة الطاقية، وهو الأمر الذي يحتاج عمل جماعي وتعبئة مجتمعية.

لا يساورنا شك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الحكومة سوف تولي عناية فائقة للآراء الوجيهة وللتقارير التي أعدها مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ذات الصلة بموضوع الانتقال الطاقى والنجاعة الطاقية، والتي تتضمن توصيات وملاحظات تهم تطوير حكامه المنظومة المؤسساتية المعنية بتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى والقوانين ذات الصلة بها.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع الذي تعرفه العديد من المواد الأساسية، وإن كان سابقا على تشكيل هذه الحكومة، هو نتيجة مباشرة للارتباك الذي عرفته سلاسل الإنتاج والتوزيع بفعل الجائحة، إلا أن من مسؤولية الحكومة أن ما فتئت تنافح عن مفهوم الدولة الاجتماعية، التدخل العاجل لحماية القدرة الشرائية للكادحين والكادحات من أبناء هذا الوطن.

إن أحد أهم الأوراش التي يتعين مباشرتها، هو ما يتعلق باستكمال أو تحديث - حسب الحالة - الإطار التشريعي والتنظيمي، سيما ما يتعلق بالنصوص القانونية المرتبطة بالطاقات المتجددة والإنتاج الذاتي للكهرباء، هذا علاوة على النصوص التنظيمية اللازمة للإسراع في أعمال مضامين القوانين التي سبق إصدارها.

السيد الرئيس،

لما كان ترشيد استعمال الطاقة أحد مداخل تقليص التبعية الطاقية، فإننا مازلنا ننظر باهتمام للخطوات التي سوف تتخذها الإدارات العمومية من أجل استعمال الطاقات المتجددة، وذلك تكريسا لمثالية الإدارة، وفقا لما هو متضمن في الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى، وهو الأمر الذي سوف تكون له علاوة على نتائجها البيئية المهمة، تداعيات إيجابية على ميزانيات تسيير الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة في حدود واحد 52 أو 53 ثانية.. هاذ الشئ اللي جاب الله.

تفضلي السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع، أستمع، وأنتم أدرى بتدبيركم وتسييركم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

يبدو أنني فهمت على نقيض قصدي، أنا قلت بأننا ملي غادي نوصلو
غنقدمو الإحاطتين معا، هاذ الشئ اللي كاين.
تفضل السي الدحماني، في حدود دقيقتين السي مصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،

أعتقد، السيد الرئيس المحترم، على أن المشرع حسنا صنع حينما
كرس مفهوم المادة 168، التي نصت على إمكانية الإحاطة علما لكل
موضوع عام وطارئ ذي بعد وطني، ليس بسبب ما له من تداعيات أو
انعكاسات على حياة المواطنين فحسب، وإنما لكونه قد يتطلب اتخاذ
تدابير استعجالية.

وفي هاذ الإطار، السيد الرئيس، نود إثارة موضوع احتمالية توقيف
العديد من شركات النقل الجوي منخفض التكلفة لرحلاتها نحو المغرب
أوهكذا يشاع، على الأقل، بسبب واقع وحقيقة كايئة اللي هي الإغلاق
الجوي، الذي انفردت به الحكومة المغربية في التعامل مع مستجد
"أوميكرون"، هاذ الإلغاء المحتمل الذي قد يؤثر بشكل سيء على السير
العادي لقطاع النقل الجوي وخاصة السياحي، كما انتشرت في وسائل
الإعلام أخبار مقلقة مفادها توجه بعض هذه الشركات، منها العملاق
الإيرلندي في هذا المجال، نحو إلغاء برمجة المطارات المغربية ضمن
وجهاتها بسبب غياب رؤية على المدى المتوسط حول نوايا سلطات
الطيران المدني المغربية فيما يتعلق بفتح الأجواء، أو هكذا قيل.

ولا يخفى على أحد مدى إسهام تفعيل منظومة الأجواء المفتوحة
(Open Sky) وما بذله الفاعلون الترابيون والسياحيون في إقناع هذه
الشركات العالمية بربط العديد من مطارات المملكة برحلات منخفضة
التكلفة، تساهم بشكل كبير في تنشيط القطاع السياحي، ونذكر هنا
بالخصوص المجهودات التي بذلت لإقناع الشركات العالمية بربط مطار
المسيرة بأكادير، برحلات منخفضة التكلفة، أعادت بعض الانتعاش
للقطاع السياحي، ونتمنى أن لا تشكل هذه الأخبار ضربة قاسمة لهذا
الانتعاش السياحي - غير واحد الإضافة بسيطة - كما نطلب التعجيل
بفتح الأجواء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قطاع سياحي يحتضر، في ظل
قسوة الإغلاق.

ونروم كما قلت من وراء هذه الإحاطة، دعوة السلطات العمومية
المعنية إلى توضيح حقيقة الوضع، لطمأنة القطاع السياحي والفاعلين

موضوع "استمرار الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية على
الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة والنقابات التعليمية تحت إشراف
السيد رئيس الحكومة":

- ثم السادس: تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، حول
موضوع "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".
وقد أحيلت جميعها على الحكومة داخل الأجل المحددة، والتي
عبرت عن استعدادها للتفاعل مع ثلاثة طلبات منها:

- الأول حول "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي منخفض
التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية":
- والثاني حول "الخصاص في المحاكم في المناطق الحدودية":
- والثالث حول نفس الموضوع، أي "الخصاص الذي تعرفه المحاكم
بالمناطق الحدودية".

نسهل إذن مناقشة الطلب المتعلق باعتزام شركات عالمية في النقل
الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية،
وغنعمدو في ترتيب التقديم تاريخ التوصل.

أعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.
تفضل السي مصطفى.

نعم سيدي، تفضل، معذرة.. تفضل.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

مادام أن هناك وحدة الموضوع ما بين الفريق الاستقلالي وفريق
الأصالة والمعاصرة..

السيد رئيس الجلسة:

باقي ما وصلناش، السيد الرئيس، غناخذ بعين الاعتبار وحدة
الموضوع، أنا راني أكدت راه أشرت للعملية، قلت أننا سنعمد في ترتيب
التقديم، تاريخ التوصل بطلب تناول الكلمة، منين غادي نوصلو غادي
نقدمو الإحاطتين معا دفعة واحدة.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

ليس هو المطلوب، السيد الرئيس، لو سمحتم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

المطلوب مادام هناك وحدة الموضوع، عندما يتدخل الإخوة
فالأصالة والمعاصرة، يأتي دور حزب الاستقلال، مادام أن وحدة

في مجال النقل الجوي منخفض التكلفة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين، السيد وزير النقل تفضل.

في حدود دقيقتين وهذا البركة اللي زدنا للسيد المستشار في إطار التوازن، تفضل.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

مرحبا.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر مجموعة العدالة الاجتماعية على هذه الإحاطة.

في البداية أريد أن أذكر أن المغرب اعتمد سياسة إرادية لتحرير النقل الجوي ابتداء من سنة 2003، تجسدت بالخصوص في التوقيع على اتفاق "الأجواء المفتوحة" مع الإتحاد الأوروبي سنة 2006، والذي كان الأول من نوعه اللي وقعته أوروبا مع بلد متوسطي، والثاني على الصعيد العالمي.

وتفعيلا لهذا الاتفاق، قامت الحكومة آنذاك بمجهودات كبيرة باش تقنع أكبر الشريكتين المنخفضة التكلفة في أوروبا باش تدخل للسوق المغربية، الشيء اللي ساهم في تحقيق ففزة نوعية في تطوير قطاع النقل الجوي ببلادنا، وبالفعل تضاعفت حركة النقل الجوي للمسافرين بأكثر من أربعة مرات خلال عشرين سنة الماضية، حيث سجلت المطارات المغربية خلال سنة 2019، ما يزيد عن 25 مليون مسافر مقابل حوالي 6 ملايين اللي كانت كتعرفها سنة 2003، إلا أن قطاع النقل الجوي تأثر بشكل كبير بسبب جائحة "كورونا"، بحيث تراجع عدد المسافرين إلى حوالي 7 ملايين سنة 2020، وبفضل عملية مرحبا 2021 الاستثنائية، اللي مكنت من تسجيل نمو طفيف في عدد المسافرين بلغ عددهم 10 ملايين خلال 2021.

أما بخصوص الاعتزام المحتمل لبعض الشركات الدولية ذات التكلفة المنخفضة إلغاء رحلاتها تجاه المطارات المغربية، أحيط مجلسكم الموقر علما أن سلطات الطيران المدني ببلادنا لم تتوصل بأي إشعار بهذا الخصوص، كما أن الشركات المعنية لم تنشر أي بلاغ في هذا الموضوع، مع العلم أن هذه الشركات ترمج رحلاتها نحو المطارات المغربية، على غرار باقي شركات النقل الجوي النشيطة ببلادنا، وذلك ترقبا لاستئناف الحركة الجوية الدولية بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل الآن إلى الطلبين الثاني والثالث، حول "الخصاص الذي تعرفه المحاكم في المناطق الحدودية"، والمقدمين من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع. الكلمة بداية للسيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أبرز التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الأهمية القصوى الذي يحظى بها ورش إصلاح العدالة، وهو الأمر الذي توج بإصدار "الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة" في يوليوز 2013، حددت بموجبه الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها.

في هذا الإطار، نسجل الالتزام الصريح للحكومة بمواصلة هذا الورش الهام لبلوغ إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم بإحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى وتحويل عدد من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية بمجموع يصل إلى 83 بناية جديدة، وهو ما جسدهت الزيارات التي قمت بها، السيد الوزير المحترم، إلى العديد من المناطق، كان آخرها زيارة أقاليمنا الجنوبية لتعزيز البنية التحتية للقضاء بها على جميع المستويات، وتقريب خدمات القضاء من المواطنين بهذا الربوع الغالية، خاصة وأن الحكومة تعي جيدا أن الارتقاء بالأداء القضائي وتسريع وتيرة البت في القضايا يعتبر جوهر أهداف النموذج التنموي الجديد، وأن الأمر رهين بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية. عبر اعتماد نظام معلوماتي خاص بالقضايا المعروضة على المحاكم.

إن انعقاد اجتماع الهيئة المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل بمحكمة الاستئناف بالعيون، له دلالات قضائية وقانونية رمزية، عميقة بالنظر لأهمية مدينة العيون ولأقاليمنا الجنوبية العزيزة على قلوب جميع المغاربة، خاصة وأن استكمال الصرح المؤسسي في مجال القضاء بهذه المناطق يدخل في صلب النموذج الجديد للمناطق الجنوبية، الذي سيخلق ثورة تنموية بهذه المناطق على مختلف الأصعدة..

الزيارة ديال المناطق الجنوبية قضينا حوالي 1800 إلى 2000 كلم، زرنا واحد المجموعة ديال المحاكم وتلاقينا واحد المجموعة ديال المغاربة، ودشنا محكمة بئر الكندوز اللي هي قريبة من الكركرات، وهادي إيجابية، المهم الراية المغربية مرتفعة، وهذا هو اللي أساسي جدا.

على كل باش نعطيكم غير بسرعة واحد المجموعة نتاع الأرقام، تهيئة توسعة محكمة الاستئناف بالعيون بالطابق الثاني ديالها تم تدشينه، بلغت 12.6 مليون درهم، بناء مقر مستقل خاص بقضاء الأسرة بـ 12 مليون ديال الدرهم، بناء مقر جديد للمحكمة بالسمارة 72 مليون درهم، لأن درناها بمواصفات جديدة، بناء غرفة القاضي بطرفاية بـ 16 مليون درهم و(surtout) هاذ الخطرة وشفتمو مازال عندنا فيه توجهات أخرى، مشروع بناء مركز جهوي للحفاظ بمدينة العيون بـ 22 مليون درهم.

المشاريع اللي في طور الإنجاز:

- مشروع إعادة بناء المحكمة الابتدائية بالعيون: 57 مليون درهم، الآن الإنجاز وصل 15%، المشاريع في طور الدراسة ولكن غادي نحاولو من هنا للسنة المقبلة نخرجهم للوجود؛

- مشروع تهيئة مقر المحكمة الابتدائية ببوجدور، بئر الكندوز غادي نبنوه، لأن وخا اخذينا واحد الإقامة فين نديروه بغينا نبنو المحكمة ديالنا؛

- مشروع بناء محكمة الاستئناف بالداخلة؛

- مشروع بناء المحكمة الابتدائية ببوجدور.

قلنا أنه لا يمكن للعيون والداخلة أنه ما تكونش فهم محكمة إدارية ومحكمة تجارية في كل من المدينتين، وغادي نديرهم، والآن غادي نديرو أقسام، راه أعلننا باش نديرو أقسام، كنتسناو التعيين ديال المسؤولين وغادي نمشيو مباشرة لبناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بالداخلة بـ 44 مليون درهم، وقضاء الأسرة بـ 1.8 مليون درهم.

ثم كاين كلميم فيها واحد المحكمة نتاع كلميم وديال سيدي إفني، راهم مشاريع، فسيدي إفني 90%، بقات 10% كان مشكل راه تحل، بناء الاستئناف ديال كلميم 79 مليون درهم.

بالأمس فقط صدرنا مرسوما قرارا باش نخلقوا واحد المجموعة ديال المحاكم، نقرأها عليكم لأنه نجابو السادة المستشارين.

فورزازات، فتنغير، أنيف وأمسير - إلى غلظت فشي قراءة اسمحو لي - الرشيدية، ميدلت، غادي نديرها فإملشيل، هادي محاكم القرب، لأن فينما كاينة الإمكانية ديال محاكم القرب خصنا نديروها.

أسفي، الصويرة، تالمست، أكادير، تارودانت، تافنكلت وتالوين، تزيت غادي نديرها فتافراوت - تطوان، تافراوت، رئيس الحكومة - تطوان، شفشاون، باب برد، بني ملال، أزيلال، وتيلوكيت وخنيفرة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت، شكرا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفريق الاستقلالي لتناول الكلمة في نفس الموضوع، السي عبد السلام اللبار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

استبشرنا خيرا ونحن على غرار باقي المغاربة نتابع أنشطتكم التي قمتم بها إلى المناطق الجنوبية، وأنتم تدشنون وتعطون خارطة الطريق والبداية لإنشاء محاكم في الأماكن النائية، خاصة في المناطق الجنوبية.

وإذ نعزز هذا العمل ونحييكم ونشجعكم على الاستمرار في إنشاء خارطة طريق جديدة تسهل مأمورية التقاضي في جميع مراحل التقاضي لدى المواطنين، لتقريب الإدارة من المواطنين، وهذا هو التوجه السائد لدى جلالة الملك، ونحن هنا استبشرنا خيرا بما قمتم به، لأن الأقاليم الجنوبية لها رمزية خاصة في قلوب المغاربة.

فنتلمس ونرغب ونطمح ونطمح في أن تعمم هذه الخريطة على المناطق الحدودية، مثلا فكيك، وفي فكيك المتقاضي ينتقل إلى وجدة، سوف لن تقبلونها، كيف نعرف جديتكم وحماسكم، فنحن مع هذه الحكومة لتبادر في إنشاء خارطة الطريق، خريطة قضائية تقرب المأمورية من المتقاضين، وهذا ليس بصعب على هممكم ونشاطكم وحماسكم التي وعدتم به كحكومة اجتماعية بامتياز.

الله يوفق.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للحكومة في حدود أربع دقائق.

تفضل السيد وزير العدل المحترم.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نشكر السيد الرئيسين على طرح هذا الموضوع، فالحقيقة

المواطن حتى لأكادير، وحتى باش نديرو.. ملي غادي نديرو محكمة الاستئناف، غادي نديرو.. ولكن الهدف ديالنا هو نخلقو محاكم برؤسائها، بأطرها بكذا، نديروها تما.

كان عندنا مشكل تقريبا كان عندنا واحد 40 طلب ديال التجمع العائلي بالنساء والأزواج ديالهم فالصحراء، لأنه إما كتلقى الراجل من الصحراء والمرأة من الشمال، إما كتلقى العكس، الآن درنا هاذ التجمع العائلي ونفدنا الطلبات ديال..

كذلك اللي بغا ينتقل يشتغل فالمناطق الجنوبية بالنسبة للإخوة الصحراويين اللي كيشغلو فمحاكم المملكة الأخرى، وافقنا لهم على الطلب وجبناهم للمحكمة، دبا الآن من بعد ما درنا هاذ المحاكم كلها ومن بعدما درنا هاذ العمل كلو، غادي ننتقلو لمناطق أخرى، أسبوعين عندنا وجدة والأسبوع الآخر وجدة والمناطق ديالها كلها،..
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

شكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلستنا اليوم.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

مولاي بوعزة، فوجدة نديرو فجرادة، وتاندرارة، فكيك، غادي نديرو بني تدجيت والحسيمة غادي نديرو فتارجيست ..

هاذو هوما القرار المرسوم اللي صدرناه لخلق هذه المحاكم باش تكون قريبة من المواطنين.

أنا حيث مشيت لبئر كندوز، باش تمشي لبئر كندوز شي 280 كلم، ياك السي...؟ وترجع ب280 كلم أخرى، تخيلو معايا أن واحد المرأة بغات تدير عقد الزواج أو عقد الطلاق خصها تمشي 280 كلم ذهابا وإيابا باش تدير واحد الإجراء بسيط.

الآن السيد العامل ديال بئر الكندوز اعطانا المقرفين نديرو.. وكذلك اتفقنا معه باش اعطى الإقامة ديال الموظفين حتى هوما كذلك، الآن غادي نشتغلو باش بئر الكندوز باش ننبو فيه محكمة بمواصفات أكبر، حتى تكون محكمة ابتدائية فالمستقبل، باش أوسرد كإقليم تكون عندها محكمة.

المحكمة التجارية فالداخلة أساسية، بغينا نديرو الميناء الكبير فالداخلة، كايين واحد المجموعة ديال المشاريع، خص تكون محكمة تجارية، دبا الآن كيمشيو من المحكمة التجارية ديال كيديرو الدعوة فأكادير وكيديرو الاستئناف فمراكش، درنا واحد العملية الآن، السادة القضاة أعطيناهم الإمكانية ديال الانتقال بالطائرة، اخذينا لهم بطائق الطائرة وكيجيو من العيون للداخلة كيدوزو الملفات وكيرجعو للعيون، وغادي نديرو أكادير العيون، أكادير الداخلة بالطائرة كذلك بالنسبة للقضاة، كناخذو لهم بطائق كيمشيو كيحضرو الجلسات بلا ما يتنقل